

المجلس التربوي العربي

مناهج التعليم العربي في إسرائيل

دراسات نقدية في مناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات

تحرير: بروفيسور محمود ميعاري

2013

المساهمون في الكتاب

دكتورة كوثر جابر - قسوم

باحثة ومحاضرة للأدب العربيّ في قسم اللّغة العربيّة في جامعة حيفا وكلّيّة سخنين لتأهيل المعلّمين. استكملت دراستها لدرجة «ما بعد الدّكتوراه» في قسم «لغات الشرق الأدنى وحضاراته» في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتّحدة (2008-2009). شغلت منصب المفتّشة المركّزة لتعليم اللّغة العربيّة في وزارة التربية والتعليم. تشغل عضواً في مجمع اللّغة العربيّة في حيفا. لها كتب وأبحاث في الأدب العربيّ والفلسطينيّ، وفي الكتابة الإبداعية، وفي تدريس اللغة العربيّة، ولها مشاركات في مؤتمرات وندوات ونشاطات جماهيرية واجتماعية محلّية.

بروفسور راسم خماسي

مخطط مدن وجغرافي. أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا ودراسات البيئة في جامعة حيفا. مدير مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا. شارك في طواقم تخطيط قطرية، إقليمية ومحلية. حائز على شهادة «عزيز اتحاد المخططين في إسرائيل» لعام 2012. متخصص في مجال الجغرافية الحضرية والقروية، الحكم والإدارة المحلية، التخطيط الحضري والاستراتيجي. نشر أبحاثا ودراسات عديدة في دوريات محلية وعالمية باللغات الانجليزية والعبرية والعربية.

بروفسور مصطفى كبها

أستاذ التاريخ والإعلام ورئيس قسم التاريخ والفلسفة والعلوم اليهودية في الجامعة المفتوحة. مختص في تاريخ الشرق الأوسط الحديث والتاريخ الشفوي وتاريخ الشعب الفلسطيني وتطور الإعلام والصحافة العربية. له 18 كتابًا وعشرات المقالات العلمية في المجلات العالمية المتخصصة.

دكتور مهند مصطفى

محاضر جامعي وباحث في مركز «دراسات» - المركز العربي للحقوق والسياسات ومركز «مدار» - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. حاصل على إجازة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا. نشرت له العشرات من الأبحاث والكتب في اللغات العربية، الانجليزية والعبرية في مواضيع المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، السياسة الفلسطينية والإسرائيلية، الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في العالم العربي. يعمل حاليا محاضرا في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا وكلية الدراسات الأكاديمية في اور يهودا.

بروفسور محمود ميعاري

رئيس المجلس التربوي العربي. أستاذ في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت وعميد سابق لكلية الآداب فيها. أستاذ في كلية غرناطة، كفر كنا. أستاذ سابق في قسم التربية الخاصة في المجتمع العربي في كلية دافيد يلين للتربية، القدس. له عشرات المنشورات في اللغات العربية والإنجليزية والعبرية في دوريات علمية متخصصة ومُحَكَّمة. تناولت دراساته

مواضيع تتعلق بالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في مجال العلاقات الإثنية والهوية الجماعية وعلم اجتماع العمل وعلم الاجتماع السياسي.

المحتويات

3	المساهمون في الكتاب
9	مقدمة
	الفصل الأول
20	العرب الفلسطينيون في إسرائيل والسياسة التربوية الرسمية تجاه التعليم العربي
	الفصل الثاني
78	مناهج الأدب العربي في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب
	الفصل الثالث
127	مناهج التاريخ للطلاب العرب في إسرائيل
	الفصل الرابع
157	المنهج التعليمي في الجغرافيا: بين جغرافية الإنكار والتوافق
	الفصل الخامس
227	مناهج المدنيات في المدارس الثانوية العربية

مقدمة

رغم أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل هم سكان البلاد الأصليون، ورغم اختلافهم الواضح عن الأكثرية اليهودية في القومية واللغة والدين والطموحات السياسية، ورغم صدور العديد من المواثيق عن الأمم المتحدة في العقود الأخيرة تُعنى بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية، فلم تعترف إسرائيل بمواطنيها الفلسطينيين أقلية قومية أصلية ذات حقوق جماعية، بل عملت على تجزئتهم، واعتبرتهم «طوائف» و «أقليات»، وكثيراً ما أطلقت عليهم في السجلات والإحصائيات الرسمية مصطلح «غير اليهود». وطبقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على هذه الأقلية سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء والتمييز في كل المجالات، وبخاصة في مجال التعليم. ف جهاز التعليم العربي في إسرائيل هو في الواقع أداة للسيطرة على الأقلية العربية الفلسطينية والتحكم بها. ويظهر ذلك جلياً في المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي، «قسم التعليم للعرب» في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. فهذا الجهاز يتسم بالمركزية ويخضع بشكل مطلق للحكومة، يديره ويشرف عليه يهود، وكثيراً ما يتدخل جهاز المخابرات العامة («الشاباك») في تعيين المعلمين والمدراء والمفتشين وباقي الموظفين في المدارس العربية. أما المواطنون العرب فلا يُشركون بشكل فعلي في صنع القرارات وفي رسم السياسة التربوية وصياغة المناهج المُخصّصة للتعليم العربي.

وكرّد إستراتيجي على سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء التي تمارسها

المؤسسة الإسرائيلية تجاه التعليم العربي، بادرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عام 1984 إلى تشكيل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، والتي تُعنى بجميع قضايا التربية والتعليم التي تخص المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، والتي بدورها بادرت عام 2010 بتأسيس المجلس التربوي العربي كإطار مهني أهلي يجسّد الحق الجماعي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بإدارة ذاتية لشؤونه التربوية والثقافية وكخطوة باتجاه تحصيل الاعتراف بالتعليم العربي كتعليم ذي خاصية قومية وثقافية جماعية. ويطالب المجلس التربوي العربي بتطوير جهاز تربية وتعليم عربي فلسطيني مستقل ثقافياً، وذي خصوصية قومية تدعمه الدولة، وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق فرادته اللغوية واستقلالته التنظيمية.

وكإطار مهني، فإنّ المجلس التربوي العربي يهتم بالأساس بالقضايا المتعلقة بالسياسة التربوية ومناهج التعليم المخصّصة للمدارس العربية في إسرائيل. ومنهج التعليم يحدد الأفعال المخطط تنفيذها في الصف، والأهداف التربوية، والمواد الدراسية وكذلك طرق التدريس المتعلقة بموضوع معين (7070، 1997: 341). ويجب أن ينبثق المنهاج من متطلبات ومقومات وخصائص المجتمع، ويواجه تطوّرات العصر، ويتناسب مع حاجات وميول الطلاب، ويتوافق مع البيئات والأحوال والتطورات المختلفة (عبد السلام، 2006: 287). ولأنّ التربية المدرسية هي من الحياة وللحياة، فلا بد للمنهاج أن يتضمّن أساسيات وجوهر الثقافة في المجتمع، ويراعي الخصوصيات الثقافية المحلية لأنّ جميعها يكوّن السمة القومية لثقافة المجتمع (محمد، 2012: 106). وحيث أنّ

الهوية هي من أهم عناصر الثقافة، وأنّ مناهج التعليم لأي مجتمع تعمل على ترسيخ هويته الجماعية، فقد صاغ المجلس التربوي العربي وثيقة توضح أهداف التربية والتعليم للفلسطينيين في إسرائيل، كما يطمح إليها المجلس، وعلى رأس هذه الأهداف «تأصيل الانتماء لهويّة وطنيّة عربية فلسطينية، معتزّة بمنجزها الحضاريّ، ومتواصلة بفاعليّة مع عمقها العربيّ والإسلاميّ والإنسانيّ. تتأسس هذه الهويّة على تعزيز اللّحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد على قاعدة التعددية والتنوّع، وتعزيز الذاكرة الجمعيّة والرواية التاريخيّة الفلسطينية، والتأكيد على الحقوق التاريخيّة والسياسية للشعب الفلسطينيّ، واحترام التعدديّة الثقافيّة والدينيّة والمجتمعيّة الداخليّة للمجتمع الفلسطينيّ».

في ضوء ذلك، كلّف المجلس التربوي العربي في أواسط عام 2012 أربعة باحثين متخصصين لدراسة مناهج التعليم في أربعة مواضيع أساسية: التاريخ والجغرافيا واللغة العربية والمدنّيات. وقام كل باحث بدراسة المنهاج في أحد المواضيع الأربعة: درست الدكتورة كوثر جابر منهاج اللغة العربية مع تركيز على الأدب العربي، ودرس البروفسور مصطفى كبها منهاج التاريخ، ودرس البروفسور راسم خميسي منهاج الجغرافيا، ودرس الدكتور مهند مصطفى منهاج المدنّيات. وتمت دراسة هذه المناهج دراسة مقارنة، بحيث تمت مقارنة مناهج التاريخ والجغرافيا والمدنّيات في المدارس العربية مع المناهج الموازية في المدارس اليهودية. أما منهاج اللغة العربية في المدارس العربية فتمت مقارنته مع منهاج اللغة العبرية في المدارس اليهودية. وحاول الباحثون في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل هناك فروق في القيم والمضامين التي تركز عليها مناهج التعليم المخصصة للمدارس العربية وتلك المخصصة للمدارس اليهودية؟
2. هل تنسجم المناهج الرسمية في التعليم العربي مع ميول وحاجات وهوية الطلاب العرب ومع خصوصيات المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل؟
3. هل تنعكس أهداف التعليم العربي، التي صاغها المجلس التربوي العربي، وبخاصة تلك المتعلقة بترسيخ الهوية العربية الفلسطينية، في مناهج التعليم للمدارس العربية؟

وبعد أن تم عرض ومناقشة نتائج هذه الدراسات لمناهج التعليم في مؤتمر المجلس التربوي العربي الثاني، الذي انعقد في الناصرة في 16/3/2013¹، يتم جمعها في هذا الكتاب، على أمل أن تسهم نتائج هذه الدراسات وتوصياتها في بلورة ودعم مطالب لجنة متابعة قضايا التعليم العربي والمجلس التربوي العربي من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية.

يتكوّن الكتاب من خمسة فصول. في الفصل الأول يعرض محرر الكتاب البروفسور محمود ميعاري خلفية عامة عن وضع العرب الفلسطينيين في إسرائيل، سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء المطبقة عليهم في مجالات مختلفة، مع تركيز على السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه

1. بالإضافة إلى عرض الباحثين لنتائج دراساتهم، شارك في المؤتمر أيضا معقبون على هذه الدراسات. فقد عقّب د. نبيه القاسم على دراسة منهاج اللغة العربية، د. جوني منصور على منهاج التاريخ، د. سعيد سليمان على منهاج الجغرافيا والسيد شرف حسان على منهاج المدنيات.

التعليم العربي وردّ الفعل العربي على هذه السياسة. وفي الفصل الثاني تستعرض الدكتورة كوثر جابر - قسوم محتوى منهاج اللغة العربية، مع تركيز على الأدب العربيّ، لكافة مراحل التعليم في المدارس العربية، تحلله وتعرض ملاحظاتها عليه، وتقارنه مع منهاج اللغة العبرية في المدارس اليهودية ومع منهاج اللغة العربية في بعض الدول العربية. وفي الفصل الثالث يستعرض البروفسور مصطفى كبها منهاج موضوع التاريخ في المدارس العربية، ويحلل نماذج منه: منهاج المؤقت لعام 1952، منهاج المعدل لعام 1976، منهاج التاريخ للمرحلة العليا لعام 1982، منهاج المرحلة الثانوية لعام 1999 والمنهاج المعدل لعام 2009. وفي الفصل الرابع يستعرض البروفسور راسم خماسي منهاج الجغرافيا في المدارس العربية والعبرية، تطور منهاج في المدارس العربية وتحليل أهدافه وما تولّده من جغرافية إنكار للوجود العربي في البلاد. وفي آخر الفصل يحلل البروفسور خماسي بيانات قام بجمعها من عينة معلمين لموضوع الجغرافيا في المدارس العربية حول مواقفهم من منهاج. وفي الفصل الخامس يتناول الدكتور مهند مصطفى منهاج موضوع المدنيات (أو المواطنة)، فيبدأ بخلفية نظرية تتعلق بالتربية المدنية والتربية المدنية، ثم يوضح أهداف منهاج المدنيات، والتي على رأسها تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية - ديمقراطية، ويحلل مضمون كتاب منهاج «أن نكون مواطنين في إسرائيل» الصادر عام 2003. وينتهي الكتاب بملخص توضح أهم النتائج وبتوصيات لتعديل منهاج التعليم العربي في إسرائيل.

ومن الجدير التنويه إلى أنّ المشاركين في هذا الكتاب لم يتفقوا منذ

البداية على اتباع طريقة توثيق واحدة. وحيث أنهم يختلفون في مجالاتهم العلمية والبحثية، فجاءت طرق التوثيق التي اتبعوها مختلفة. وبعد التشاور بين المشاركين، تقرر نشر الدراسات كما هي، دون توحيد طريقة التوثيق. وذلك لأن كل دراسة مستقلة في الواقع عن الدراسات الأخرى.

وأخيراً، نتقدّم بالشكر لصندوق إسرائيل الجديد على دعمه لأعمال المجلس التربوي العربي، ومن ضمنها نشر هذا الكتاب. كما نتقدّم بالشكر للزملاء الباحثين وللزملاء المعقبين على دراساتهم، ولكل من أسهم بملاحظاته في تطوير أحد أجزاء هذا الكتاب، ونخصّ بالذكر البروفسور محمد أمارة والبروفسور خنساء ذياب والدكتور سعيد برغوثي. كما نشكر الدكتور عبد الرحمن مرعي على ترجمته «الخلاصة والتوصيات» إلى العبرية والدكتور حنا جبران على الترجمة إلى الإنجليزية.

خلاصة وتوصيات عامة

خلاصة

يعرض هذا الكتاب عددًا من الدراسات النقدية للسياسة التربوية الرسمية وللمناهج التعليمية في أربعة مواضيع يتم تدريسها في المدارس العربية في إسرائيل، وهي اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات. وحيث أن كل دراسة لأحد المناهج تنتهي بخلاصة وتوصيات خاصة بذلك المنهج، نكتفي هنا بعرض خلاصة وتوصيات عامة تتعلق بالسياسة التربوية والمناهج التعليمية المخصصة للتعليم العربي داخل إسرائيل.

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في دراسات هذا الكتاب هي:

1. السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي ليست منفصلة (أو مستقلة) عن السياسة العامة للدولة تجاه مواطنيها العرب؛ سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء. بل هي جزء منها، تؤثر فيها وتتأثر بها. ف جهاز التعليم العربي في إسرائيل هو أداة للسيطرة على الأقلية العربية الفلسطينية والتحكم بها وإقصائها عن عملية صنع القرار. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي، «قسم التعليم للعرب»، التابع لوزارة التربية والتعليم، والذي يتسم بالمركزية ويخضع بشكل كامل للحكومة، يديره ويرسم سياسته التربوية ويحدد مناهجه التعليمية يهود مستعربون، ولا يُشرك المواطنون العرب بشكل فعلي في ذلك.
2. معظم مناهج التعليم في المدارس العربية غير أصيلة، فهي تركز على نقل شبه تام من مناهج التعليم في المدارس اليهودية، ولذلك فهي لا تنبثق من ثقافة وهموم المجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل. وإذا ما أضفنا إلى ذلك مشاكل ترتبط بعملية الترجمة (مثل عدم الوضوح وعدم الدقة وركاكة اللغة والأخطاء اللغوية والمطبعية)، فإن هذه المناهج يمكن أن تؤدي إلى اغتراب الطالب العربي عن المدرسة، وبالتالي إلى تدني تحصيله العلمي فيها.
3. مناهج التعليم في المدارس العربية هي أدوات تضعها الوزارة لتنفيذ السياسة التربوية الرسمية تجاه التعليم العربي. فدراسة نقدية لمناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات تشير إلى أنها

تهدف إلى طمس أو إضعاف أو تشويه الذاكرة الجماعية والهوية العربية الفلسطينية لدى الطلاب العرب من خلال إفراغ التعليم العربي من القيم والمضامين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، وإتخامه بالمقابل بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية. وكل ذلك من أجل خلق إنسان «عربي - إسرائيلي» بلا هوية حقيقية وبلا ذاكرة جماعية ومقتلَع من جذوره التاريخية والقومية والثقافية.

4. لا تتناول مناهج التعليم العربي بصورة نقدية مسألة المواطنة ونواقصها على مستوى الأقلية العربية الفلسطينية. فالمواطنة التي يتم الحديث عنها في مناهج التعليم العربي الرسمي، مواطنة في دولة يهودية، هي غير جوهرية وغير حقيقية، بل هي شكلية ومنقوصة. إذ لا يمكن أن تتحقق المساواة الكاملة في الحقوق، وهي شرط ضروري للمواطنة الحقيقية، في دولة تعرّف نفسها بأنها دولة يهودية. وبالفعل يُمنَح اليهود في إسرائيل، حتى المهاجرون حديثاً إليها، وبغض النظر عن أصلهم ولونهم، بعض الحقوق الأساسية التي يُحرَم منها المواطنون العرب (مثل الحق في التفضيل المصحح والحق في عودة الأقارب المهجرين والحق في العيش داخل إسرائيل مع زوج أو زوجة بدون جنسية إسرائيلية² والحق في إحياء ذكرى النكبة أو الكارثة... إلخ). والغريب أن هذا الموضوع، أي المواطنة الحقيقية والتمييز الصارخ ضد العرب، لا يأخذ حقه في مناهج التعليم العربي. ما يعني أن صنّاع القرار يريدون أن يعرف الطالب

2. بموجب التشريعات الأخيرة، يُمنع المواطن العربي الفلسطيني أن يعيش داخل إسرائيل مع شريك (أو شريكة) حياته إذا كان (أو كانت) من الضفة الغربية وقطاع غزة.

العربي حدوده، وأن يتقبَّل دونيته كمواطن من الدرجة الثانية، في «دولة اليهود».

5. تفتقر مناهج التعليم العربي إلى رؤية واضحة للتعامل مع القيم الاجتماعية والأنماط السلوكية السائدة، الناتجة بالأساس عن انتقالنا من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يجمع بين التقليدية والحداثة، وما يرافق ذلك من آفات مجتمعية وظواهر سلبية مثل العنف والجريمة والتعصب والحمائلية والطائفية ودونية مكانة المرأة. فالثقافة السائدة في مجتمعنا، وفي المجتمع العربي بشكل عام، هي ثقافة هجينة، تجمع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة. ومن الطبيعي أن يكون هنالك صراع (أو تعارض) بين بعض القيم التقليدية والقيم الحديثة، كالصراع بين توحيد الفرد مع الجماعة (وبخاصة الحمولة والطائفة) وحرية الفرد، بين السلفية (تقليد الموروث) والتجديد، بين الخضوع للسلطة والتمرد عليها، بين دونية المرأة وتحزُّرها. إن افتقار جهاز التعليم العربي لرؤية أو استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه المنظومة القيمية الهجينة، وما يرافقها من ظواهر سلبية، يجعلنا نتساءل إذا ما كانت المدرسة العربية مؤهلة للتعامل بفاعلية مع هذا الواقع.

توصيات عامة

في ضوء ما تقدم، فإننا نوصي بما يلي:

1. الاعتراف الرسمي بخاصية التعليم العربي

بما أن العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل يشكلون أقلية قومية

أصلية، واستنادًا إلى إعلانات الأمم المتحدة بشأن الأقليات والشعوب الأصلية، والتي كان آخرها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي أقرته الجمعية العامة في 13 أيلول / سبتمبر 2007، فإننا نوصي بضرورة اعتراف الدولة بخاصية التعليم العربي والحفاظ على هذه الخاصية.

2. إقامة إدارة مستقلة للتعليم العربي

وللحفاظ على خاصية التعليم العربي، فإننا نوصي بإقامة جهاز تربية وتعليم عربي - فلسطيني مستقل تنظيميًا وبيداغوجيًا، تدعمه الدولة وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق أهدافه التربوية والتعليمية. يُعنى هذا الجهاز بكل قضايا التعليم العربي، بما في ذلك البنية التحتية والتعيينات ورسم السياسة التربوية ووضع مناهج تعليمية للمواضيع المختلفة في المدارس العربية.

3. إحداث تغيير جذري في مناهج التعليم العربي

نوصي بضرورة تغيير مناهج التعليم للمدارس العربية، بحيث تعكس الخصوصية القومية والوطنية والثقافية والمدنية والتربوية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. تُشرف على هذه العملية إدارة تربوية عربية مهنية، تكون جزءًا من جهاز التربية والتعليم العربي المستقل تنظيميًا وبيداغوجيًا. ومن الطبيعي أن يكون للمجلس التربوي العربي - الذي أسسته لجنة متابع قضايا التعليم العربي واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عام 2010 بهدف

رسم السياسة التربوية ووضع مناهج للتعليم العربي - دور ريادي في هذا المجال. ونعتقد أنه ما لم يحدث مثل هذا التغيير في المناهج، سيبقى التعليم العربي على حاله، ولن يحصل تغيير جذري حتى في مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

4. توفير مواد تكميلية للطلاب العرب

في هذه الأثناء، وإلى أن تستجيب وزارة التربية والتعليم للتوصيات (أو للمطالب) السابقة، فإننا نوصي بأن يسعى المجلس التربوي العربي المنبثق عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، بالتعاون مع السلطات المحلية العربية ومؤسسات عربية أخرى، إلى توفير مواد تكميلية للطلاب العرب في المواضيع المختلفة، تنسجم مع أهداف التعليم العربي التي وضعها، وتعمل على ترسيخ الهوية العربية الفلسطينية، وتعزيز القيم الإنسانية والمدنية التقدمية (مثل الحرية والتعددية والتسامح والمساواة بين الرجل والمرأة)، وتنمية الوعي بالقضايا والمشكلات، السياسية والاجتماعية والتربوية، التي تواجهها الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل.

الفصل الأول

العرب الفلسطينيون في إسرائيل والسياسة التربوية الرسمية تجاه التعليم العربي

محمود ميعاري

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء خلفية عامة عن العرب الفلسطينيين في إسرائيل، سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء المطبقة عليهم في مجالات مختلفة، مع تركيز على السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي ورد الفعل العربي على هذه السياسة.

العرب الفلسطينيون في إسرائيل: خصائص رئيسية

لقد نتج عن نكبة عام 1948 أن تم تهجير وتشريد نحو ثلاثة أرباع مليون عربي فلسطيني عن ديارهم ومدنهم وقراهم،³ واستيعابهم في عشرات مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن، بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقي في المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها دولة إسرائيل 156 ألف عربي فلسطيني فقط، شكلوا في ذلك الوقت

3. تم خلال الحرب تفرغ المدن الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية من أغلب سكانها العرب، وتدمير أكثر من 550 قرية عربية. أما القرى التي بقيت، بما فيها التجمعات البدوية في الشمال، فكان مجموعها 121 فقط (Lustick, 1980: 48).

نحو 10% من مجموع الفلسطينيين ونحو 18% من مجموع السكان في إسرائيل. وحيث أنّ النخب السياسية والتربوية والاقتصادية والدينية العربية، التي تركزت في المدن، قد نزحت خلال الحرب، فبقي العرب الفلسطينيون في الدولة اليهودية الجديدة بدون قيادة قطرية، أو بكلمات مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية الأول يهوشع بالمون "جسما بلا رأس" أو كما وصفهم إيان لوستك بكلمات أدق "بقايا محيط (أو هامش) المجتمع العربي" (Lustick, 1980: 48). ومنذ أواسط السبعينيات فقط بدأت تظهر هيئات تمثيلية عربية قطرية.⁴ ومع الوقت، وبفضل نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة نسبيًا، والتي تشكّل نحو ضعفي نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود، فقد ارتفع عدد الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك بدون سكان القدس الشرقية المحتلة التي ضمتها إسرائيل إليها بعد احتلال العام 1967، ووصل إلى أكثر من مليون وثلاث مئة ألف في نهاية عام 2012، الأمر الذي ساعدهم أن يحافظوا عبر الزمن على نسبتهم (17%) من مجموع السكان (מדינת ישראל, הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, 2012: 4).⁵ وحدث ذلك رغم تدفق الهجرة اليهودية المكثفة إلى إسرائيل، حيث هاجر إليها منذ عام 1948 وحتى اليوم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من مختلف دول العالم.

وهكذا، فإنّ العرب الفلسطينيين في إسرائيل هم أكثرية سابقة (أو جزء

4. أهم هذه القيادات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية (1974) ولجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل (1982).

5. بلغ عدد سكان إسرائيل، حسب الإحصاءات الرسمية، في نهاية عام 2012 نحو ثمانية ملايين منهم 1547000 عربي. وشمل العدد الأخير سكان القدس الشرقية (نحو 300 ألف).

من الأكثرية العربية السابقة في فلسطين)، تحوّلت، نتيجة نكبة 1948، إلى أقلية في دولة يهودية إثنية أو "إثنوقراطية"، كما يعرفها بعض الباحثين (غانم، 2003: 161-162؛ Yiftachel, 1999). والدولة الإثنوقراطية، مثل إسرائيل وتركيا وسريلانكا وغيرها، تمنح الأقلية مساواة جزئية فقط، ولا تُشرك أعضائها بشكل مناسب في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، التي يسيطر عليها أبناء الأكثرية، وتستخدم سياسة السيطرة والرقابة لكي تضمن الحفاظ على هيمنة الأكثرية وتهميش الأقلية. وحيث أن إسرائيل تعرف نفسها بأنها "دولة يهودية" أو "دولة الشعب اليهودي"، فالهوية القومية فيها (أي الهوية الإسرائيلية) لا تشمل جميع مواطني الدولة، وإنما تقتصر على أفراد جماعة إثنية واحدة، الأكثرية اليهودية. وعلى عكس دول مستوطنين أخرى، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، التي شجّعت صهر (assimilation) شعوبها الأصلية في حياة وثقافة الدولة، فإن إسرائيل لم تحاول دمج مواطنيها العرب في حياة الدولة، بل استبعدتهم من الحياة العامة والحقل العام (Abu-Saad, 2005: 238; Jabareen, 2005: 111). أما عدم تطبيق سياسة الدمج على الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل فلا يعود إلى رغبة المؤسسة الإسرائيلية في الحفاظ على هوية واستقلالية هذه الأقلية، وإنما يعود إلى رغبتها في الحفاظ على "يهودية الدولة"، من ناحية، وإحكام سيطرتها على هذه الأقلية، من ناحية أخرى.

يشكل الفلسطينيون في إسرائيل أقلية قومية أصلية وسط أكثرية يهودية من المهاجرين. فبعد قيام إسرائيل على أنقاض المهجرين الفلسطينيين، بقيت هذه الأقلية ملتصقة بوطنها، رغم إغراقه بملايين المهاجرين

اليهود. وبعد مرور أكثر من ستة عقود على قيام إسرائيل، لا يزال أغلب سكانها اليهود (60% في نهاية عام 2011) مهاجرين أو أبناء مهاجرين. أما نسبة اليهود الذين ولدوا في البلد (إسرائيل أو فلسطين) وكذلك آبائهم فهي نحو 40% (מדינת ישראל, שנתון סטטיסטי לישראל, 2012: 160). ورغم أن إسرائيل منحت أبناء هذه الأقلية الجنسية الإسرائيلية واعتبرتهم مواطنين إسرائيليين، فهي لم تحاول دمجهم في حياة الدولة، بل عاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وربما من الدرجة الثالثة، إذا أخذنا بالحسبان التمييز الممارس ضد اليهود الشرقيين.

ورغم صدور العديد من المواثيق عن الأمم المتحدة في العقود الأخيرة تُعنى بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية،⁶ والتي كان آخرها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (indigenous peoples) الذي أقرته الجمعية العامة في 13 أيلول / سبتمبر 2007، فلم تعترف إسرائيل بمواطنيها الفلسطينيين كأقلية قومية أصلية ذات حقوق جماعية، بل عملت على تجزئتهم، فاعتبرتهم طوائف وأقليات وكثيرا ما عرّفتهم في السجلات والإحصائيات الرسمية بـ "غير اليهود". ولا تزال المؤسسة الإسرائيلية، ممثلة بالكنيست والحكومة وأحزاب السلطة، ترفض الاعتراف بحق هؤلاء الفلسطينيين بالحكم الذاتي أو بالإدارة الذاتية وذلك في كل ما يتعلق بشؤونهم الداخلية والمحلية (مادة 4 في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية)، وترفض الاعتراف بحقهم في

6. من هذه الإعلانات أو الاتفاقيات نذكر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (1989)، إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية (1992)، قرار مجلس أوروبا بشأن المجتمعات الأصلية، وإعلان ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (2001) (هايمابيتز وآخرون، 2003)..

بناء نظمهم ومؤسساتهم التعليمية والسيطرة عليها (مادة 14) وترفض الاعتراف بحقهم في تطوير أراضيهم ومناطقهم ومواردهم والسيطرة عليها (مادة 26) (Mi'ari, 2011: 223; General Assembly of the United Nations, 2007). وحيث أن الفلسطينيين في إسرائيل هم أقلية أصلية، مستبعدة من عملية صنع القرار وتتحكم بها وبمواردها أكثرية من المهاجرين، فيرى إيليا زريك أن هذه الأقلية "أقلية مستعمرة"، وأن نموذج الحكم الملائم لوصف وضعها وتعامل الأكثرية اليهودية معها ليس نموذج التعددية (pluralism) وإنما نموذج الاستعمار الداخلي (internal colonialism) (Zureik, 1979: 28-30, 193-199).

بالإضافة إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل هم أكثرية سابقة تحولت بين ليلة وضحاها إلى أقلية، وأنهم يشكلون أقلية أصلية (أو مستعمرة) في مجتمع مهاجرين، فإنهم مواطنو دولة موجودة في صراع مع شعبهم الفلسطيني ومع أبناء أمتهم العربية، ما يجعل الحكومات الإسرائيلية والأكثرية اليهودية تعتبرهم "أقلية معادية" أو "طابورًا خامسًا" أو "خطرًا أمميًا" أو "قنبلة ديموغرافية" وفي أحسن الأحوال "أقلية غير ودية". وكثيرا ما تُستخدم هذه الصور النمطية لشرعنة سياسة السيطرة والإقصاء المُستخدمة ضد الأقلية الفلسطينية (Mi'ari, 2011:223-224). وفي السنوات الأخيرة تعززت هذه النظرة العدائية للعرب. ففي دراسة أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في عام 2007 تبين أن أغلب الجمهور اليهودي في إسرائيل يؤيد أن تشجع الحكومة هجرة العرب من إسرائيل ويعارض وجود أحزاب عربية في الكنيست (Haaretz.com, December 16, 2007). وفي بحث أجراه معهد "داحف" بإدارة مينه

تسمح عام 2011 تبين أن 37% من الشباب اليهود في إسرائيل يشعرون بالكرهية والخوف عندما يفكرون بالعرب، وأن نحو نصفهم يؤيدون سلب حقوق "عرب إسرائيل" الأساسية، حيث أن 46% منهم يؤيدون سلب حق العرب في الترشح للكنيست (ynet.co.il, 31 March 2011). وفي بحث أجرته جمعية "سيكوي"، الجمعية لدعم المساواة المدنية، على اتجاهات الجمهور الإسرائيلي نحو مساواة المواطنين العرب، وُجد أن أغلب المبحوثين اليهود يعارضون أن تكون إسرائيل دولة لشعبين، اليهود والعرب، ويعارضون أن تتساوى اللغة العبرية واللغة العربية بالمكانة والاستخدام، ويعارضون أن يكون هنالك نصّ قانوني يحصل بموجبه المواطنون العرب على حصتهم النسبية في ميزانية الدولة. كما أن حوالي نصف المبحوثين اليهود يعارضون أن تعترف الدولة بمواطنيها العرب أقلية قومية وكجزء من الشعب الفلسطيني (لالا، 2011، 31-34).

في ضوء ما تقدّم، وبخاصة أنّ العرب الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون أقلية أصلية وسط أكثرية من المهاجرين اليهود وأبنائهم وأنهم مواطنون في دولة تعادي شعبهم وأمّتهم وتعرف نفسها أنها "دولة يهودية"، فيشعر الكثيرون من أبناء هذه الأقلية أنهم غرباء في وطنهم. وسياسة السيطرة والتحكم والإقصاء، التي سنوضحها فيما يلي، تعزز هذا الشعور.

سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء

إنّ سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ قيام الدولة وحتى اليوم،

تجاه المواطنين العرب لم تخرج عن روح السياسة التي وضعها رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون. فقد حددت سياسة الحكومة تجاه العرب "لجنة مباي (الحزب الحاكم) للشؤون العربية"، التي ضمت ممثلين عن الحزب وممثلين عن الهستدروت (نقابة العمال) وممثلين عن الأجهزة الأمنية. وناقشت اللجنة ثلاثة خيارات تتعلق بالسياسة الواجب اتباعها تجاه المواطنين العرب: (1) الصهر: أي أسرلة العرب وطمس (أو إلغاء) هويتهم العربية. (2) اللبرلة: أي دمج المواطنين العرب في الأجهزة والمؤسسات الصهيونية للدولة، مع إبقائهم جسما منفصلا. (3) السيطرة والمراقبة: أي تطبيق نظام الحكم العسكري عليهم ومنع اندماجهم أو تغلغلهم في الوسط اليهودي. والخيار الثالث هو الذي تم قبوله في اللجنة. ونتج عن ذلك إقصاء المواطنين العرب عن مراكز صنع القرار، وبخاصة تمثيلهم الضئيل في مؤسسات التخطيط والأراضي، وتهميش تأثيرهم في العمليات التي تؤثر في أنماط حياتهم وحقوقهم ووضعهم الاقتصادي ومكانتهم في الدولة بشكل عام (Lustick, 2006: 25-27). ومن الجدير ذكره أن هذه السياسة، سياسة السيطرة والإقصاء، استمرت حتى بعد تعيين وزراء للشؤون العربية في بعض الحكومات بعد عام 1984، وهي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وهكذا، لم تعترف المؤسسة الإسرائيلية بالحقوق الجماعية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وبدل ذلك طبقت عليها سياسة السيطرة والإقصاء. فطورت، حسب إيان لوستيك (Lustick, 1980: 64-77) نظام سيطرة شاملا، يقوم على التجزئة (segmentation) والتبعية (dependence) والاحتواء (co-optation). فالتجزئة تعني فصل

الأقلية الفلسطينية عن الأكثرية اليهودية اجتماعياً وسياسياً وإدارياً، من ناحية، وتطبيق السياسة الاستعمارية القديمة، سياسة "فرق تسد"، على هذه الأقلية وما رافق ذلك من تعزيز للانقسامات الداخلية بين أبنائها بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية. والتبعية تعني تعزيز اعتماد المواطنين العرب على الأكثرية اليهودية في الموارد الاقتصادية والسياسية المهمة، وبخاصة في إيجاد فرص عمل والحصول على تصاريح (أو رخص) لأغراض مختلفة (بناء، فتح ورشة عمل، استيراد... إلخ). فبعد مصادرة أغلب الأراضي العربية، تحوّل الجزء الأكبر من الأيدي العاملة العربية إلى عمّال لدى الأكثرية اليهودية. كما أنّ الجزء الأكبر من شريحة الموظفين الفلسطينيين يعملون في وزارات تتسم بالمركزية الشديدة (وبخاصة وزارة التربية والتعليم) والتي يديرها يهود. أما الاحتواء فيعني استقطاب القيادات التقليدية، من خلال منحها بعض الامتيازات أو الرشاوى، بهدف الاستيلاء على الموارد العربية، وبخاصة الأراضي، ومراقبة المجتمع المحلي. ففي العقود الأولى بعد قيام الدولة لم يُعين عربي فلسطيني موظفًا في مؤسسة حكومية بدون دعم (أو وساطة) أحد العملاء. ومن أهم الآليات التي استخدمتها إسرائيل في عقديها الأولين لإحكام سيطرتها على مواطنيها الفلسطينيين، كان نظام الحكم العسكري الذي فُرض عليهم حتى عام 1966. فقد قُسمت التجمعات الفلسطينية في ذلك الوقت إلى عدد من "المناطق المغلقة"، ومُنع الفلسطينيون من التنقل بين هذه المناطق إلا بتصريح من الحاكم العسكري. كما أن تشكيل قوائم عربية في انتخابات الكنيست مرتبطة بالأحزاب الصهيونية، وبخاصة بالحزب الحاكم (مباي أو التجمع أو

العمل)، كان آلية أخرى مهمة استخدمتها المؤسسة الإسرائيلية، حتى أوائل الثمانينيات، لإحكام سيطرتها. فقد تم تشكيل هذه القوائم من قبل الأحزاب الصهيونية على أساس حمائي وطائفي وجهوي لاصطياد أصوات العرب وإحكام السيطرة عليهم (Jabareen, 2005: 57-50). ومن خلال كل ذلك حاولت إسرائيل طمس الهوية العربية الفلسطينية وتعزيز الهويات التقليدية الضيقة، وبخاصة الحمائية والطائفية.

ومارست إسرائيل التمييز والإقصاء ضد مواطنيها الفلسطينيين في كل المجالات. ففي المجال السياسي، ورغم أن المواطنين الفلسطينيين مُنحوا بعض الحقوق الأساسية مثل حق الانتخاب وحق الترشح للكنيست والسلطات المحلية، فقد استُبعدوا من مراكز صنع القرار السياسي ومن الوظائف الحكومية العليا. واستُبعدت الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست من المشاركة في الحكومات الائتلافية، وفي بعض لجان الكنيست مثل لجنة الخارجية والأمن ولجنة مراقبة الدولة، ما أدى إلى بقائها في معارضة دائمة وافتقارها للقوة السياسية الضرورية لتحقيق مطالبها (Jabareen, 2005: 112-115). وفي الواقع حدث مرة واحدة أن تشكلت في إسرائيل حكومة ائتلافية بدعم أحزاب تمثل الجماهير العربية. كان ذلك عام 1992 عندما شكل أسحق رابين حكومة ائتلافية بدعم خارجي حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي (تجربة "الكتلة المانعة"). وكما يقول أمل جمال (Jamal, 2009: 495) فإن المؤسسة الإسرائيلية، التي تعمل على تعزيز الهيمنة الإثنية اليهودية الحصرية على الحقل السياسي، تستخدم المشاركة السياسية لمواطنيها الفلسطينيين "كمصدر هام لشرعنة مظهرها الديمقراطي المزيف".

ومن الطبيعي أن تسهم سياسة الإقصاء هذه في تغذية الثقافة السياسية السائدة والمعادية للعرب. فقد تصاعدت في السنوات الأخيرة حدة الهجوم السياسي على المواطنين الفلسطينيين، وعلى الجمعيات الإسرائيلية الناشطة في مجال حقوق الإنسان.⁷ وبالإضافة إلى بعض أعضاء الكنيست اليمينيين المتطرفين والمعادين للعرب (مثل أفيغدور ليبرمان وميخائيل بن أري وآخرين كثيرين)، ظهرت مؤخرًا جمعيات يهودية فاشية مُعلنة، إلى جانب جمعيات سرية، تحرّض على العرب وعلى اليهود الناشطين في مجال حقوق الإنسان وتدعو إلى متابعة وطرده المحاضرين اليساريين من الجامعات الإسرائيلية.⁸

وفي مجال التشريع، كثرت في الكنيست في العقد الأخير مشاريع القوانين والتعديلات القانونية المعادية للعرب، والتي تهدف إلى تعميق فكرة "الدولة اليهودية" وإلى نزع الشرعية عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. فقد صادقت الكنيست في 15 أيار عام 2002 على تعديلات لعدة قوانين، من أهمها تعديل المادة 7 من قانون أساس الكنيست التي أصبحت، بعد التعديل، تنصّ على أن "لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات

7. من أهم هذه الجمعيات منظمة «بتسيلم» التي تتابع انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية، منظمة «جنود سابقون» التي تُعني بجمع شهادات الجنود الإسرائيليين حول فظائع الاحتلال، «بيش غفول» (هنالك حد) التي تدافع عن رافضي الخدمة العسكرية في الضفة الغربية، «الصندوق الجديد لإسرائيل» الذي يدعم ماديا بعض الجمعيات العربية والإسرائيلية اليسارية، وكذلك حركتا «السلام الآن» و«جمعية حقوق المواطن».

8. من أبرز هذه الجمعيات اليهودية الفاشية جمعية «إم برتسو» (بالعبرية: إن كنتم تريدون)، التي تأسست عام 2007، بتمويل أغنياء يهود من الخارج. وشنت هذه الجمعية في الفترة الأخيرة حملة إعلامية كبيرة ضد «الصندوق الجديد لإسرائيل» بسبب اتهامها إياه أنه يدعم أعداء إسرائيل، وجمعيات عربية، وجمعيات إسرائيلية شاركت في تحضير تقرير غولدستون عن الحرب على غزة. كما شنت حملة مراقبة سياسية لعدد من المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية بسبب اتجاهاتهم السياسية ومواد التعليم اليسارية وغير الصهيونية التي يدرسونها، من وجهة نظرها (شحادة، 2011: 2).

الكنيست ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا ما تضمنت أهداف أو أعمال القائمة أو أعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الأمور الآتية: (1) نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. (2) تحريض على العنصرية. (3) تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل (سلطاني، 2003: 24). وينسجم هذا التعديل مع البند 134 (ج) في أنظمة الكنيست، والذي ينص على أن رئيس الكنيست ونوابه لن يوافقوا على مشروع قانون إذا كان، من وجهة نظرهم، عنصرياً أو ينكر وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وتكمن أهمية هذه القوانين والأنظمة في أنها تحد من قدرة الأقلية العربية الفلسطينية العمل، على المستوى البرلماني الحزبي، لتغيير هوية إسرائيل القومية من دولة يهودية إثنية إلى دولة مدنية أو دولة ثنائية القومية (Saban, 2004: 902).

وتعاضم في السنوات القليلة الماضية طوفان التشريعات القانونية المعادية للعرب التي يشهدها الكنيست، ومنها قانون المواطنة العنصري الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية التي فيها أحد الوالدين من الضفة أو القطاع، وقانون النكبة الذي يسمح لوزير الداخلية بفرض عقوبات على مؤسسات عامة تشارك في إحياء يوم النكبة، وقانون لجان القبول الذي يعطي صلاحية واضحة للجان القبول في البلديات الجماهيرية أن لا تقبل متقدماً بسبب "عدم الملاءمة الاجتماعية" (وهو نفس التبرير الذي استعملته هذه اللجان لعدم قبول متقدمين عرب)، وقانون المقاطعة الذي ينص على أن المبادرة لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة هي

مخالفة مدنية تستوجب مقاضاة صاحبها. ومن الواضح أنّ هدف هذه التعديلات هو إلزام المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم بتقبل دونيتهم في الدولة، وتقييد حريتهم في التعبير، والامتناع عن العمل على تغيير طابع الدولة اليهودي حتى لو كان ذلك بطرق قانونية وسياسية، والاستسلام للإجماع الصهيوني الذي ينفي الهوية الفلسطينية ويحرم الفلسطينيين داخل إسرائيل من حق المواطنة الحقيقية والكاملة (ميعاري، 2008: 56).

وفي المجال الاقتصادي، عملت إسرائيل على اقتلاع الاقتصاد العربي المحلي وربطه، أو تعزيز تبعيته، بالاقتصاد اليهودي. ففي العقد الأول لقيام الدولة، صادرت الحكومة الجزء الأكبر من الأراضي العربية، وبنّت عليها مستوطنات يهودية، ما أدى إلى تقليص كبير بمساحات الأراضي الزراعية ومناطق البناء والتطوير (الحاج، 2006: 68-66؛ حيدر، 1997: 54). فتقلصت إلى حد كبير نسبة الفلسطينيين العاملين بالزراعة من حوالي 51% من مجموع الأيدي العاملة الفلسطينية عام 1955 إلى أقل من 1,5% عام 2011، واتسعت بالمقابل نسبة العمّال، الحرفيين وغير الحرفيين، من حوالي 33% إلى 50% على التوالي. وفي حين أن نصف، وفي بعض السنوات أكثر من نصف، العاملين الفلسطينيين هم عمّال، أغلبيتهم الساحقة في المناطق اليهودية، فإن نسبة العمّال بين العاملين اليهود هي حوالي 19% فقط. أما الطبقة الوسطى (المهن العلمية والأكاديمية والفنية، المديرون والإداريون، كتبة وما شابه)، فقد استوعبت عام 2011 حوالي 31% من الأيدي العاملة العربية مقابل حوالي 59% من الأيدي العاملة اليهودية. وتشير مقارنة الدخل إلى أن

الدخل الشهري الصافي للعائلة الفلسطينية بلغ في نفس العام %59 من الدخل الشهري الصافي للعائلة اليهودية (מדינת ישראל, הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, 2012: 88, 582). وهناك فجوة كبيرة بين الفلسطينيين واليهود، لصالح اليهود، في مؤشرات اقتصادية أخرى، وبخاصة في معدل الفقر ومعدل البطالة. وبشكل عام يمكن القول إن تلاشي طبقة الفلاحين الفلسطينيين، وعدم تصنيع المناطق العربية أديا إلى تبعية كاملة بالاقتصاد اليهودي. ولذلك، ليس غريباً أن يحتل المواطنون الفلسطينيون قاع السلم الطبقي في إسرائيل، فهم أدنى طبقياً حتى من المهاجرين اليهود الشرقيين (أي المواطنين اليهود المولودين في آسيا وأفريقيا، وبخاصة في البلدان العربية والإسلامية، والذين يشكلون أدنى شريحة في السلم الطبقي لليهود في إسرائيل).

وفي مجال التعليم هنالك تمييز واضح ضد العرب الفلسطينيين في إسرائيل. وينبع التمييز من مشكلتين أساسيتين يعاني منهما التعليم العربي، وهما انعدام الإدارة الذاتية في مجال التعليم والتمييز الفاضح في تخصيص ميزانيات التعليم العربي. فجهاز التعليم العربي يفتقر إلى إدارة ذاتية مستقلة، والمبنى الإداري لهذا الجهاز يخضع منذ قيام الدولة وحتى اليوم لسيطرة كاملة من قبل الحكومة. حيث أنّ وزارة التربية والتعليم، وبخاصة جهاز التعليم العبري وموظفيه، وأحياناً جهاز المخابرات («الشاباك»)⁹ يتحكمون في التعليم العربي في كل المجالات (كالبنية التحتية، ومستوى الخدمات، ومناهج التعليم، والبرامج،

9. يتدخل جهاز المخابرات العامة (الشباك) بالأساس في تعيين المعلمين ومديري المدارس والمفتشين في جهاز التعليم العربي.

والتعيينات). أما المربون والإداريون العرب فلا يُشركون في عملية صنع القرار ورسم السياسة التربوية، وهذا بعكس جهاز التعليم الديني والديني الرسمي المنفصلين إداريًا وفيزيائيًا عن جهاز التعليم الحكومي (حاج يحيى وأبو عيطة، 2007: 14؛ حيدر، 1997). وبالنسبة للتمييز في الميزانيات، فتشير بعض التفاصيل المنشورة عن الميزانية إلى أن المديرية التربوية، وهي الذراع التنفيذية لوزارة التربية والتعليم، قد خصصت للتعليم العربي 4% فقط من ميزانيتها عام 2006 و 3% فقط من ميزانيتها عام 2007 للتعليم العربي. وتكشف معطيات حكومية نُشرت في عام 2004 عن أن معدل ما يُستثمر في الطالب الواحد في المدارس العربية هو بحدود ثلث ما يُستثمر في الطالب الواحد في المدارس اليهودية (هيسكيت وزهر، 2009). وفي تقرير عن الفجوة بين استثمار وزارة التربية والتعليم في الطلاب العرب واليهود، نشرته مؤخرا «ذي ماركر» (TheMarker)، وهي ملحق اقتصادي لصحيفة هآرتس (18 تموز 2013)، تبين أن الفجوة بين الطالب العربي واليهودي تتراوح بين 3000 و6000 شيكلا للطالب سنويا. أما في مدن الساحل فتتراوح الفجوة بين الطالب العربي واليهودي بين 6000 و11000 شيكلا سنويا.¹⁰ وهكذا فإن حصة الطالب العربي من سلة الخدمات التربوية لا تزال شحيحة، ولا تفي بالاحتياجات الضرورية، رغم أن معظم الطلاب العرب ينحدرون من الطبقات الدنيا. وتؤدي ضآلة الميزانيات المخصصة للتعليم العربي إلى وجود فجوة في البنية التحتية بين التعليم العربي والتعليم العبري.

10. يوضح التقرير أن الاستثمار عام 2012 لكل طالب ثانوي قد بلغ 27050 شيكلا في جهاز التعليم الديني، 24830 شيكلا في التعليم الرسمي العبري و 21150 شيكلا في التعليم العربي (ذي ماركر، 18 تموز 2013).

فالمدارس العربية تعاني من نقص في غرف التدريس وغرف الخدمات المرافقة والمختبرات والملاعب. كما أن الصفوف في المدارس العربية أكثر ازدحاما والمباني أقل تأهيلا وصلاحيه للتعليم (حيدر، 1997؛ هيسكيت وزهر، 2009).

ويرى خالد أبو عصبه (2006: 145-144) أن الإجحاف في الموارد، بما فيها الميزانيات، ينتج عن عاملين رئيسيين: (1) تفضيل جهاز التعليم العربي استنادًا إلى مقاييس ومعايير سياسية غير موضوعية تؤدي إلى الإجحاف والتمييز في كل ما يتعلق بجهاز التعليم العربي. فمثلا تمنح وزارة التربية والتعليم مساعدات خاصة للطلاب الذين يعيشون في تجمعات سكانية متدنية اجتماعيًا واقتصاديًا، والتي تُسمى "بلدات تطوير" وتُصنف بأنها ذات "أفضلية قومية". ولا يتم تصنيف أي قرية أو بلدة عربية بأنها بلدة تطوير، ولذلك فهي لا تحظى بمثل هذه المساعدات، رغم تدني وضعها الاجتماعي-الاقتصادي مقارنة مع البلدات التي تحظى بهذه الأفضلية. (2) عدم اتباع سياسة "التفضيل المصحح" (أي تفضيل المواطنين العرب في الميزانيات لتعويضهم عن سياسة التمييز المتبعة ضدهم منذ قيام الدولة) من أجل سد الفجوات بين جهازي التعليم العربي والعبري. وبدون التقليل من أهمية هذين العاملين، فإننا نعتقد أن صنّاع القرار في إسرائيل معنيون بالإبقاء على (وربما تعميق) الفجوات القائمة في الميادين المختلفة، بما فيها التعليم، وذلك لإبقاء الأقلية العربية الفلسطينية تابعة للأكثرية اليهودية وإحكام السيطرة عليها.

إن التمييز في تخصيص الموارد والميزانيات في التعليم العربي يؤدي

إلى نتائج متدنية في امتحانات التغذية المرتدة على أنواعها في المدارس العربية، ونسبة التسرب المرتفعة، ونسبة النجاح المنخفضة في امتحانات "البجروت" ونسبة القبول المنخفضة في الجامعات الإسرائيلية (أبو عصب، 2006: 143). فتشير الإحصائيات للسنوات الأخيرة إلى أن نسبة تسرب الطلاب العرب من المدارس حوالي ضعفا نسبة تسرب الطلاب اليهود. ففي السنوات 2006-2008 ترك الدراسة %7,2 من الطلاب العرب و %3,7 من الطلاب اليهود في الصفوف التاسع وحتى الثاني عشر. كما أن التسرب لدى الطلاب العرب في النقب يثير القلق الحقيقي، حيث تصل النسبة هناك إلى %70 (هيسكيت وزهر، 2009). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الناجحين في امتحانات البجروت لدى الطلاب العرب في السنوات الأخيرة، فلا تزال هذه النسبة لدى الطلاب العرب أقل منها لدى الطلاب اليهود (%48,5 مقابل %70,4 عام 2011) (مديנת ישראל، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، 2012: 425). وهناك فجوة بين المواطنين العرب واليهود في التعليم الجامعي. ففي العام الدراسي 2006/2007 كانت نسبة الطلاب الجامعيين اليهود من مجموع اليهود الإسرائيليين في الفئة العمرية 20-29 سنة %9,1 مقابل %3,8 نسبة الطلاب العرب من مجموع العرب في نفس الفئة العمرية. ولذلك فإن تمثيل الطلاب العرب متدني في الجامعات الإسرائيلية، فهم يشكلون %11,2 من مجموع طلاب البكلوريوس، و %6,1 من مجموع طلاب الماجستير و %3,5 من مجموع طلاب الدكتوراة (هيسكيت وزهر، 2009). وفي نفس العام الدراسي حصل على شهادة البكلوريوس من الجامعات الإسرائيلية 19527 خريجاً، منهم %8,3

فقط عرب، وعلى شهادة الماجستير 11762، منهم 4,3% عرب وعلى شهادة الدكتوراة 1288، منهم 4,1% عرب (מדינת ישראל, הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, 2009). وهكذا فإن تمثيل الطلاب العرب من مجموع طلاب الجامعات وتمثيل الخريجين العرب من مجموع خريجي الجامعات في إسرائيل أقل بكثير من نسبة السكان العرب من مجموع سكان الدولة (حوالي 18% بدون سكان القدس الشرقية).

السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي

لم تعترف المؤسسة الإسرائيلية، كما ذكرنا، بمواطنيها العرب كأقلية قومية، بل اعتبرتهم من ناحية رسمية مجموعة من الطوائف أو "الأقليات" أو "غير اليهود"، وتعاملت معهم على أرض الواقع كأنهم "طابور خامس" أو "أقلية معادية"، ما يبرر، من وجهة نظرها، تطبيق سياسة السيطرة والإقصاء عليهم. والسياسة الرسمية تجاه التعليم العربي هي جزء لا يتجزأ من سياسة أشمل للتعامل مع الأقلية العربية في إسرائيل. وقد صُمِّمت هذه السياسة بالتعاون الوثيق مع مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية وغيره من المستشرقين في مختلف الإدارات الحكومية. وتنبثق هذه السياسة من التصور القائل بأن العرب يشكلون "مصدر خطر وسبباً للاضطرابات وزعزعة الاستقرار". فتمثل الحل الذي تم اعتماده لدرء هذا الخطر بالسيطرة على السكان العرب من جهة، وتحسين أوضاعهم من جهة أخرى. ولتعزيز السيطرة تم تطبيق استراتيجية الفصل بين التعليم العبري والتعليم العربي في ميادين مختلفة، بما في ذلك تخصيص الموارد والأهداف والمناهج والكتب المدرسية

(الحاج، 2006: 186-182). ومع أن الفصل بين جهازي التعليم يُظهر نظام التعليم في إسرائيل بمظهر التعددية التربوية والتلاؤم مع الفروق الثقافية، لكنه في الحقيقة يهدف إلى خدمة مصالح الأكثرية اليهودية والحفاظ على سيطرتها على الأقلية العربية الفلسطينية الأصلية (Abu- Saad, 2005: 240). كما أدى الفصل بين جهازي التعليم إلى استمرار الأنماط المحافظة والتقليدية في الإدارة والتنظيم وأساليب التربية والتعليم في المدارس العربية، وإلى ممارسة التمييز في توزيع الموارد وتوظيف الأموال الخاصة بتطور جهاز التعليم العربي (حيدر، 1997: 69-68). لذلك، كان جهاز التعليم العربي، كما يرى باحثون (الحاج، 2006؛ أبو عصبه، 2006; Mar'i, 1978)، أداة لتحكم الأكثرية اليهودية بالأقلية العربية الفلسطينية. وقد انعكس هذا التحكم (أو السيطرة) في المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي، وكذلك في أهداف التعليم العربي ومضامينه. فالمبنى التنظيمي لهذا الجهاز، "قسم التعليم للعرب"¹¹ في وزارة التربية والتعليم، يتسم بالمركزية المفرطة، ويخضع بشكل مطلق للحكومة، يديره ويشرف عليه يهود ولا يُشرك المواطنون العرب بشكل فعلي في صنع القرارات المتعلقة بالتعليم العربي. وإذا عُيّن عربي في وظيفة إدارية عليا في الوزارة، فغالباً ما يتم تهميش منصبه. ففي عام 1987، شكل وزير التربية والتعليم سابقة بتعيين موظف عربي (هو علي حيدر) كمسئول عن التعليم العربي، وعُرف منصبه بـ "مدير قسم التعليم للعرب". غير أن هذا المنصب خضع عملياً للتهميش. فمدير

11. لاحظ تسمية الدائرة المسؤولة عن إدارة شؤون التعليم العربي في إسرائيل «قسم التعليم للعرب» وليس «قسم التعليم العربي»، ما يشير إلى تجاهل المؤسسة الإسرائيلية وجود أقلية عربية فلسطينية لها خصوصياتها القومية والثقافية.

قسم التعليم للعرب ليس له دور في تخصيص الموارد أو التخطيط أو في اتخاذ القرارات حول الأولويات. واقتصرت مهمته على المناهج والكتب المستعملة في المدارس العربية. لكنه كان مكبل اليدين في هذا الموضوع أيضاً بسبب خضوعه للسكرتاريا التربوية وقسم المناهج ومدير عام وزارة المعارف ومديري الأولوية وبالطبع الوزير (الحاج، 2006: -116 117). وينطبق هذا الوصف على كل من شغلوا منصب "مدير قسم التعليم للعرب".

وبشكل عام، يمكن القول إن مشاركة العرب لا تتعدى كتابة أو ترجمة كتب أو تقارير بموجب تعليمات محدّدة بعناية، وهي فقط مشاركة في تنفيذ سياسة الأكثرية اليهودية. أضف إلى ذلك أن جهاز الحكم العسكري خلال الفترة 1949-1966 وجهاز المخابرات العامة ("الشاباك") قد تحكما بتعيين المعلمين والمدراء والمفتشين وباقي الموظفين في المدارس العربية. أما الاعتبارات الأساسية التي كانت، ولا تزال، تؤخذ بالحسبان في هذه التعيينات فهي ليست مؤهلات علمية أو كفاءات، وإنما هي اعتبارات سياسية (أو "أمنية" بلغة المؤسسة الإسرائيلية). وبعد التعيين تستمر مراقبة المخابرات للمعلم العربي، فلا يُسمح له أن يناقش مع طلابه "القضايا الحساسة" أو "الخطيرة"، ومن يفعل ذلك يتعرض للتحقيق من قبل السلطات أو يفقد وظيفته. وكما يؤكد الباحثون والمتابعون لقضايا التعليم العربي (أبو عصب، 2006: 152؛ لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2010: 1.1) فإن هذا الوضع لا يزال قائماً حتى اليوم، حيث يُسمح للمعلم أن يتطرق مع طلابه لقضايا القيم لكن بشرط عدم التطرّق للأحداث الجارية وقضايا الساعة.

لتنفيذ سياسة السيطرة والتحكم، يعمل جهاز التعليم العربي على طمس (أو إضعاف) الهوية الجماعية القومية لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. وينعكس ذلك في بعض القوانين، بما فيها قانون التعليم الرسمي (أو الحكومي) لعام 1953. لقد وُجِدَ هذا القانون التيارات التعليمية الصهيونية الثلاثة التي كانت سائدة قبل قيام إسرائيل (التيار العام اليميني والتيار العمالي والتيار الديني المعروف باسم "همزراحي") في تيارين إثنين: تعليم رسمي وتعليم رسمي ديني. وفي الواقع، وُجِدَ القانون التيارين العلمانيين، التيار العمالي والتيار العام، وأبقى على تيار "همزراحي" الديني، ومنحه امتيازات معينة. فتقرر أن يشرف عليه مسئول متديّن، وأن يقوم وزير المعارف بالتشاور مع مجلس خاص في كل ما له علاقة في هذا التعليم. وخارج نطاق هذا القانون بقيت مدارس "أغودات يسرائيل" التي تدرس أبناء اليهود المتدينيين المتشدّدين، المعروفين باسم "حريديم"، والتي اعترّف بها رسمياً باسم التيار المستقل أو التعليم الديني غير الرسمي (أبو عصبه، 2006: 91-96). وعلى عكس الاعتراف بتيار التعليم المستقل (مستقل عن الحكومة) وبتيار التعليم الرسمي الديني (الذي يتمتع نسبياً بإدارة ذاتية في المجال التربوي)، فلم يحظ التعليم العربي باعتراف مشابه. بل أُقيم له جهاز تعليم خاص ضمن التعليم الرسمي، وعن هذا الجهاز فُصِّل لاحقاً التعليم الدرزي. ويُمكن الافتراض أن افتتار الأقلية العربية الفلسطينية إلى قوة سياسية فاعلة، في الكنيسة وخارج الكنيسة، قد اسهم في عدم حصولها على إدارة ذاتية مستقلة في مجال التعليم. يُلزم قانون التعليم الرسمي لعام 1953 الدولة بإدارة التعليم في جميع

المؤسسات الرسمية، وبالإشراف على المنهاج الذي يقره وزير التربية والتعليم، بشرط أن يخدم هذا المنهاج ترسيخ القيم التي نص القانون عليها. ويحدد القانون الخطوط العريضة لمضمون التعليم الرسمي، وهو التعليم الذي تقدمه الدولة بحسب منهاج يقره الوزير، وبإشراف الوزير ورقابته. وينص القانون على أن هدف التعليم هو التربية على قيم الثقافة الإسرائيلية، وعلى الإنجازات العلمية، وحب الوطن والولاء للدولة ولشعب إسرائيل، وعلى وعي "الكارثة والبطولة" (أي المحرقة النازية وتمرد اليهود عليها)، والتدريب على العمل الزراعي والحرفي، والتأهيل الطبيعي، والتطلع إلى مجتمع يقوم على الحرية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحب الإنسانية (أبو عصبه، 2006: 149؛ الحاج، 2006: 182؛ حيدر، 2004: 306). وقد أُقرَّ هذا الهدف، المُشبع بالقيم اليهودية والصهيونية (التربية على قيم الثقافة الإسرائيلية، الولاء للدولة وللشعب اليهودي ووعي الكارثة والبطولة)، لجميع الطلاب في التعليم الرسمي، يهودا وعربا. ومن الواضح أن هذا القانون لا يأخذ حاجات التعليم العربي بعين الاعتبار، بل يتجاهل وجود أقلية عربية فلسطينية أصلية متميزة قوميا وثقافيا في هذه البلاد، ولا يُعبر عن حاجاتها الضرورية ومصالحها الخاصة. إن تجاهل القانون لوجود هذه الأقلية المتجذرة فوق أرضها لم يكن سهوا أو عفويا، وإنما كان مقصودا منه التعبير عن يهودية الدولة وعدم الاعتراف بمواطنيها العرب كجماعة قومية، بل وطمس هويتهم الجماعية.

منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت تُوجَّه انتقادات متفرقة لأهداف ومناهج التعليم في المدارس العربية. ففي حزيران/

يوليو 1956، بعث أعضاء اللجنة الثقافية في نادي الأخوة المسيحي في حيفا رسالة يتذمرون فيها من وضع المدارس العربية، بما في ذلك المناهج المقررة. وأشاروا أيضا إلى غياب الاهتمام المناسب بتعليم اللغة العربية. إذ يتم تدريس الادب العربي من دون كتب ومراجع مكتوبة وبطريقة مشتتة، كي لا يتمكن التلاميذ من رصد الإرث الوطني الثمين لشعبهم. يُضاف إلى ذلك حذف جزء كبير من الأدب الذي يتناول التحرر الوطني، وذلك بسبب سياسة القمع المتبعة تجاه العرب ومحاولة سحق كرامة التلاميذ القومية. أما فيما يتعلق بتدريس تاريخ العرب في المدارس الثانوية العربية، فلم يُدرج سوى جزء ضئيل منه في المنهاج، وحُذِف الجزء الذي يُعنى بالثورة العربية. وفي تموز/ يوليو عام 1958، قام أحد المعلمين العرب، في خضم اللقاء السنوي لهيئة المعلمين الإسرائيليين، بإثارة مسألة تعليم التلاميذ العرب التوراة وليس القرآن (الحاج، 2006: 189).

وفي دراسة مقارنة على مناهج التعليم في المدارس العربية والمدارس العبرية، أجراها يوحنا بيرس وآخرون في الستينيات من القرن الماضي، توصل الباحثون إلى أن مناهج التعليم في المدارس العربية لم تحقق التوازن بين "الرغبات القومية العربية" للطالب وبين "الولاء للدولة"، كما تأمل مؤلفوها، ولكنها وقعت ضحية لاتجاه طمس الهوية القومية العربية للطالب العربي وتربيته على الضياع (أو إلغاء الذات) أمام الأكثرية اليهودية. ويظهر هذا الاتجاه في شكلين: 1) صياغة أهداف تعليم (لمواضيع مختلفة) تتجاهل الأسس القومية في وعي الطالب العربي. 2) الطلب من الطالب العربي معرفة واسعة وعميقة في مواضيع

يهودية خاصة (مثل تاريخ اليهود والتوراة) على حساب دراسة ثقافته العربية. هذا في حين أن هناك تجاهلا للثقافة العربية في تعليم الطالب اليهودي. وفي ضوء ذلك، يتوصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أن مناهج التعليم في المدارس العربية يجب تغييرها (S, 1968: 35-36).

ومع زيادة الانتقادات الموجهة على أهداف ومناهج التعليم في المدارس العربية، عين وزير التربية والتعليم، يغئال ألون، عام 1971 لجنة خاصة برئاسة نائبه، أهارون يادلين، لإعادة النظر في أهداف التعليم للعرب. وفي شهر شباط عام 1972 سلمت اللجنة تقريرها للوزير، اقترحت فيه مجموعة مبادئ يجب أن يركز عليها التعليم للعرب. وهذه المبادئ هي:

- (1) تربية على قيم السلام. (2) تربية على الولاء للدولة، مع التشديد على المشترك لكل مواطنيها والحفاظ على الخصائص الفريدة لعرب إسرائيل.
- (3) وضع خطط تهدف إلى تسهيل استيعاب المواطنين العرب اجتماعيا واقتصاديا. (4) تنمية القيم الثقافية العربية والإسرائيلية والعالمية. (5) تربية الفتاة على الاستقلالية وتحسين مكانتها (الحاج، 2006: 206؛ Mar'i, 1978: 52; 1994).

وتكمن أهمية وثيقة يدلين في أنه لأول مرة يُعطى انتباه رسمي لخصوصية التعليم للعرب ولضرورة صياغة أهداف خاصة للطلاب العرب. مع ذلك، فالوثيقة تحتوي على تناقضات داخلية كثيرة، وهي لم تُعبّر عن احتياجات وطموحات العرب الفلسطينيين في إسرائيل. فهي لم تتطرق إلى هويتهم القومية، بل حاولت خلق إنسان "عربي إسرائيلي" مُقتلَع من جذوره القومية والثقافية، المتصلة بالعالم العربي وبالشعب الفلسطيني. وقد علق المرحوم سامي

مرعي (Mar'i, 1978: 53) على هذه الوثيقة بقوله: "يبدو أن وثيقة يادلين لا تحاول فقط تجاهل وطمس الهوية القومية للعرب في إسرائيل، ولكنها تحاول أيضا إلغاء ثقافتهم من خلال فرض أخلاقيات وقيم مقبولة على المجتمع الإسرائيلي (المهيمن عليه يهوديا) عبر نظام تعليم تسيطر عليه الحكومة. وتساءل سامي مرعي "عما يتبقى من الثقافة بعد إلغاء الاخلاقيات الاجتماعية والقيم التي تنظم العلاقات الشخصية والعلاقات العائلية وعلاقة الفرد بالمجتمع".

وقبل تطبيق وثيقة يادلين، أقام مدير عام وزارة المعارف لجنة جديدة باسم "لجنة تخطيط التعليم العربي لسنوات الثمانينات"، تتكون من سبعة أعضاء عرب وثمانية أعضاء يهود، يرأسها د. ماتي بيلد (معروفة بلجنة بيلد). لقد انتقدت هذه اللجنة وثيقة يادلين في أنها تجاهلت الصراع الذي يواجهه العرب في إسرائيل بين التماثل مع الشعب العربي والولاء للدولة (الحاج، 2006: 206؛ 1994). ولإنجاز مهمتها، اتفقت لجنة بيلد مع مؤلف هذا الفصل على إجراء أول دراسة مقارنة لمضامين التعليم في المدارس العربية في إسرائيل (1975)، وأوضحت الدراسة أن مناهج التعليم وكتب التدريس في المدارس العربية، وبخاصة في مواضيع التاريخ واللغة العربية واللغة العبرية، تعمل على غرس القيم اليهودية والصهيونية في نفوس الطلاب العرب، وعلى طمس الهوية القومية (العربية الفلسطينية) لديهم. ففي مناهج التاريخ للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية يدرس الطلاب العرب عن تاريخ اليهود أكثر مما يدرسونه عن تاريخ العرب، كما ينعكس ذلك في عدد الساعات المقررة لكل منهما. كذلك، في حين أن تاريخ اليهود الذي

يدرسه الطلاب العرب ذو طابع قومي وصهيوني، فهو يركز على تاريخ اليهود الحديث والحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين، فإن تاريخ العرب الذي يدرسه يكد لا يتطرق للحركة القومية العربية والحركة الوطنية الفلسطينية. وتنعكس سياسة طمس الهوية القومية لدى الشباب العربي في مناهج اللغة العربية أيضا. فعلى عكس مناهج اللغة العبرية للمدارس العربية، الذي يذكر ضمن أهدافه "تربية المواطن الإسرائيلي الصالح" و "التعرف على ثقافة الشعب اليهودي"، والذي يحتوي على عدة قصائد ومقطوعات أدبية ذات طابع قومي أو صهيوني، فإن مناهج اللغة العربية لا يذكر حتى تعبير "الشعب العربي" و "الشعب الفلسطيني"، ويفتقر لأي قصيدة شعرية أو مقطوعة أدبية قومية أو وطنية. كما أنه يفتقر لأي قصيدة أو مقطوعة لشاعر أو كاتب فلسطيني (מ'לך, 1975: 34-35, 50-53).

وبعد هذه الدراسة، خرجت لجنة بيلد بتقرير شدد على ضرورة تغيير مناهج التعليم في المدارس العربية. وبناء على الأهداف التي اقترحتها لجنة بيلد، تنقسم المناهج في المدارس العربية إلى ثلاث فئات أساسية: (1) المنهاج المتشابه مع المدارس العبرية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات والأحياء. (2) المنهاج المعدل بحسب حاجات المدارس العربية مثل الجغرافيا والتاريخ. (3) المنهاج الخاص المعد خصيصا للمدارس العربية مثل اللغة والأدب العربي واللغة والأدب العبري والدين والمدنيات. ووصف التقرير الفئة الأولى بأنها غير مثيرة للجدل، لأن الخل فيها جاء على مستوى التنفيذ وليس على مستوى المضمون. أما الفئتان الثانية والثالثة، فتطرح كل منهما مشاكل أكثر تعقيدا، وتتطلب تغييرا جوهريا

على مستوى الأهداف والمضمون (الحاج، 2006: 207-206). واقترح تقرير لجنة بيلد أن تركز أهداف التعليم الرسمي للوسط العربي في إسرائيل على أسس الثقافة العربية والإنجازات العلمية والتطلع للسلام بين إسرائيل وجاراتها وحب البلاد المشتركة (המשותפת) لجميع مواطنيها والولاء لدولة إسرائيل، وذلك من خلال التركيز على المصالح المشتركة وخصوصية العرب في إسرائيل، وعلى معرفة الثقافة اليهودية واحترام العمل المبدع والتطلع إلى بناء مجتمع يقوم على الحرية والمساواة والمساعدة المتبادلة وحب الإنسانية (الحاج، 2006: 207; 1994; 53-54; Mar'i, 1978).

ورغم أن تقرير بيلد يُعتبر أول وثيقة تطلب بوضوح أن يركز تعليم العرب على أسس الثقافة العربية، فقد وُجّهت عليه انتقادات كبيرة. ومن أهم هذه الانتقادات أن الأهداف المقترحة للتعليم العربي لا تتضمن اعترافاً صريحاً أو ضمناً، بحقيقة أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون أقلية قومية، وأنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. وفي حين يحتل التنقيف القومي جوهر التعليم اليهودي، فإن الثقافة العربية (وليست القومية العربية) وخصوصية العرب في إسرائيل تشكلان نواة التعليم العربي. أما الهدفان الواردان في التقرير، الرغبة في السلام بين إسرائيل وجاراتها وحب البلاد المشتركة لكل مواطنيها، فلا ذكر لهما في أهداف التعليم للطلاب اليهود. كذلك، فإن أهداف التعليم العربي لا تتطرق إلى المصالح المشتركة لكل المواطنين ولا تطلب التعرف على الثقافة العربية (الحاج، 2006: 208; 54; Mar'i, 1978). مع ذلك، لم تُرض هذه الأهداف وزير التربية والتعليم، فأعاد صياغتها من

جديد في أيلول / سبتمبر 1976، معدلا عبارة "حب البلاد المشتركة لكل مواطنيها" فحذف الكلمات "المشتركة لكل مواطنيها" لتصبح العبارة "حب البلاد". وهذا يعني عودة إلى الهدف السابق، والذي بموجبه على الطالب العربي أن يحب البلاد، ليس باعتبارها وطناً له وإنما وطناً للشعب اليهودي فقط.

لم تتغير السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي بشكل جدي حتى اليوم. والدليل على ذلك أن الكنيست أدخل في عام 2000 تعديلات على قانون التعليم الرسمي، وبخاصة على أهداف هذا التعليم في إسرائيل، فأصبح بند 2 في القانون ينص على ما يلي (מדינת ישראל, משרד החינוך – זכויות התלמיד, 2012):

أهداف التعليم الرسمي (أو الحكومي) هي:

1. تربية الإنسان على حب الإنسان، حب شعبه وبلاده، وأن يكون مواطناً مخلصاً لدولة إسرائيل، وأن يحترم والديه وعائلته، وهويته الثقافية ولغته.
2. غرس القيم الواردة في إعلان قيام دولة إسرائيل وقيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وتنمية علاقة احترام لحقوق الإنسان، للحريات الأساسية، للقيم الديمقراطية، للمحافظة على القانون، لاحترام ثقافة واتجاهات الآخر، وكذلك للتربية على السعي للسلام وللتسامح في العلاقات بين الناس وبين الشعوب.
3. تعليم تاريخ شعب إسرائيل ودولة إسرائيل.
4. تعليم تورا إسرائيل، تاريخ الشعب اليهودي، تراث إسرائيل والتقاليد اليهودية، تعزيز وعي ذكرى الكارثة والبطولة، (أي

5. تطوير شخصية الولد والبنت، وإبداعهم ومواهبهم المختلفة، لاستنفاذ كامل قدراتهم كبشر يعيشون حياة نوعية وذات معنى.
 6. تأسيس معارف الولد والبنت في حقول المعرفة والعلم المختلفة، في الإنجازات الإنسانية بأنواعها وأجيالها المختلفة، وفي المهارات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم كبشر بالغين في مجتمع حر، وتشجيع النشاط الجسماني وثقافة وقت الفراغ.
 7. تعزيز القدرة على الحكم والنقد، تشجيع حب الاستطلاع الفكري، التفكير المستقل والمبادرة، وتنمية الوعي واليقظة للتحويلات والتجديدات الجارية.
 8. منح مساواة الفرص لكل ولد وبنت، وتمكينهم من التطور حسب طريقتهم وخلق جو يشجع المختلف ويدعمه.
 9. تنمية المشاركة في حياة المجتمع الإسرائيلي، والاستعداد لأخذ أدوار والقيام بها بإخلاص ومسئولية، وتنمية الرغبة في المساعدة المتبادلة وخدمة المجتمع المحلي، والتطوع والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في دولة إسرائيل.
 10. تنمية علاقة احترام ومسئولية للبيئة الطبيعية، وألفة للبلاد، لمناظرها الطبيعية، لحيواناتها ونباتاتها.
 11. التعرف على اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد الفريدة للسكان العرب ولجماعات سكانية أخرى في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لكل سكان إسرائيل.
- إذا تمعنا في هذه الأهداف "المعدلة" للتعليم الرسمي، فهي لا تختلف

جوهريا عن الأهداف السابقة، وبخاصة فيما يتعلق بأهداف التعليم العربي. فنرى أن هنالك بندا واحدا فقط، من أحد عشر بندا، يتطرق بشكل مباشر "للسكان العرب ولجماعات سكانية أخرى" في إسرائيل. كذلك، فإن هذا البند ينص على "التعرف على اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد الفريدة" لهؤلاء السكان ولتلك الجماعات السكانية. فبالإضافة إلى أن هذا البند لا يتناول حصريا الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، فإنه يركز على الثقافة والتراث والتقاليد، ولا يشير إلى انتمائها للشعب الفلسطيني ولأمته العربية وإلى ضرورة تعزيز وعيها بذلك. وعلى عكس ذلك، يشدد القانون على غرس القيم اليهودية والصهيونية و"قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية"، وكأنه يمكن التوفيق بين الدولة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة والمتساوية وبين الدولة اليهودية التي بالضرورة تستثني "غير اليهود" من هذه المواطنة الكاملة والمتساوية. ومن الجدير ذكره أن كل وزراء التربية والتعليم تقريبا تبناوا مثل هذه السياسة التربوية التي تهدف إلى ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية. فقد نُقل عن وزيرة التربية والتعليم السابقة، ليمور لفنات، أنها قالت بعد تسلمها منصبها عام 2003: "سوف يُرَسَّخ التعليم في القيم الأبدية للتقاليد اليهودية، وفي الوعي الصهيوني واليهودي، وفي القيم العالمية. كتاب الكتب، التوراة، واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي، هي حجر الأساس لهويتنا الوطنية، وستأخذ مكانتها في تعليم الأجيال الشابة" (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 1.1.2010).¹² وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة

12. هذا الاقتباس مأخوذ من الوثيقة التي أعدها د. خالد أبو عصبه وقُدِّمت للجنة القطرية لرؤساء السلطات

”إسرائيل هيوم“ (15.7.2011)، أكد وزير التربية والتعليم السابق جدعون ساعر على التربية للقيم اليهودية والصهيونية، وأوضح أنه لن يسمح بتعليم الرواية العربية في المدارس لأنها تعتبر قيام إسرائيل نكبة (موقع جدعون ساعر الرسمي على الإنترنت 30.9.2012).

وفي بداية عام 2005، أقرت الحكومة الإسرائيلية تقرير لجنة ”دوبرات“، كأساس لإعادة صياغة مبنى وأهداف ومضامين التعليم في إسرائيل. ويحتوي هذا التقرير فصلا خاصا بالتعليم العربي، يقترح ”فتح صفحة جديدة في بناء جهاز التعليم العام العربي على أسس المساواة والمشاركة بشكل يقوي الانتماء والإخلاص للدولة“. كما يقترح التقرير ”أن يُعبّر التعليم العام العربي في إسرائيل - رغم الصراع القومي القائم - عن التراث العربي الخاص وعن الإخلاص الكامل لدولة إسرائيل، والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل مواطنيها بدون فروق بحسب الدين والجنس والقومية، وذلك وفق أهداف التعليم الرسمي المحددة في القانون.“ ويوصي التقرير أن يلتزم التعليم العام العربي بأهداف التعليم العام مع إضافة أهداف خاصة له. فبالإضافة إلى أهداف التعليم المحددة في قانون التعليم الرسمي (وبخاصة البندين 4 و 11) تُضاف الصيغة الآتية: ”بالإضافة إلى الأهداف العامة للتعليم، تشمل أهداف التعليم العربي أيضا: 1) تنمية وتطوير الهوية الشخصية والهوية العربية الجماعية كأساس تربوي ونفسي واجتماعي لاندماج كامل في المجتمع الإسرائيلي وفي دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

المحلية العربية، ونوقشت وأقرت في لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، وصدر ملخص عنها ضمن ”التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل“، كانون الأول 2006، واعتمدت في المؤتمر السابع للتعليم العربي، نيسان 2008.

(2) معرفة وتنمية اللغة العربية، ومعرفة الثقافة والتراث العربي. (3) معرفة الثقافة اليهودية واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي“ (כוח המשימה הלאומי לקידום החינוך בישראל, 2005: 210 - 211). من الواضح أن إضافة أهداف خاصة للتعليم العربي، وبخاصة ما يتعلق بتنمية الهوية العربية الجماعية، في تقرير دوبرات يُعتبر إلى حد ما تقدماً مقارنة بقانون التعليم الرسمي المعدل لعام 2000. إلا أن هذا التقدم النسبي لا يكفي، وبخاصة أن مفهوم ”الهوية العربية الجماعية“ هو بالأساس مفهوم ثقافي، وجاء أيضاً في سياق الاندماج في دولة إسرائيل ”كدولة يهودية وديمقراطية“. كذلك، فإن هذا التقرير لا يعترف بالمواطنين العرب أقلية قومية، وأنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني. ولذلك يرى ماجد الحاج (2006: 230-228) أن الأهداف الواردة في تقرير دوبرات لا تحتوي في الواقع على أي شيء جديد. فهي، كالأهداف الواردة في تقرير لجنة بيلد عام 1975، تتطرق إلى تعزيز الهوية الجماعية للطلاب العرب ولكن كأقلية دينية - ثقافية وليس كأقلية قومية. بل هنالك بعض التراجع في تقرير دوبرات مقارنة بتقرير بيلد. فلا يتطرق تقرير دوبرات إلى إسرائيل ”كبلاد مشتركة لكل مواطنيها“ بل يتطرق إليها ”كدولة يهودية وديمقراطية“، مع الافتراض أنه لا تناقض بين كون الدولة يهودية وديمقراطية في آن واحد. كذلك، ومع أن التقريرين يشددان على فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي، بهدف فصل العرب الدروز عن بقية العرب الفلسطينيين، فإن تقرير دوبرات يوصي ”بتعميق الخصوصية الدرزية“ من خلال تشجيع افتتاح مسارات خاصة في الجامعات وكليات إعداد المعلمين حول التراث

الدرزي وتطوير منهاج خاص لتراث وتاريخ الطائفة الدرزية. توضح هذه المراجعة للدراسات التي تناولت التعليم في المدارس العربية أن السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي في هذه البلاد، منذ قيام الدولة وحتى اليوم، هي جزء من السياسة الإسرائيلية العامة تجاه الأقلية العربية الفلسطينية في شتى الميادين. إنها سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء. فجهاز التعليم العربي، الذي يديره فعلياً ويحدد أهدافه ومناهجه يهود مستعربون ويُستبعد المواطنون العرب من المشاركة الفعلية في ذلك، هو في الحقيقة أداة للسيطرة على هذه الأقلية والتحكم بها. ولتعزيز عملية السيطرة والتحكم، وُضعت أهداف ومناهج للتعليم العربي تعمل على طمس الهوية القومية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل وإلغاء ذاكرتهم التاريخية، من ناحية، وتزويدهم بل وإتخامهم بالقيم والمضامين والأفكار اليهودية والصهيونية، من ناحية أخرى. وكل ذلك من أجل خلق إنسان "عربي-إسرائيلي" مقتلَع من جذوره القومية والثقافية ومستعد للخضوع والاستسلام أمام هيمنة الأكثرية اليهودية. أما اللجان التي أُقيمت لدراسة أهداف التعليم العربي، فينطبق على كلها تعليق المرحوم سامي مرعي (Mar'i, 1978: 54) على بعضها قبل أكثر من ثلاثة عقود، حيث قال: "هنالك مشكلة في كل هذه اللجان، وهي أن الأقلية العربية عوملت دائماً باعتبارها شيئاً أو هامشاً. فكل اللجان التي درست التعليم العربي كان كل أعضائها من اليهود أو أن اليهود هيمنوا عليها. ولذلك كان السؤال الأساسي من وراء هذه الجهود هو كيف تتم معالجة الأقلية العربية الهامشية عبر التعليم بطريقة تُمكّن الأكثرية اليهودية المركزية من الحفاظ على مصالحها". فهذه اللجان لم

تتعاط كما يجب مع القضايا البيداغوجية والقضايا الاجتماعية الخاصة بالتعليم العربي، ولم تتطرق إلى ضرورة إجراء تغييرات أو إصلاحات في المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي، ولم تعترف بالأقلية العربية الفلسطينية كأقلية قومية وبحقها في الحفاظ على هويتها الجماعية وتطويرها.

من الواضح أن سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء هذه تتعارض مع مبادئ المساواة وحقوق الإنسان ومع العديد من الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات التي أقرتها الأمم المتحدة. فقد جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، والذي اعتمده الجمعية العامة في 18 كانون أول/ديسمبر 1992، أن "على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية." (مادة 1). وجاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والذي أقرته الجمعية العامة في 13 أيلول/سبتمبر 2007، أن "للشعوب الأصلية الحق في إقامة نظمها ومؤسساتها التعليمية والسيطرة عليها وتوفير التعليم بلغاتها، بما يتلاءم مع أساليبها الثقافية للتعليم والتعلم." (مادة 14). كما جاء في هذا الإعلان أن "للشعوب الأصلية الحق في أن يُعبر التعليم والإعلام تعبيراً صحيحاً عن جلال وتنوع ثقافتها وتقاليدها وتاريخها وتطلعاتها." (مادة 15). وهكذا، فإن الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالأقليات القومية والشعوب الأصلية تنصّ على حق هذه الأقليات والشعوب الأصلية بإقامة نظمها ومؤسساتها التعليمية والسيطرة عليها

العرب الفلسطينيون في إسرائيل والسياسة التربوية الرسمية تجاه التعليم العربي

وتوفير التعليم لأطفالها بما يتلاءم مع تراثها وثقافتها وهويتها. وتُنكّر المؤسسة الإسرائيلية لهذا الحق يعزز الغربة والشعور بالظلم لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

رد فعل العرب الفلسطينيين على السياسة التربوية الإسرائيلية

منذ سنوات الخمسينيات بدأ مربون عرب، كما ذكرنا، يوجهون انتقادات متفرقة على السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي، ويطالبون بإصلاحها. و فقط في بداية الثمانينيات بدأت هذه الانتقادات والمطالب تنمأسس، وتعبّر عنها تنظيمات عربية قطرية تهتم بقضايا التعليم العربي في إسرائيل. وساهم في ذلك إلى حد كبير إنشاء اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية (1974)¹³، التي بدأت تهتم بقضايا التعليم العربي وتطالب بإلغاء التمييز المطبق ضده، بالأساس على صعيد البنية التحتية والميزانيات. وكانت أولى خطواتها في هذا المجال عقد "المؤتمر الأول للتعليم العربي" في الناصرة في أيار/ مايو 1980، والذي تمحور حول مسألتي المباني والتعليم المهني، مطالبًا الحكومة باتخاذ تدابير لتحسين وضع التعليم العربي بشكل عام. كما نُظمت عدة أعمال احتجاجية من بينها إضراب السلطات المحلية العربية والمظاهرة التي أُقيمت أمام الكنيسة في 3 حزيران/ يونيو 1980 (الحاج، 2006:

13. تم إنشاء اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية عام 1974 بهدف العمل على المستوى المحلي (البلدي) من أجل تحقيق المساواة في الدولة. وبعد يوم الأرض عام 1976 بدأت تهتم بقضايا سياسية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. وفي عام 1982 أقامت «لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل»، كهيئة عليا، ينضوي في إطارها، بالإضافة لرؤساء السلطات المحلية العربية، أعضاء الكنيسة العرب وممثلون عن الأحزاب والحركات السياسية العربية المختلفة.

(161-162).

وتعزز نضال الجماهير العربية ضد سياسة التمييز في التعليم العربي مع تشكيل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، على أثر مؤتمر التعليم العربي الثاني عام 1984، بقرار من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية نصّ على تشكيل لجنة مهنية تُعنى بجميع قضايا التربية والتعليم التي تخص المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. فطالبت اللجنة بإلغاء كل مظاهر التمييز في التعليم العربي (وبخاصة في البنى التحتية والميزانيات والمناهج) وبتشكيل وحدة عربية ضمن السكرتاريا التربوية التابعة للوزارة. وأثناء انعقاد المؤتمر الثالث للتعليم العربي في شفاعمرو في تموز/ يوليو 1989، طالبت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي بمشاركة حقيقية للعرب في إدارة نظامهم التربوي الخاص. ففي هذا المؤتمر تقرر، لأول مرة، المطالبة بإقامة سكرتاريا مستقلة ضمن إطار وزارة التربية والتعليم أسوة بالتعليم الرسمي الديني الذي يتمتع باستقلالية واسعة. ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ يدور نقاش جماهيري وأكاديمي حول المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي. فعندما أقام وزير التربية والتعليم، أمنون روبنشتين، مجلساً استشارياً للتعليم العربي، قرر هذا المجلس أن يضع مبنى الجهاز على رأس أولوياته، رغم أن موظفي الوزارة أرادوا أن يعمل المجلس أولاً في مواضيع أخرى. أما توصيات المجلس حول ضرورة تغيير المبنى التنظيمي لجهاز التعليم العربي فقد رفضها الوزير، ما أدى في النهاية إلى توقف عمل المجلس بعد استقالة أغلب أعضائه (אבו לאסבה, 2007: 137).

وفي المؤتمر السابع للتعليم العربي، المنعقد في الناصرة في 17 نيسان/

أبريل عام 2008، تقرر تكثيف المساعي الرامية إلى إقامة مديرية تربوية وتعليمية خاصة للتعليم العربي في وزارة التربية والتعليم، ومواصلة السعي لإقامة مجلس تربوي عربي يعمل على تحديد السياسة التربوية والتعليمية والأهداف والمضامين وكتب التدريس بما يتلاءم والخاصية الثقافية والوطنية للطلاب العرب في إسرائيل.¹⁴ وفي السنوات الأخيرة، وبناءً على دراسة أجرتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، بواسطة خالد أبو عصبه (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2010)، تبنت اللجنة خطة إستراتيجية، تعتمد أربعة محاور أساسية (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2011):

1. السعي لتغيير المبنى التنظيمي القائم لجهاز التربية والتعليم في الوزارة، وإقامة مديرية تربوية للتعليم العربي في إطار وزارة التربية والتعليم.
2. السعي لإقامة سكرتارية تربوية للتعليم العربي، إلى جانب السكرتارية التربوية العامة في وزارة التربية والتعليم، تُعنى بقضايا السياسات التربوية وأهداف التعليم والبرامج والمناهج والمضامين.
3. السعي لسد الفجوات الواسعة بين التعليم العربي والتعليم العبري من الناحية البيداغوجية والتحصيل العلمي والناحية الفيزيقية (غرف تدريس ومباني ومرافق ضرورية).
4. السعي لتطوير قيادات تربوية (خارج وزارة التربية والتعليم) من المعلمين والمديرين والطلاب والأكاديميين المتخصصين والباحثين العرب، لقيادة العملية التربوية ووضع المناهج والبرامج التعليمية

14. موقع العرب - الناصرة. 24 نيسان / أبريل 2008 www.alarab.net/Article/57096

والمضامين ومواد التدريس التي تتلاءم وخاصية الطالب العربي، تاريخه، ثقافته وقوميته.

أما استراتيجيات العمل التي استخدمتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، فهي متنوعة وأهمها (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2011):

1. متابعة السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي، تقسيم الموارد وتخصيص الميزانيات.
2. طواقم عمل (أو لجان) مهنية مشتركة للجنة المتابعة ووزارة التربية والتعليم، للوقوف على الاحتياجات وإعداد خطط عمل متفق عليها ترصد لها الموارد والميزانيات اللازمة.¹⁵
3. إعداد دراسات وأبحاث ووثائق وأوراق عمل حول مواضيع مركزية للتعليم العربي.
4. التوجه إلى القضاء على قضايا محددة تتعلق بالتمييز ضد التعليم العربي.¹⁶
5. خلق توعية جماهيرية من خلال عقد أيام دراسية وندوات ومؤتمرات محلية وعالمية ودولية والمشاركة في مؤتمرات وندوات ومحاضرات

15. من هذه اللجان لجنة مختصة بالبناء وأخرى بتحصيل الطلبة وأخرى بتربية الطفل. وتوصلت بعض هذه اللجان في الفترة الأخيرة إلى توصيات مشتركة. ومن الجدير ذكره أن الوزارة لا تزال ترفض تشكيل لجنة مشتركة تختص بأهداف ومناهج التعليم العربي.

16. فعلى سبيل المثال، تقدمت لجنة المتابعة، بالاشتراك مع منظمة حقوق المواطن في إسرائيل، في 15 أيلول/سبتمبر 2002، بشكوى إلى محكمة العدل العليا ضد التمييز المتواصل في الميزانيات المخصصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة

وأيام دراسية ومن خلال الإعلام المحلي- العربي والعبري والإعلام العالمي.

6. لوبي محلي ودولي وتجنيد قوى داعمة ومجموعات ضاغطة عربية ويهودية وعالمية.
7. مبادرات لبلورة أهداف ومضامين التعليم العربي وإعداد مناهج بديلة، وتفعيل مشروع التربية للهوية وتعميم مضامين وفعاليات وبرامج على كافة المدارس العربية لإحياء ذاكرتنا الجماعية.
8. تشبيك وعمل منسق ومنظم مع جمعيات واطر أخرى او من خلال ائتلافات حول مواضيع محددة.

وبالإضافة لهذه الاستراتيجيات والوسائل فإن اللجنة تقوم بنشاطات برلمانية (لقاءات مع أعضاء ولجان كنيست)، وأحيانا تستخدم الإضرابات والمظاهرات،¹⁷ بهدف التأثير في سياسة الحكومة تجاه التعليم العربي.

وعن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، انبثق عام 2010 المجلس التربوي العربي، كإطار مهني يجسد الحق الجماعي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بإدارة ذاتية لشؤونه التربوية والثقافية وكخطوة باتجاه تحصيل الاعتراف بالتعليم العربي كتعليم ذي خاصية قومية

17. من هذه الإضرابات إضراب جرى، لأول مرة منذ قيام إسرائيل، في الأول من أيلول / سبتمبر 1987، والذي بموجبه تم إقفال المدارس العربية. كما تجمعت في ذلك اليوم تظاهرات أمام الكنيست ومكتب وزارة المعارف في القدس مطالبة بتحسين ظروف التعليم العربي وزيادة الميزانيات (الحاج، 2006: 176). ومؤخرا أعلنت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، بالتنسيق مع اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية، الإضراب في 15 أيار/ مايو 2012 تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام وتزامنا مع ذكرى 64 عاما على النكبة.

وثقافية جماعية. ويسعى المجلس التربوي العربي إلى الاعتراف به جسماً مهنياً موازياً للسكرتاريا التربوية العامة في الوزارة، يعمل على رسم سياسة تربوية للتعليم العربي تنسجم مع الثقافة العربية والهوية العربية الفلسطينية. فيرى المجلس أن من حق الفلسطينيين في إسرائيل، باعتبارهم أقلية أصلية، الحصول على استقلالية تربوية (مديرية تربوية عربية وسكرتاريا تربوية عربية) في إطار وزارة التربية والتعليم، لا سيما وأنّ هنالك أوساطاً يهودية في إسرائيل تتمتع بمثل هذه الاستقلالية: المتدينون المتشددون (حرديم) والمتدينون الصهيونيون (مفدال). وبعد عدة اجتماعات وورشات عمل، حدد المجلس أهدافه كالاتي (المجلس التربوي العربي، 2010):

1. تعزيز وترسيخ الهوية العربية الفلسطينية المنفتحة على قيم الديمقراطية والمواطنة الفعالة والناقدة (لدى الطلاب والمعلمين).
2. تشكيل مرجعية مهنية وتربوية وتعليمية للمجتمع العربي وفق الرؤية الإستراتيجية للجنة متابعة قضايا التعليم العربي، لا سيما السعي لإقامة مديرية تربوية وسكرتارية تربوية عربية مهنية ضمن وزارة التربية والتعليم.
3. احترام الخاصية القومية والثقافية للمجتمع العربي الفلسطيني والتعبير عن ذلك في مناهج وبرامج التعليم وكتب التدريس.
4. تطوير وتفعيل التعليم اللامنهجي، بما فيها استغلال الحيز المتاح لبرامج ومبادرات تعليمية وتربوية للجان أولياء أمور الطلاب العرب.

أما استراتيجيات المجلس التربوي العربي، فقد تم تحديدها كما يلي (المجلس التربوي العربي، 2010):

1. التوعية والتدعيم الجماهيري نحو حق الجمهور العربي وممارسة دوره في التربية والتعليم وأهدافه.
2. إجراء دراسات وأبحاث ذات علاقة بالتعليم العربي .
3. التشبيك وتعزيز العلاقات مع الأطر الجماهيرية والتمثيلية، محليا وعالميا.

وهكذا نرى أنّ بعض نشاطات لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، وبخاصة المتعلقة بإجراء دراسات ذات علاقة بالتعليم وصياغة أهداف ومناهج ومضامين التعليم العربي، انتقلت إلى المجلس التربوي العربي. وبعد عدة اجتماعات ولقاءات، توصل المجلس إلى صياغة وثيقة توضح أهداف التربية والتعليم للفلسطينيين في إسرائيل، كما يطمح إليها المجلس، وهي كالآتي:

1. تأصيل الانتماء لهويّة وطنيّة عربية - فلسطينية، معتزّة بمنجزها الحضاريّ، ومتواصلة بفاعليّة مع عمقها العربيّ والإسلاميّ والإنساني. تتأسس هذه الهويّة على تعزيز اللّحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد على قاعدة التعددية والتنوع، تعزيز الذاكرة الجمعيّة والرواية التاريخيّة الفلسطينيّة، التأكيد على الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطينيّ، واحترام التعدديّة الثقافيّة والدينيّة والمجتمعيّة الداخليّة للمجتمع الفلسطينيّ.

2. توفير بيئة تربويّة - تعليمية آمنة وممتعة من شأنها مساعدة الفرد على تنمية واستكشاف قدراته واهتماماته وميوله ومهاراته، وذلك بغية تهيئة إنسان حر ومثقف ومبدع وناقد ومنتج ومتفاعل، مع مجتمعه وبيئته وواقعه.
3. تعزيز القيم الأخلاقيّة - الإنسانيّة والمدنيّة - التقدمية، وتنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليّات الفرديّة والجماعيّة، نحو حياة مجتمعية تسودها مبادئ الحرّيّة والعدل والتعددية والعطاء والمبادرة والمساءلة.
4. تهيئة الفرد لمواكبة التطورات المعلوماتيّة والمعرفيّة ونُظُمها المركّبة وتقنيّاتها المتقدّمة، وللمنافسة على فرص التعلّم والعمل في واقع مُعوّك وفي سياقات وأطر متعددة الثقافات والتخصّصات.
5. دفع الحراك الاجتماعي والاقتصادي للمتعلّمين، من أجل رقيهم وحسن حالهم. يتضمّن ذلك انخراطهم في مجتمعهم بشكل مؤثر وخير ومثمر، والتحاقهم بسوق العمل بما يتلاءم مع تطلّعاتهم بمهنية وتميز واستقامة.
6. تيسير عمليّة الالتحاق بمؤسّسات التعليم العالي على أنواعها والتهيئة للتكيّف الاجتماعي الناجح، والتفوّق الدراسي ضمنها.
7. تعزيز مكانة اللغة العربية قراءة وكتابة وحديثاً، على مستوياتها المختلفة، من أجل التعبير بها كلغة هويّة وانتماء وتواصل، وكوسيلة للإبداع الثقافيّ والبحث العلميّ، وذلك من خلال توفير بيئة لغويّة غنيّة وداعمة.
8. تطوير المعرفة بالبيئة المحليّة، من أجل تنمية مجتمع قادر على

- مواجهة قضايا العدل الاجتماعي. يتضمن ذلك تنمية التواصل مع الطبيعة والأرض بمكوناتهما المادية ودلالاتهما الرمزية من خلال تربية للاستدامة تحفظ للأجيال الحالية والقادمة حقوقها في الموارد الطبيعية والاجتماعية، وفي ما تراكم من خبرات ومعارف أصلانية.
9. تعزيز الحوار مع الآخر اليهودي - الإسرائيلي بحثاً عن أفق للعيش المشترك في وطن واحد دون هيمنة وسيطرة لأي جانب. والتربية للتطلع للحياة بأمان وتعاون ومساواة، وذلك من خلال السعي إلى بناء مجتمع يعكس الاحترام المتبادل بين الشعبين الفلسطيني واليهودي، وصولاً لمواطنة كريمة جامعة ومتساوية.
10. التعرف على تاريخ وموروث وثقافات الشعوب الأخرى والديانات المختلفة، والانكشاف على إسهاماتها وإنجازاتها العلمية والثقافية والروحية والفنية الجمالية، والتأكيد على ضرورة استثمارها للمصالح الإنسانية العامة.
- إن مقارنة أهداف التعليم العربي كما صاغها المجلس التربوي العربي مع أهداف التعليم العربي الرسمي (أو الحكومي)، كما تم التعبير عنها في القوانين الإسرائيلية وتقارير اللجان المختلفة، تشير إلى ما يلي:
1. التعليم العربي الرسمي ليس فقط أنه لا يهدف إلى تعزيز الهوية العربية - الفلسطينية، كما يطمح المجلس التربوي العربي، وإنما يهدف إلى إضعاف أو طمس هذه الهوية. فقانون التعليم الحكومي لعام 1953، كما أوضحنا، تجاهل وجود أقلية عربية فلسطينية في البلاد، وأقر هدفاً للتعليم الحكومي مُتخماً بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية لجميع الطلاب، يهوداً وعرباً. وتعديل هذا القانون لعام 2000، الذي ينص

على غرس القيم اليهودية والصهيونية وتعزيز الإخلاص للدولة "كدولة يهودية وديمقراطية" وتعزيز وعي ذكرى "الكارثة والبطولة" ... إلخ، ينص في أحد بنوده على "التعرف على اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد الفريدة للسكان العرب ... في دولة إسرائيل"، وكأنهم نزلوا إليها من السماء، ولا يعترف بهم أنهم يشكلون أقلية أصلية، وأنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني ومن الأمة العربية بشكل عام. كذلك، فإن تقارير اللجان التي تناولت التعليم العربي، وبخاصة لجنة بيلد (1975) ولجنة دوبرات (2005)، تعتبر العرب الفلسطينيين في إسرائيل أقلية ثقافية وليست أقلية قومية.

2. يُلاحظ أن صنّاع القرار في صياغتهم لأهداف التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم العربي الرسمي، بدءوا يشددون أكثر في الفترة الأخيرة على يهودية الدولة، وصارت الأهداف تنص صراحة على الإخلاص لدولة إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية" مع تجاهل التناقض بين هاتين الصفتين. ويبرز التشديد على يهودية الدولة في تعديل قانون التعليم الحكومي لعام 2000 وفي تقرير لجنة دوبرات لعام 2005 أيضاً. ووفق ذلك، كما ذكرنا، بطوفان من القوانين والتعديلات القانونية المعادية للعرب، والتي تهدف إلى تأكيد شعار "الدولة اليهودية"، وإلى نزع الشرعية عن الأقلية العربية الفلسطينية وإلزامها بتقبل دونيتها في الدولة وحرمانها من حق المواطنة الحقيقية والكاملة. ومن البديهي أن التشديد على يهودية الدولة لا يشجع الحوار بين المواطنين العرب واليهود "بحثاً عن أفق للعيش المشترك في وطن واحد دون هيمنة وسيطرة لأي جانب ..."، كما يطمح المجلس التربوي العربي.

مناهج التعليم العربي

بعد أن أوضحنا السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي، نطرح سؤالاً حول مدى انعكاس هذه السياسة في مناهج التعليم المخصصة للمدارس العربية. ويُمكن طرح هذا السؤال بصيغة معاكسة: ما مدى ارتباط مناهج التعليم العربي بواقع الطلاب العرب وثقافتهم وهويتهم الجماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال، وكما ذكرنا في المقدمة، كُف المجلس التربوي العربي في أواسط عام 2012 أربعة باحثين متخصصين لدراسة مناهج التعليم في أربعة مواضيع أساسية: التاريخ والجغرافيا واللغة العربية والمدنيات. وقام كل باحث بدراسة المنهاج في أحد المواضيع الأربعة: دكتورة كوثر جابر درست منهاج اللغة العربية مع تركيز على الأدب العربي، بروفيسور مصطفى كبها درس منهاج التاريخ، بروفيسور راسم خمائسي درس منهاج الجغرافيا، ودكتور مهند مصطفى درس منهاج المدنيات. وفيما يلي ملخصات لهذه الدراسات:

منهاج اللغة العربية

تحلل الدكتورة كوثر جابر - قسوم في دراستها محتوى منهاج الأدب العربي، المقر من وزارة التربية والتعليم لكافة مراحل التعليم في الوسط العربي، وتلاحظ أن هنالك إملاءات سياسية وعوامل بيداغوجية تتحكّم في منهاج اللغة العربية في المراحل المختلفة. ففي المرحلة الابتدائية يلاحظ نقل مبنى منهاج اللغة العبرية في المدارس اليهودية وترجمة مضامينه، ونقل بعض النصوص وموادّ التدريس الخاصة به. كذلك فإن أهداف

المنهاج تركّز على الاهتمام بالمعرفة اللغويّة بينما أسقطت بقيّة جوانب شخصيّة المتعلّم الوجدانيّة والاجتماعيّة والوطنية، والتي لها أكبر الأثر على تربيته وإعداده المستقبليّ.

ويتميز منهاج الأدب للمرحلة الإعداديّة بقدمه وعدم ملاءمته للعصر، وبغياب نصوص رموز الأدب الفلسطينيّ، أو ما يسمى "أدب النخبة" أمثال: محمود درويش، غسان كنفاني، سميح القاسم، عبد الرحيم محمود، توفيق زيّاد، سالم جبران، إميل حبيبي، وغيرهم الكثير. ثمّ إنّ ما اختير للأدباء المذكورين في المنهاج لا يعكس أدبهم بصورة صحيحة في بعض الحالات؛ فالثيمات المركزيّة للنصوص خالية من الأبعاد التاريخيّة أو الأيديولوجيّة ولا تنطرق إلى ما نسّميه "الأدب الملتمزم"، الذي يعتبر ميزة هامّة في الأدب الفلسطينيّ في كشفه عن هموم الإنسان الفلسطينيّ وتطلّعاته والرواية الخاصّة به. وتتحكم الإملاءات السياسيّة والعوامل البيداغوجيّة أيضا في منهاج الأدب للمرحلة الثانويّة. وينعكس ذلك في حذف نصوص أدبيّة من المنهاج الأصليّ لأسباب سياسيّة، فقد تعرّض هذا المنهاج إلى كثير من التعديلات في العقد الأخير، بضمنها إسقاط نصوص الأدبيين الفلسطينيّين فدوى طوقان وغسان كنفاني من القسم الإلزاميّ في المنهاج بسبب "دور الأدبيين في المقاومة الفلسطينيّة". كما ينعكس ذلك بوجود خلل في بناء مجموعات الاختيار واستراتيجيّتها. فتشكيل إمكانيّات اختيار النصوص بالطريقة التي وردت في المنهاج يجعل انكشاف الطلاب على شعراء وكتّاب مهمّين محدودًا ولا يعدّ كافيًا. وعند مقارنتها منهاج اللغة العربيّة في المدارس العربيّة مع منهاج اللغة العربيّة في المدارس اليهوديّة، وجدت الباحثة أن منهاج اللغة العربيّة

يرتكز بشكل عام على نقل شبه تام من منهاج اللغة العبرية. إلا أن منهاج اللغة العربية لا يثبت جميع المحاور الواردة في منهاج اللغة العبرية من حيث التشديد على البعد العربي والقومي والوطني في اختيار نصوص الأدب. وعلى عكس منهاج اللغة العبرية الذي يهدف إلى ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية والقومية، فإن المنهاج العربي لا يشير إلى تدريس اللغة العربية والأدب العربي كرافعة لتعزيز الهوية الجماعية والقيم الوطنية والقومية للطالب العربي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة هي أن مناهج اللغة العربية في المدارس العربية، والأهداف التعليمية والخطط والبرامج الدراسية وكتب التدريس المنبثقة عنها، تعكس بصورة جلية سياسة وزارة التربية والتعليم في إسرائيل في سعيها إلى إفراغ اللغة العربية، بل التعليم العربي ككل، من مقوماته القومية والهوياتية والأيدولوجية، وتمييع عملية تدريس اللغة العربية في حصر دورها وقيمتها في الجانب الوظيفي والتواصلي، وإهمال النصوص الأدبية وإقصائها عن الطالب.

منهاج التاريخ

يحلل البروفسور مصطفى كها نماذج من منهاج التاريخ في المدارس العربية. ويبدأ بتحليل المنهاج المؤقت لعام 1952، المعد للمدارس الابتدائية العربية، ويلاحظ أن الطالب العربي يتعلم عن تاريخه، بموجب هذا المنهاج، عدداً أقل من المصطلحات التي يتعلمها عن التاريخ العام أو تاريخ اليهود. ثم يحلل الباحث المنهاج المعدل للعام 1976، الذي وُضع على أساس منهاج التاريخ للمدارس العبرية الذي تم وضعه عام 1970،

وذلك مع إدخال بعض التعديلات، ويلاحظ أن المنهاج تبني المصطلحات المسجدة لوجهة النظر الصهيونية. فعلى مر العصور المختلفة يتحدث المنهاج عن "أرض إسرائيل" و"صهيون" كوصف لفلسطين، وذلك من خلال فصل مفتعل بين سوريا وفلسطين. ولا يختلف كثيراً منهاج 1982 عن منهاج 1976، وبخاصة فيما يتعلق بالتوجيهات والسياسات العامة. ولكن ملفت للنظر في هذا المنهاج أن تاريخ الشعب اليهودي وُضع على نفس القدر الذي وُضع عليه تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، مع العلم أن هذا لا يجري في المنهاج المخصص للطلاب اليهود، والذي يخصص فيه للتاريخ العربي والإسلامي حيزٌ ضئيل جداً. كما جاء في المنهاج "تنمية الوعي بالمصير المشترك للعرب واليهود في أرض إسرائيل، وفي الشرق الأدنى، وبوحدة العرب على اختلاف أقطارهم، واليهود على مختلف طوائفهم وشتاتهم". ومن الجدير ذكره أن "المصير المشترك للعرب واليهود" لا ذكر له في المنهاج المخصص للطلاب اليهود.

ويحلل الباحث منهاج المرحلة الثانوية للعام 1999، فيرى أنه أكثر مناهج التاريخ انفتاحاً فيما يتعلق بالهوية الفلسطينية، ربما بسبب أجواء المصالحة التي سادت في تلك الفترة. فقد جاء في المقدمة لهذا المنهاج أنه يجب "إدخال موضوع تاريخ المجتمع العربي الفلسطيني ضمن موضوع الشرق الأوسط في العصر الحديث". وفي تفصيل الأهداف جاء "تعميق شعور التلميذ العربي بالانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني، وإلى الأمة العربية وحضارتها، وإلى دولة إسرائيل ومواطنيها الإسرائيليين". مع ذلك يُؤخذ على هذا المنهاج تهميشه لموضوع الحركة القومية العربية ووضعها في إطار المواد الاختيارية. ويلاحظ الباحث أن

هذا الانفتاح النسبي على الهوية الفلسطينية لم يستمر طويلاً. ف جاء المنهاج المعدل لعام 2009، والموجّه للمرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس العربية، مُعتمداً بالأساس على منهاج عام 1976. ويرى الباحث أن المنهاج الجديد شهد تراجعاً معيّنًا في كل ما يتعلق بتوظيف المصطلحات واختيار الألفاظ الإشكالية التي تم تجاوزها في مناهج سابقة وبخاصة منهاج عام 1999. فعند وصف الحروب الصليبية في فلسطين يستعمل المنهاج المصطلح الفضفاض "الأراضي المقدسة" بدل استعمال كلمة "فلسطين" في مناهج سابقة.

وفي نهاية الدراسة يخلص الباحث إلى نتيجة مفادها أنّ هنالك بوناً واسعاً بين المضامين الكثيرة والمفصلة التي يتعلمها الطالب العربي عن تاريخ الشعب اليهودي، وبين ما يتعلمه الطلاب اليهود عن التاريخ العربي والإسلامي من مواد ضئيلة تعلّم أساساً حسب منظور الرواية التاريخية الصهيونية. أما الأمر الأكثر غرابة فهو الغياب الملحوظ لمضامين تتعلق بتاريخ العرب الفلسطينيين في إسرائيل أنفسهم وبمركبات هويتهم، أو بالهوية الفلسطينية والعربية العامة.

منهاج الجغرافيا

يقدم البروفسور راسم خماسي إطاراً معرفياً لموضوع الجغرافيا، تطوّره وعلاقته بالعلوم الأخرى، ويميز فيه بين جغرافية إنكار وجغرافية توافق. ويقصد بجغرافية الإنكار حالة يكون فيها تجاهل وإنكار لوجود جماعة سكانية أخرى تعيش في نفس المجال الجغرافي ولها انتماء وارتباط ثقافي، اجتماعي، سياسي وتراثي، وذلك للتفرد

في امتلاك الحيز والمجال الجغرافي. أما جغرافية التوافق فتعنى حالة يكون فيها إقرار واعتراف بوجود جماعة سكانية أخرى تعيش في نفس المجال الجغرافي أو لها ارتباط وعلاقة بهذا المجال، ويمكن التعايش بين الجماعتين بواسطة التوافق على منظومة من القيم وعلاقات القوة وتقسيم الموارد.

ثم يتناول الباحث مناهج تعليم الجغرافيا العبري في عهد الانتداب البريطاني، الذي وُضع من قبل معلمين يهود، تحت اسم "الوطن ومعرفة البلاد". ولا يزال هذا المنهاج يُشكل جزءاً مركزياً في أهداف ومضامين ورسالة تعلم الجغرافيا في المدارس حتى بعد إقامة دولة إسرائيل. وركز هذا المنهاج على بناء الهوية اليهودية وارتباط اليهود بما يسمونه "أرض إسرائيل". وبعد قيام إسرائيل أُجريت على المنهاج عدة تعديلات، أُجري آخرها في العقد الأخير. وبموجب هذا التعديل أصبح منهاج الجغرافيا للمدارس الابتدائية يسمى بالعبرية "موطن، مجتمع ومواطنة" وترجم إلى العربية تحت عنوان "الموطن والمجتمع والمدنيات". وفي عام 2008 أقرت وزارة التربية والتعليم منهاج المدارس الثانوية، وأطلقت عليه اسم "الجغرافيا وتطوير البيئة". وجاء في أهداف هذا المنهاج "تعزيز الانتماء والشعور بالانتماء إلى البلاد بمختلف معالمها ومواقعها التراثية والتاريخية والأثرية والدينية". كما حدد المنهاج خمس وحدات تعليمية، منها ثلاث وحدات إلزامية وهي: جغرافية "أرض إسرائيل"، جغرافية "الشرق الأوسط"، ووحدة تحليل الظواهر الأساسية الجغرافية الطبيعية والبشرية. ويرى الكاتب أنّ جغرافية الإنكار لا تزال مسيطرة، وأن المنهاج وكتب التدريس يسعيان إلى خلق مواطن عربي - إسرائيلي، صالح، مهجن

وأليف، قابل ومتعايش مع الرواية والخطاب الصهيونيين. يعرض الباحث بعض الإشكاليات في منهاج الجغرافيا، أهمها: (1) إنكار الجغرافيا الفلسطينية والتركيز على "أرض إسرائيل" أو إسرائيل وتجنب ذكر حدود دولة إسرائيل، أو ذكر الخط الأخضر، كذلك التركيز على الأسماء العبرية للمواقع مثل "عيمك يزرايل" بدل مرج ابن عامر، وصحراء يهودا بدل بركة الخليل. (2) فرض الخطاب اليهودي الصهيوني على الطلاب العرب، حيث تُفتتح الكتب بقطع من التوراة أو مقاطع من أشعار قومية يهودية أو صور تمثل اليهودي الصهيوني "الطلائعي" الذي جاء "لينقذ البلاد ويطورها"، وتصور العربي بأنه متخلف ومُهَدَّد. لقد تم فرض هذا الخطاب على الطلاب العرب مع محاولة محدودة لأخذ الخصوصية العربية بعين الاعتبار. ويتوصل الباحث في دراسته إلى خلاصة وهي أن منهاج الجغرافيا ينسجم أكثر مع جغرافية الإنكار. فهو يهدف إلى محو المشهد العربي الفلسطيني، إنكار وجوده وإحلال جغرافيا عبرية صهيونية مطوّرة ومُأدّجة مع رسم خارطة عبرية بدل الخارطة العربية. لذلك فإنّ منهاج الجغرافيا لم يذكر اسم البلاد والمواقع باللغة العربية، وتجاهل القرى العربية المدمرة والمهجرة عام 1948. وأخيراً يوصي الكاتب بتعديل الأهداف والمنهاج لخلق منهاج جغرافي توافقي تشاركي.

منهاج المدنيات

يبدأ الدكتور مهند مصطفى دراسته بمدخل يتناول فيه نظريات وتوجهات لعدد من المفكرين، تتعلق بالتربية المدنية والتربية الوطنية.

إذ تشير التربية المدنية إلى التربية للتعرف على نظام الحكم ومؤسسات الدولة وحقوق الأفراد، بينما تشير التربية المواطنة، إلى جانب التعرف على النظام السياسي، إلى تشجيع المشاركة في الحياة المدنية والمجتمع المدني. ثم ينتقل لتحليل مناهج المدينيات في إسرائيل، ويرى أنّ وثيقة الاستقلال، التي تنسجم مع تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، تشكّل الإطار الأيديولوجي لهذا المنهاج. فيوضح المرشد لتدريس مناهج المدينيات، الصادر عام 2009، أنّ على الطلاب أن يتعرفوا من خلال وثيقة الاستقلال، على أنّ دولة إسرائيل هي دولة اليهود داخل إسرائيل وخارج إسرائيل.

لقد مرّ مناهج المدينيات بتحوّلات كثيرة. ففي العقود الأولى لقيام الدولة ركّز المنهاج على تعزيز الشّعور بالانتماء إلى المجتمع الإسرائيلي والتعرّف على الديمقراطية ونظام الحكم في إسرائيل. وكانت عملية دمج المهاجرين اليهود في صلب أهداف التربية المدنية. وبشكل عام كان المنهاج متوافقاً مع الرواية الصهيونية. وفي العام 1984، تم صياغة أهداف جديدة لتعليم المدينيات في المدارس الثانوية العربية، من ضمنها التعريف بأنّ إسرائيل هي دولة يهودية- ديمقراطية، تضم أقليات يعتبرها المنهاج للمرة الأولى "أقليات قومية"، لكن دون الاعتراف بحقوقها القومية والسياسية على البلاد. وإلى جانب التعرف على الروابط بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي، تناول المنهاج، للمرة الأولى أيضاً، ضرورة التعرف على الروابط بين المواطنين العرب في إسرائيل والشعوب العربية. وفي المقابل تجاهل المنهاج التفاوت بين اليهود والعرب وقضية التمييز المدني وواقع اعتبار العرب كمواطنين من الدرجة الثانية. في عام 2009

صدر كتاب "مرشد لتدريس موضوع المدنيات"، تم فيه تحديد أهداف تعليمية عامة، وأهداف في مجال المهارات. وعلى رأس الأهداف العامة: (1) تنمية الصلة والانتماء والالتزام لدولة إسرائيل. (2) الاعتراف بكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية. وهكذا، فإنّ منهاج المدنيات، رغم التطور الذي حصل عليه، لا يزال يُعلّم على الانتماء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، ما يعني أنه يشكّل حلقة من حلقات التربية الوطنية في صفوف الطلاب اليهود، وجزء من فرض الرؤية اليهودية على الطلاب العرب، ما يؤدي إلى وجود غربة بين الطلاب والمعلمين العرب وبين المنهاج. كل هذا في الوقت الذي يتطوّر فيه هذا الموضوع في العالم ليس فقط نحو تأكيد المواطنة المشتركة والمتساوية، بل أيضًا نحو خلق وعي سياسي لدى الطلاب بأهمية المشاركة السياسية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي.

وبالنسبة للهوية، فقد تناول المنهاج المواطنين العرب في العقود الأولى من خلال انتماءاتهم الدينية وليس القومية أو الوطنية. وعلى الرغم من أن المنهاج اليوم يعترف بوجود أقلية عربية في إسرائيل، إلا أنه لا يعترف بها أقلية قومية لها حقوق جماعية، قومية وسياسية، على البلاد. كذلك فإنّ المنهاج يعمل على تغييب العلاقة الوطنية بين العرب داخل الخط الأخضر والعرب في الأراضي المحتلة عام 1967، دون ذكر للانتماء الوطني المشترك بين الجماعتين.

خلاصة

من الواضح أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأربعة لمناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات في المدارس العربية تنسجم مع السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي، وهي في الواقع تعبير إجرائي لتلك السياسة، التي تهدف إلى طمس (أو إضعاف) الهوية القومية والوطنية والذاكرة الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، من ناحية، وإتخامهم بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية، من ناحية أخرى. كل ذلك من أجل خلق إنسان جديد مُقتلع من جذوره التاريخية والثقافية، إنسان يُعرّف نفسه بأنه «عربي - إسرائيلي» ويكون مستعداً لتقبّل دونيته كمواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة في الدولة اليهودية. ومن الواضح أيضاً أن هذه السياسة التربوية والمناهج التعليمية هي جزء من السياسة الإسرائيلية العامة تجاه المواطنين العرب، سياسة السيطرة والتحكم والإقصاء، السيطرة على مواردهم والتحكم بها وإقصائهم من عملية صنع القرار. وكرد فعل على هذه السياسة التربوية الظالمة، تعزز نضال الجماهير العربية في إسرائيل ضدها مع تشكيل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي عام 1984 بقرار من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. ومن أهم مطالب لجنة متابعة قضايا التعليم العربي استقلالية التعليم العربي في إسرائيل، ما أدى إلى إقامة المجلس التربوي العربي عام 2010 كإطار مهني يعمل على رسم سياسة تربوية للتعليم العربي تنسجم مع الثقافة العربية والهوية العربية الفلسطينية.

المراجع

مراجع بالعربية

أبو عصبه، خالد. (2006). **جهاز التعليم في إسرائيل**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

الحاج، ماجد. (2006). **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حاج يحيى، قصي ومازن أبو عيطة. (2007). **دراسات وبحوث في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**. مركز دراسات الأدب العربي - بيت بيرل. كفر قرع: دار الهدى.

حيدر، عزيز. (2004). «التربية والتعليم والبحث العلمي». **إسرائيل: دليل عام**. تحرير كميل منصور وفوز عبد الهادي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 295-370.

حيدر، عزيز. (1997). **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سلطاني، نمر. (2003). **مواطنون بلا مواطنة**. حيفا: مدى - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

شحادة، امطانس. (2011). **إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير «مدى الكرمل» الدوري للرصد السياسي**. (نيسان - حزيران). حيفا: مدى الكرمل.

المجلس التربوي العربي. (آذار / مارس 2010). **تلخيص لقاء التخطيط الاستراتيجي والتنظيمي للمجلس التربوي العربي في 5-6/3/2010 في طبريا (غير منشور)**.

محمد، طاهر. (2012). **أسس المناهج المعاصرة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ميعاري، محمود (2008) «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر»، **مجلة**

الدراسات الفلسطينية. عدد 74/75 (ربيع). ص 41-61.

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي. (1.1.2010). **الرؤية التربوية الإستراتيجية** (نص الوثيقة التي أعدها خالد أبو عصبه وأقرتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي).
www.arab-education.org/?p=57

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي. (تشرين أول / أكتوبر 2011). **الرؤية والأهداف** (وثيقة غير منشورة).

عبد السلام، عبد السلام. (2006). **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة. المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية - جامعة المنصورة. 12-13 أبريل.**

غانم، أسعد. (2003). "الفصل السادس: النظام السياسي والمأزق السياسي للأقلية العربية في إسرائيل." **الهويات والسياسة في إسرائيل**. تحرير أسعد غانم. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: 157-196.

هايموايتز، سارة وآخرون. (2003). **دليل دراسي: حقوق الشعوب الأصلية**. جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان. <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/SGindigenous.html>

هيسكيت، كيتي وسوسن زهر. (2009). "معطيات جديدة حول منالية التعليم وتطبيق الحق في التعليم لدى الطلاب العرب في إسرائيل." **مجلة عدالة الإلكترونية**، العدد 63 (آب).

مراجع بالعبرية

אבו עסבה, ח'אלד. (2007). **החינוך הערבי בישראל, דלימות של מיעוט לאומי**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות. פרסום מס' 3/52. <http://w3.sapir.ac.il/lib/93059.pdf>

אלחאג'י, מאג'יד. (1994). **הכנת תוכנית לימודים במערכת החינוך הערבי בישראל, תמורות והמלצות**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות. www.idc.ac.il:549/2004/11708.pdf

סער, גדעון – האתר הרשמי (30.9.2012) www.gideonsaar.com

כוח המשימה הלאומי לקידום החינוך בישראל. (ינואר 2005). **התוכנית הלאומית לחינוך**. ירושלים. (דוח דוברת 05.01.05). www.nrg.co.il/online/1/ART/850/588.html

כהן, רענן. (2006). **זרים בביתם: ערבים, יהודים, מדינה**. תל-אביב: דיונון. אוניברסיטת תל-אביב.

מדינת ישראל, הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (2011). **שנתון סטטיסטי לישראל**. מספר 63.

מדינת ישראל, הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (2011). **שנתון סטטיסטי לישראל**. מספר 62.

מדינת ישראל. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (14.1.2009). **מקבלי תארים ממוסדות להשכלה גבוהה, תשס"ז**.

מדינת ישראל, משרד החינוך – זכויות התלמיד. (8 ביולי 2012). **חק חינוך ממלכתי, תשי"ג – 1953**

www.Cms.education.gov.il/EducationCMS/UNITS/Zchuyot/popUps/PrintPreview.aspx

מיעארי, מחמוד. (1975). **סקירה משווה של תכני ההוראה בבית הספר במגזר הערבי בישראל**. ירושלים: פרויקט תכנון החינוך וצוות תכנון החינוך הערבי לשנות השמונים (פנימי).

עלי, נוהאד ושי ענבר. (2011). **מי בעד שויון? חיפה: עמותת סיכוי**.

www.sikkuy.org.il/docs/shivion_amadot_2011.pdf

פרס, יוחנן, אבישי ארליך ונירה יובל-דיויס. (1968). "חינוך לאומי של נוער ערבי בישראל: השוואת תוכניות לימודים". **מגמות ט"ז** (1): 26-36.

שלסקי, שרונה. (1997). "משמעויות נוהגות". **לקסיקון החינוך וההוראה**.

עורכים יצחק קשתי ואחרים. הוצאת רמות – אוניברסיטת תל-אביב:
341-342.

مراجع بالإنجليزية

Abu-Saad, Ismael. (2005). "Education and Identity Formation Among Indigenous Palestinian Arab Youth in Israel." **Indigenous and Minority Education**. Duane Champagne and Ismael Abu-Saad (eds). Beer Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University. Pp. 235-256.

General Assembly of the United Nations. (2007). **United Nations Declaration on the rights of Indigenous Peoples**. Resolution 61/295 (13 September).

Jabareen, Yousef. (2005). "Law, Education and Social Change." **Indigenous and Minority Education**. Duane Champagne and Ismael Abu-Saad (eds). Beer Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University. Pp. 107-135.

Jamal, Amal. (2009). "The Contradictions of State-Minority Relations in Israel: The Search for Clarifications." **Constellations** Vol. 16. No. 3. pp. 493-508.

Lustick, Ian (1980) **Arabs in the Jewish State**. Austen and London: University of Texas press.

Mar'i, Sami. (1978). **Arab Education in Israel**. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Mi'ari, Mahmoud. (2011). "Collective Identity of Palestinians in Israel after Oslo," **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 1 (8) (July 2011): 223-231.

Saban, Ilan. (2004). "Minority Rights in Deeply Divided Societies: A Framework for Analysis and the case of the Arab-Palestinian Minority in Israel." **International Law and Politics** 36: 885-2004.

Yiftachel. Oren. (1999). "Ethnocracy: the Politics of Judaizing Israel/ Palestine." **Constellations** 6 (3): 364-390.

Zureik, Elia. (1979). **The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism**. London, Boston and Henley: Routledge & Kegan

الفصل الثاني

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

د. كوثر جابر قسّوم

1. مقدّمة

تروم هذه الورقة تحليل محتوى مناهج موضوع الأدب العربيّ، المقرّة من وزارة التربية والتعليم لكافة مراحل التدريس في الوسط العربيّ، وتشخيص منزلة موضوع الأدب فيها، ومدى توافر المعايير الأدبيّة والمهنيّة المطلوبة في محتوى هذه المناهج. كذلك تطمح الدراسة إلى عقد مقارنات بين مناهج الأدب في الوسط العربيّ واليهوديّ من جهة، وبين مناهج الأدب في الوسط العربيّ في إسرائيل ومناهج الدول العربيّة من جهة أخرى. ثم اقتراح توصيات تسعف المسؤولين في وضع مناهج مجدية تحفّز طلابنا على حبّ اللغة العربيّة، واكتساب المعارف منها، وربطها بهويّتهم القوميّة والثقافيّة.

وعليه، يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو حال مناهج الأدب المقرّرة للوسط العربيّ في كافة المراحل

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

التعليميّة: الابتدائيّة والإعداديّة والثانويّة؟

- ما مدى توافر المعايير الأدبيّة المطلوبة والمناسبة في محتوى مناهج الأدب لكافة المراحل؟

- إلى أي مدى تتوافق مضامين المناهج مع أهداف الأدب العامّة التي تنصّ عليها البحوث والدراسات؟ مع المعايير التربويّة المناسبة؟ مع أسس حقّ التعلّم في القانون الدوليّ؟ مع توصيات لجنة دفرات؟

- ما مدى حضور الأدب الفلسطينيّ بروافده الثلاثة في المناهج؟ وهل تعكس هذه النصوص هويّة هذا الأدب؟

- ما هو واقع مناهج الأدب العربيّ في الوسط العربيّ، مقابل مناهج الأدب العبريّ في الوسط اليهوديّ؟

- ما هو واقع مناهج الأدب العربيّ في الوسط العربيّ، مقابل مناهج الأدب العربيّ في الدول العربيّة؟

- ما التصرّو المقترح والتوصيات لتطوير مناهج اللغة العربيّة وآدابها في المدارس العربيّة في إسرائيل؟

- ما هي المواضيع والإشكاليّات الملحّة التي ينبغي للبحث العلميّ أن يعالجها في هذا السياق؟

2. وصف البحث:

1.2 لماذا المناهج؟

تعتبر مناهج التعليم أداة رئيسة في بناء الأفراد الذين تقوم عليهم ركائز المجتمعات، إذ يمثّل الفرد حجر الزاوية في مجتمعه، وبقدر ما تقدّم المناهج الدراسيّة من وسائل فاعلة ونوعيّة في بناء الإنسان، تكون

صورة المجتمع. ثم إنَّ المناهج التعليميّة لا تقوم في فراغ؛ وإنما تتشكّل في ضوء النُظُم الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والدينيّة التي تخصّ المجتمع وتسوده. وعند تطوير المنهج الدراسي يجب "العمل على تحقيق كل من البعد المحليّ والبعد القوميّ العالميّ لمفهوم المواطنة، أو بمعنى أدقّ، العمل على تحقيق مفهوم الإنسانيّة وإعداد الإنسان الصالح لكلّ زمان ومكان"¹⁸.

ولذلك تعتبر عمليّة تحليل المناهج وتقويمها -إلى جانب الكتب الدراسيّة- ضرورة دائمة «حتى يستطيع النظام التعليميّ مواجهة المسؤوليّة الملقاة على عاتقه، ويتمكّن من مواجهة التغيرات التي تواجهه، ولبناء أجيال يمكنها التكيف بسهولة مع متغيّرات العصر»¹⁹.

ومما لا شكّ فيه أنّ مناهج اللغة العربيّة تلعب دوراً مميّزاً في تشكيل شخصيّة الطالب²⁰ المعرفيّة والعلميّة والثقافيّة؛ فاللغة العربيّة وسيلة الإنسان العربيّ في التعبير، وأداته في التفكير والقراءة والتواصل مع المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنّها لغة الأدب الذي منه يتعلّم التربية للقيم والمثُل، وبه يتمكّن من فهم هويّته وتعزيز قوميّته.

2.2 لماذا الأدب؟

الأدب أحد فروع اللغة العربيّة. وهو فنّ رفيع له أهميّة كبرى في تكوين

18. جودت سعادة، عبد الله ابراهيم، 2001. تنظيمات المناهج وتخطيطها وتطويرها. عمان: دار الشروق، ص403.

19. نبيلة سعيد الأستاذ. 2006. تحليل كتاب النصوص والمطالعة للصفّ الأساسيّ في ضوء معايير الأدب الإسلاميّ. (رسالة ماجستير). غزّة: الجامعة الإسلاميّة، كليّة التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، ص4.

20. أشير إلى أنّ صيغة المقالة موجّهة للمذكّر والمؤنث، وتشير للطلاب والطالبات على السواء.

الذوق الأدبيّ لدى الطلاب، وتوسيع خبراتهم وتعميق فهمهم للحياة والمجتمع من حولهم، ووصلهم بحياة الأدباء، واستنتاج الأحكام الأدبيّة، وإدراك ما في الأدب من صور ومعان وأخيلة، وزيادة الثروة اللغويّة من المفردات والأساليب والتراكيب²¹. كذلك يحظى الأدب بأهميّة بالغة لما له من أثر في بناء الجانب القيميّ والأخلاقيّ والوجدانيّ لدى الطلاب. فعندما يقرأ الطالب أدباً نوعياً يتفاعل معه ويتأثر به، فإنه يفتح لنفسه آفاقاً لفهم الذات والعالم وتعميق الشعور بحاجة نفسيّة هامّة هي الحاجة إلى الانتماء. بعبارة أخرى، إنّ الطالب في مراحل نموّه يصبح أكثر تحسّساً لهويّته العربيّة وأكثر تعلقاً بقوميّته، وهذا الأمر يتكرّس فقط باختيارات نوعيّة للنصوص الأدبيّة التي تعطي الموضوع القوميّ اهتماماً خاصّاً، فضلاً عن أن اللغة بحدّ ذاتها هي أحد أهمّ عناصر القوميّة وأبرز مقوماتها²².

وما ذُكر أعلاه عن أهميّة تدريس الأدب يتماثل مع ما ينصّ عليه القانون الدوليّ حول حقّ التعلّم لدى الفرد؛ إذ يستند قانون حقّ التعلّم، وفق القانون الدوليّ، إلى أربعة أسس هامّة، أوّلها: عامل التكيّف أو الموافقة

21. عن أهميّة الأدب وأهداف تدريسه انظر: عبد الفتاح حسن البجّة. 1999. أصول تدريس العربيّة: بين النظريّة والممارسة. عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ محمود ذهني. 1979. تذوق الأدب: طرقه ووسائله. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة؛ محمود ذهني. 1967. اللا أدب. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة؛ إياد عبد الجواد. 2012. "معايير الجودة الشاملة في تدريس النصوص الأدبيّة لدى معلّمي الصفّ العاشر الأساسيّ بمحافظة غزّة وتصور مقترح لتطويرها". مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الإنسانيّة)، مجلد 26 (8)، 2012، ص1885-1884؛ نبيلة سعيد الأستاذ. 2006. تحليل كتاب النصوص والمطالعة للصفّ الأساسيّ في ضوء معايير الأدب الإسلاميّ. (مصدر سابق)، ص22-21؛ إبراهيم عطا. 1986. طرق تدريس اللغة العربيّة والدينيّة. القاهرة: مكتبة النهوض العربيّة. ص10-9.

22. عن دور الأدب في تعزيز الشعور بالانتماء والقوميّة راجع: أبو خلدون ساطع الحصري. 1985. في اللغة والأدب وعلاقتها بالقوميّة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة. ص152-146.

(Adaptability)، ويعني الحقّ في الحصول على مضامين التعليم وفقاً لاحتياجات الطلاب والطالبات، ووفق الخلفية الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها. ثانيها: المتاحيّة (Availability)، ويعني الحقّ في توافر مؤسّسات تعليميّة وبرامج ومناهج دراسيّة متاحة. والثالث: المناليّة أو سهولة الوصول (Accessibility)، أي: حقّ المساواة في الوصول لتلك المؤسّسات والبرامج التعليميّة. أما الأخير فهو المقبوليّة، ويعني الحقّ في الحصول على (Acceptability) تعليم كفيّ ومقبول، سواء من حيث مضمون المادّة أو الأسلوب²³.

3. استعراض مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة لكافة المراحل:

1.3 منهاج المرحلة الابتدائيّة:

اسم المنهاج: «التربية اللغويّة العربيّة: لغة، أدب، ثقافة» المرحلة الابتدائيّة للصفوف: (الأوّل- السادس)، وزارة التربية والتعليم،

23. حول هذا الموضوع، وعن مدى ملاءمة مناهج الأدب في الوسطين العربيّ واليهوديّ لهذه الشروط، انظر: شولميت אלמוג، نوهاد עלי، لتם פרי-חזן. 2010. **ספרים כמו נופים: מימוש הזכות לחינוך מותאם באמצעות תכניות הלימודים בספרות לחטיבה העליונה בחינוך הממלכתי היהודי והערבי**. המרכז היהודי-ערבי، אוניברסיטת חיפה. 2010، עמ' 31-1. انظر أيضًا: لتם פרי-חזן. 2011. **על הזכות לחינוך והזכות לחנך: האוטונומיה של החינוך החרדי בישראל**. (חיבור לתואר דוקטור)، הפקולטה למשפטים، אוניברסיטת חיפה، מאי، 2011، עמ' 176-155.

عن أسس حقّ التعليم في موقع الأمم المتحدة، انظر: The U.N Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment no. 13: The Right to Education, para 6. U.N. Doc. E/C.12/1999/10

مُتاح في الموقع: [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/ae1a0b126d068e868025683c003c8b3b?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/ae1a0b126d068e868025683c003c8b3b?Opendocument)

السكرتارية التربويّة، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليميّة،

القدس، (2009)²⁴.

1. توصيف المنهاج:

أ. أقسامه:

الفصل الأوّل: مقدّمة نظريّة حول التصرّور الفكريّ للمنهاج (فرضيّات المنهج، فرضيّات حول اللغة، فرضيّات حول النموّ اللغويّ لدى التلاميذ، فرضيّات حول التربية اللغويّة في المدرسة، أهداف التربية اللغويّة).

الفصل الثاني: مقدّمة نظريّة حول البيئة التعليميّة - التعلّميّة الناجعة لتطوير التربية اللغويّة (تمهيد، مبادئ لتفعيل البيئة التعليميّة الناجعة، دور المعلمين، مسؤوليّة التلاميذ، مجالات أنشطة التربية اللغويّة في المدرسة).

الفصل الثالث: اكتساب القراءة في الصفّ الأوّل (اكتساب القراءة - خلفيّة علميّة، اكتساب القراءة في اللغة العربيّة).

الفصل الرابع: مركّبات التربية اللغويّة: أ. مجالات اللغة (الاستماع، القراءة، التكلّم، الكتابة)؛ ب. أنواع النصوص (النصّ الأدبيّ المعاصر والتراثيّ، النصّ الوظيفيّ، النصّ الرقميّ)؛ ج. المعرفة اللغويّة (الأصوات اللغويّة وتمثيلها الكتابيّ، الصرف، النحو، دلالة الألفاظ، الإملاء والخطّ والترقيم).

الفصل الخامس: المطالعة / القراءة الذاتيّة.

الفصل السادس: الأهداف العامّة / التحصيلات المطلوبة (في الاستماع،

24. انظر النسخة الإلكترونيّة من منهاج المرحلة الابتدائيّة على الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/ArabicLashon/TochnitChadasha/TochnitLimudim.htm

التكلم، القراءة، الكتابة، المعرفة اللغوية).

الفصل السابع: طرائق مقترحة في التعليم والتقييم (أ). طرائق مقترحة في التعليم، ب. طرائق مقترحة في التقييم).
قائمة المصادر.

ب. على إثر انفتاح مناهج التدريس كافةً على المستجدات البيداغوجية في بداية التسعينات من القرن العشرين، وردت في المنهج جوانب بيداغوجية هامة، كالتركيز على مركبات التربية اللغوية التي تعتمد المهارات الأربع في التعليم: القراءة والكتابة والاستماع والتكلم، وأبعاد الفهم الأربعة: (فهم المعنى الصريح / فهم المعنى الخفي / تفسير دمج وتطبيق أفكار ومعلومات / تقييم المضمون). كذلك يتضمّن المنهاج جملة من الكفايات والتحصيلات التي ينبغي للطالب أن يكتسبها تدريجياً من الصفّ الأوّل حتى الصفّ السادس.

ج. يدمج المنهاج بين فرعي اللغة والأدب، حيث يتناول نوعين من النصوص المطلوبة: النصّ الأدبيّ (المعاصر والتراثي)؛ والنصّ الوظيفي. وتشمل النصوص الأدبية: القصيدة، القصة، الأمثلة، السيرة الذاتية، القصة الهزلية المصورة، الحكاية الشعبية الخرافية، قصة / حكاية مثل. أمّا النصوص الوظيفية فتشمل: النصوص الإخبارية الوصفية (الإخباري التعليمي، السجلّ، التقرير، الخبر الصحفي)؛ النصوص الإقناعية (الإعلان التجاري، العريضة، مقالة الرأي)؛ النصوص التفاعلية (التعليمات والإرشادات)، الرسالة والاستمارة.

ويبدو جلياً أنّ القسط الأوفر في أهداف المنهاج ومبناه قد كُرس للغة وليس للأدب. فما يسترعي الانتباه أنّ معظم الأهداف والنشاطات

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

الواردة في المنهاج تستهدف أساساً تطوير الكفاية اللغويّة والتواصلية للطالب، وأنّ الأداء المنهجيّ للمنهاج - ومثله نَحَت وتحتو كتب التدريس وأساليب التدريس المعمول بها في وزارة التربية والتعليم - في الغالب عبارة عن نصوص وظيفيّة، تتلوها تمارين في أبعاد الفهم والتلخيص وإعادة الصياغة والتركيب، وتهدف في المقام الأوّل إلى دراسة وسائل النصّ وتطوير القدرات القرائيّة واللغويّة للمتعلم.

2. ملاحظات حول المنهج:

تتحكّم في منهاج اللغة العربيّة للمرحلة الابتدائيّة في المدارس العربيّة إملاءات سياسيّة وبيداغويّة هي في مجملها:
أ. نقل مبنى منهاج اللغة العبريّة في المدارس اليهوديّة، وترجمة مضامينه، ونقل بعض النصوص وموادّ التدريس الخاصّة به. وسأتي على طرح الموضوع بتوسّع لاحقاً²⁵.

ب. قصور أهداف المنهج:

تركّزت أهداف المنهاج على الاهتمام بالمعرفة اللغويّة، بينما أسقطت بقيّة جوانب شخصيّة المتعلّم الوجدانيّة والاجتماعيّة والوطنية، والتي لها أكبر الأثر في تربيته وإعداده المستقبليّ. إذ لم يرد في بنود أهداف المنهج ما يتعلّق بموضوع تعزيز الهويّة والقوميّة غير جملة قصيرة مبتورة لا تفي بالغرض المطلوب، وردت تحت عنوان «أهداف تعليم اللغة العربيّة

25. حول هذا الموضوع انظر المقارنة التي أجريتها بين منهاج اللغة العربيّة ومنهاج اللغة العبريّة وسياسة النقل والترجمة فيه، في القسم الرابع من هذه الدراسة.

وآدابها»، وهذا نصّها: «تهدف التربية اللغويّة في المدرسة الابتدائيّة إلى تنمية إنسان متنوّر معتزّ بلغته العربيّة وانتمائه»²⁶، ولم يرد بعد ذلك أي ذكر لموضوع تعزيز الهوية القوميّة في كلّ أقسام المنهاج.

ج. عدم ذكر الأدب الفلسطينيّ:

لم يرد في منهاج المرحلة الابتدائيّة أي محور يتعلق بالأدب الفلسطينيّ، روافده، أعلامه، اتجاهاته وأجناسه، لا من حيث الأهداف، ولا من حيث معايير اختيار النصوص. وهذا يتناقض تناقضاً حاداً مع حاجات الطالب في المرحلة الابتدائيّة، فتلميذ المرحلة الابتدائيّة، «يتحرّك في دوائر اجتماعيّة مختلفة يشعر بحاجته للانتماء إليها، في أسرته ومدرسته، مع أصدقائه، في مجتمعه ثم في وطنه»²⁷. ومن أهداف الأدب أن يشبع حاجة الطالب في الانتماء لهذه الدوائر. لذا فمن المهمّ في هذه المرحلة أن يفهم التلميذ الأدب من خلال السياق الاجتماعيّ والسياسيّ الذي يكتب فيه، ومن خلال التركيز على صورة الأديب بوصفها جمعاً من المواصفات والمعايير الثقافيّة والعاطفيّة والعلميّة، التي تؤثر على شخصيّة وميوله²⁸. وعليه، فلا يمكن بأيّ حال أن يُهمَل الأدب الفلسطينيّ في منهاج المرحلة التأسيسية للطالب العربيّ.

26. انظر منهاج المرحلة الابتدائيّة، (مصدر سابق)، ص13.

27. رشدي طعيمة، محمّد مناع. 2000. تدريس العربيّة في التعليم العام: نظريّات وتجارب. القاهرة: دار الفكر العربيّ. ص209.

28. تشير الأبحاث كذلك إلى أنّ قصص الصغار التي تتناول مجتمع الأقليّات وحرص أفرادها على الانتماء إليها والنضال في سبيلها تترك أكبر الأثر لدى الطفل، وتحظى بتقدير شديد منه. انظر:

Arbuthnot, M. H. (1975). *Children and Books*, Revised Edition. Chicago: Scott

114.-Foresman. PP.112

د. سيطرة مبدأ "التنوّر اللغويّ":

يسيطر مبدأ "التنوّر اللغويّ" على كافّة مناهج التعليم في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل منذ بداية القرن الحاليّ (2000). هذا النهج يضع النّصّ في مركز عمليّة التدريس، ويشدّد على تنمية كفاية الطالب الثقافيّة واللغويّة بصفة عامّة. إنّ قراءة في عناوين مناهج وأسماء كتب التدريس الحاليّة من قبيل: «التربية اللغويّة»، «التنوّر اللغويّ»، «تنمية الكفايات اللغويّة»، تثبت هذا التوجّه في الاستغناء عن القراءة المفتوحة والمنتجة لتأويلات تاريخيّة وأيدولوجيّة وسيريّة للنّصّ، وتبني القراءة المحايّطة/ الشكلائيّة، والمقصود بها النظر إلى النّصّ في ذاته، مفصّلاً ومعرّضاً عن السياق الخارجيّ المحيط به. ولذلك باتت عمليّة فهم النّصّ في الغالب عبارة عن تحليل الأساليب والتقنيّات وإدراك ديناميكيّتها داخل هذا النّصّ، واستكشاف البناء المنطقيّ والتدريجيّ في مبنى فقراته وأقسامه، وإعادة تركيب الطالب له عن طريق تمارين تعبيريّة واستراتيجيّات مختلفة في الفهم.

وإذا كنا لا نهمّش أهميّة فهم الأبعاد الدلاليّة والمقاربات الشكلية للنّصّ من خلال هذه المهارات، إلاّ أنّه ينبغي أن تكون وسيلة لا غاية في فهم ذلك النّصّ، فلا يجوز أن تحلّ دراسة وسائل النّصّ محلّ دراسة المعنى الذي هو غايته، كذلك لا يمكن أن تكون تجربة الطالب في دراسة الأدب حقيقيّة، إلاّ إذا تعامل مع النّصّ «ليس بوصفه «لعباً بالكلمات»، وإنّما باعتباره عالماً من التمثّلات الثقافيّة والأنساق الجماليّة تتحكّم فيهما معاً عمليّتا الإنتاج والتلقّي»²⁹.

29. محمّد الداوي. 2007. "تدريس الأدب المغربيّ: الواقع والآفاق". مُتاح في الرابط:

هـ. منهج الامتحانات القطريّة والدوليّة:

يبدو المنهاج في الأهداف والمهارات التي ينصّ عليها مفصّلاً تفصيلاً دقيقاً لأسلوب الامتحانات القطريّة والدوليّة التي تشترك فيها إسرائيل (Pirls, Pisa, 2001) وهي المنهجية الجديدة التي نقلت عمليّة التدريس من عمليّة تعليم المضامين والتربية للقيم والمثّل والتاريخ والأيدولوجيا، إلى تقديم النصّ بوصفه استعمالاً لغويّاً وخطابياً وحقلاً لاستخراج المفاهيم الشكلية والأدوات الأسلوبية؛ ومن مبدأ محاسبة المعلم على كفاءته وقدرته على تحقيق الأهداف التعليميّة، إلى مساءلته عن تحصيلات الطلّاب ومحاسبته على نسبة المعدّلات النهائية في الامتحانات القطريّة والدوليّة.

و. عدم توصيف محتوى النصوص الأدبيّة:

يفتقر منهاج الابتدائية إلى توصيف محتوى مادّة النصوص الأدبيّة ومحاورها المطلوبة كباقي المناهج، فهو لا ينصّ على المادّة الأدبيّة المطلوبة أو أسماء الكتاب، أو حتى المحاور الثقافيّة والتربويّة التي ينبغي لمؤلّفي الكتب الالتزام بها في أثناء اختيارهم لنصوص الأدب.

<http://www.mohamed-dahi.net/site/news.php?action=view&id=120>

30. امتحانات «النجاعة والنماء» (PISA) (מודדי יעילות וצמיחה בית ספרית): هي امتحانات قطريّة، تفحص بالأساس تحصيل طلاب صفوف الثالث والخامس والثامن في مواضيع النواة الأربعة وهي: لغة الأمّ، الرياضيات، اللغة الإنجليزيّة، العلوم والتكنولوجيا. البيزنز: (Progress in International Reading Literacy Study)، امتحان دولي، يُجرى كلّ أربع سنوات، مُعدّ لطلّاب الصف الرابع، ويفحص مقدرة الطالب في التنوّر القرائي في لغة الأمّ. البيزنز: (Reading Literacy Study Program for International Student Assessment)، امتحان دولي، يُجرى كلّ ثلاث سنوات، للطلاب من عمر 15 عاماً، تشرف عليه منظّمة التعاون والتنمية (OECD)، بهدف معرفة مدى امتلاك هؤلاء الطلاب للمهارات والمعارف الأساسيّة في مواضيع العلوم والقراءة والرياضيات.

هذا التوجّه يكرّس النظرة الأحاديّة لكأفّة النصوص؛ فعلى الرغم من أنّ لنصوص الأدب طابعها الخاصّ في القراءة والتحليل، إلا أنّ المنهاج ينصّ على منهجيّة واحدة لقراءة جميع النصوص، وهذا التعامل من شأنه أن يؤدّي «إلى إنتاج صورة فقيرة ومهدّمة عن الأدب، الذي قد يبدو في عيون الطلاب بمثابة» لعبة بسيطة لأنساق شكلية»³¹.

نشير أيضاً في هذا السياق، إلى عدم ورود «المسرحيّة» ككون أدبيّ في ثبوت الألوان الأدبيّة في المنهاج، وبالمقابل لم يثبت أيّ كتاب من كتب التدريس المعمول بها للمرحلة الابتدائيّة نصّاً مسرحياً.

2.3 مناهج الأدب للمرحلة الإعداديّة:

اسم المنهاج: «منهج دراسيّ في الأدب العربيّ للصفوف السابع-التاسع في المدارس العربيّة، وزارة المعارف والثقافة، مركز المناهج التعليميّة، القدس، 1985.

1. أقسام المنهج:

تمهيد

أهداف تعليم اللغة العربيّة وآدابها

1. مواد ونصوص الصفوف الإعداديّة
2. تفصيل موادّ الصفّ السابع
3. تفصيل موادّ الصفّ الثامن
4. تفصيل موادّ الصفّ التاسع

31. انظر: محمّد الداوي. 2007. "تدريس الأدب المغربيّ: الواقع والآفاق". (مصدر سابق). (اقتباس عن الناقد الفرنسيّ ترفيتان تودوروف).

المطالعة للإعدادية

تفصيل كتب المطالعة للمرحلة الإعدادية
الطريقة الإبداعية / التواصلية مع النص

2. ملاحظات حول المنهاج:

تتحكّم في منهاج الإعدادية إملاءات سياسية وبيداغوجية هي في مجملها:

أ. قدّم المنهاج وعدم ملاءمته للعصر:

صدر منهاج الأدب للمرحلة الإعدادية عام 1985، ومنذ ذلك الحين لم يُستبدل أو يُعدّل. وبطبيعة الحال، فإنّ النصوص باتت لا تخاطب طالب العصر من قريب أو بعيد، ومضامينها باتت لا تعكس عالمه ولا تضيف شيئاً من حيث الأهداف والأبعاد المنشودة³².

ب. غياب رموز الأدب الفلسطيني:

على الرغم من وفرة أسماء الكُتاب الفلسطينيين في منهاج المرحلة الإعدادية³³، إلا أننا نلاحظ غياب رموز الأدب الفلسطيني، أو ما يسمّى

32. عن منهاج الأدب للمرحلة الإعدادية (1985) وسياسة وضعه واختيار النصوص فيه، انظر: حبيب بولس. 1991. "الأدب العربي الفلسطيني في مناهج تدريس اللغة العربية في إسرائيل". في: محمد حبيب الله، عطا الله قبطي (مُعدّن). 1991. التعليم والأقلية العربية في إسرائيل: قضايا ومطالب. وقائع مؤتمر التعليم العربي الثالث - شفاعمرو (10.07.1989). حيفا: مطبعة الكرمة، ص 97-89.

33. تحتوي مادّة الشعر في المنهاج على مدار ثلاث سنوات (السابع- التاسع) على (37 قصيدة، (13) قصيدة منها لشعراء فلسطينيين هم: جورج نجيب خليل: (أبي) و (بلادنا الساحرة): جمال قعوار: (في القرية): إبراهيم طوقان: (ملائكة الرحمة): فهد أبو خضرة: (صدّاح): أسمي طويبي: (أمي) و(الدموع): راشد حسين: (ديوان قرية) و(عكا والبحر): مؤيد إبراهيم: (لا أهل ولا سكن) و(الشتاء): حبيب شويري: (العامل يتحدّث): أحمد طاهر يونس: (الزيتونة).

أمّا القصص القصيرة، العربية منها والمترجمة على مدار ثلاث سنوات فعددها (36) قصّة، منها (7) قصص فلسطينية فقط هي: سميرة عزّام: (سجّادتنا الصغيرة، مجنون الجرس): يحيى خلف: (ساق القصب): سليم خوري: (بائع الأرتيك) و (الأبوة): اسحق موسى الحسيني: (من مذكرات داجة).

«أدب النخبة»³⁴، أمثال: محمود درويش، غسان كنفاني، سميح القاسم، عبد الرحيم محمود، توفيق زيّاد، سالم جبران، إميل حبيبي، وغيرهم الكثير. ثم إنَّ ما اختير للأدباء المذكورين في المنهاج لا يعكس أدبهم بصورة صحيحة في بعض الحالات؛ فالثيمات المركزيّة للنصوص خالية من الأبعاد التاريخيّة أو الأيديولوجيّة، ولا تتطرق إلى ما نسّميه «الأدب الملتمزم»، الذي يعتبر ميزة هامّة في الأدب الفلسطينيّ تكشف هموم الإنسان الفلسطينيّ وتطلّعاته والرواية الخاصّة به³⁵. كذلك فإنَّ معظم المقالات والسّير والرحلات والخواطر المختارة لا تحوي مضامين من البيئة المحليّة أو الفلسطينيّة عامّة.

هذه الصورة المعروضة تتناقض أصلاً مع أهداف المنهاج من حيث صقل شخصيّة الطالب واكتسابه معرفة حول موروثه القوميّ والوطنيّ³⁶. فما تمّ استعراضه حتى الآن يعود بنا إلى ما ذكرناه سابقاً، من عدم توافق مضامين منهاج الإعداديّة مع أسس حقّ التعلّم التي ينبغي للطالب العربيّ أن يحظى بها. فهناك عدم تناسب وتواءم بين حاجة الطالب العربيّ من تعلّم الأدب وبين النصوص المتّاحة والمتناولة، وكذلك بين ما ينبغي أن يدرسه في ضوء الخلفيّة الاجتماعيّة والثقافيّة

34. يقابل المصطلح بالإنجليزيّة: «Canonical Authors»، وبالعبريّة: «סופרים קנוניים».

35. في منهاج الإعداديّة (71) نصّاً يقع ما بين مقالة وسيرة وأدب رحلات وخاطرة، منها (10 نصوص) فلسطينيّة وهي: ميّ زيادة: (موت كنفاني، الرحلة الثانية: حيفا- يافا): أسمى طوبي: (فتش عن المرأة): شكري عزّاف: (الزيتون): قدري طوقان: (فضل العرب على العلم): نجوى قعوار: (الزيتونة): خليل السكاكينيّ: (إلى جبل الطور، أسلوبّي): كلثوم عودة (من حياة أديبة: من مذكرات هيلين كلر، فدوى طوقان: (أخي إبراهيم).

36. جاء الهدف الأوّل في المنهاج وتحت عنوان «أهداف تعليم اللغة العربية وأدائها»: «اعتزاز الطالب باللغة العربية باعتبارها لغته القوميّة، وعنصرًا أساسيًا من مقومات شخصيّته». انظر: منهج دراسيّ في الأدب العربيّ للصفوف السابع- التاسع (1985). (مصدر سابق)، ص5.

التي يعيشها وبين ما يوفره له المنهاج من نصوص ومضامين خالية من ملامح البيئة المحليّة ومن مرجعيّات تاريخيّة وقوميّة!

ج. منهاج الأدب في المرحلة الإعداديّة على الهامش:

منذ العام الدراسيّ -2009 2010 بدأت المدارس الإعداديّة العربيّة بتطبيق خطة "دمج مهارات الفهم والتعبير" والتي كان قد بدأ العمل بها في المدارس العبريّة في 2008 -2009 تحت اسم "שלהב" (שילוב הבנה והבלה בתחומי הדעת). يسعى البرنامج إلى تطوير مهارات التنوّر اللغويّ والقرائيّ لدى الطالب، وتزويده بمهارات الفهم والتعبير، وكذلك التعرف على الروابط المنطقيّة في النصّ وصلة النصّ بالسياق. وتطبيقًا للبرنامج، أصدرت الوزارة كتابين للتدريس في الفهم والتعبير للمرحلة الإعداديّة هما: "في محاوره النصّ: كتاب في التعبير والفهم للمرحلة الإعداديّة" (2009)³⁷ و"أبعاد النصّ: نصوص ومهامّ تعليميّة في اللغة العربيّة للمرحلة الإعداديّة" (2011). ذهب الكتابان في تقسيم النصوص مذهب منهاج المرحلة الابتدائيّة، من حيث تصنيف النصوص إلى نوعين: الوظيفيّة والأدبيّة. ويبدو جلياً مرّة أخرى، تمامًا مثل منهاج المرحلة الابتدائيّة وكتب التدريس، أنّ القسط الأوفر في الكتابين قد كُرس للغة وليس للأدب، حيث يركّز الكتابان على النصوص الوظيفيّة (المعلوماتيّة والإقناعيّة والتفعلية)، كما ألحقت بالنصوص أسئلة تساهم في تعرّف التلاميذ على المستويات المختلفة للغة

37. قارن التشابه بين نصوص كراسة **שאלה של טכסט** (2008) للمرحلة الإعداديّة في المدارس العبريّة، وكراسة في محاوره النصّ (2009) للمرحلة الإعداديّة في المدارس العربيّة.

النصّ، وعلى مبناه وتنسيق فقراته، وترابط أفكاره، بالإضافة إلى مهامّ في التعبير الكتابيّ.

دهيمنة برنامج «دمج المهارات» (شلهيفت):

نستطيع القول إنّ برنامج "شلهيفت" هو البرنامج المهيمن على منظومة تعليم اللغة العربيّة للمرحلة الإعداديّة. وبسبب امتحانات النجاعة والنماء (ג'א"ג) التي تقام للصفوف الثامنة في المرحلة الإعداديّة، وبسبب الموادّ والتحصيلات التي ينبغي استيفاؤها مع الطلّاب، ليس عجيباً أن يتنازل معلّم اللغة العربيّة في المرحلة الإعداديّة عن حصّة الأدب ليكمل من خلالها موادّ أخرى هو مُطالب بها. كذلك فهو غير معرّض للمحاسبة أو المساءلة إذا لم يتطرّق لأيّ من النصوص الأدبيّة الواردة في المنهاج، طالما أنّ جهده ينصبّ على تدريس الطلّاب وتهيئتهم لامتحانات «الميتساف». وبالتالي يحدث في كثير من المدارس في الوسط العربيّ أن لا ينكشف الطالب العربيّ طيلة سنوات الدراسة الإعداديّة الثلاث على نصوص أدبيّة بالقدر الكافي، ولا ينكشف على نصوص فلسطينيّة أو محليّة بتاتاً.

بالتالي، نرى أنّ المعلّم ما زال منقّذاً لسياسات مقرّرة، لا يملك أن يعترض عليها أو يغيّر فيها، كما أنّه ليس عنصراً فاعلاً ومؤثّراً في سيرورة التربية والتعليم، على عكس ما تنصّ عليه نظريّات التربية والتعليم. الأنكى من ذلك، أنّه رغم ما يبذله المدرّس من جهود في تهيئة الطالب لكلّ ما تطلبه الوزارة وتمليه عليه، إلّا أنّ الطالب العربيّ مازال يعاني من ضعف في كفاياته اللغويّة، وبطء وتيرته في إتقان اللغة العربيّة، ونفور

من قراءة النصوص الأدبية وغير الأدبية، كما لا زالت نتائج الامتحانات الدولية والقطريّة متدنيّة³⁸ رغم الجهود التي تُبذل في هذا المضمار.

3.3. مناهج الأدب للمرحلة الثانوية:

اسم المنهاج: منهج تعليمي في الأدب العربيّ والعالميّ للمرحلة الثانوية في المدارس العربيّة (العاشر - الثاني عشر). وزارة التربية والتعليم، السكرتارية التربويّة، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليميّة، القدس 2012.

1. توصيف المنهاج:

أ. أقسامه:

المقدّمة

4. دواعي تغيير المنهج

5. الأسس والمبادئ العامّة

6. الأهداف العامّة

7. أبرز أهداف تدريس الأدب

8. المفاهيم والمصطلحات الأدبيّة النقديّة

9. المطالعة الذاتيّة

10. تدريس الأدب - الطرائق والوسائل والأنشطة

11. التقييم في تدريس الأدب

12. الإطار العامّ للمنهج الأساسي في الأدب (في وحدتين تعليميّتين)

38. انظر نتائج مدارس الوسط العربيّ في الامتحانات القطريّة والدوليّة في موقع «رامة» - رام"ה (הרשות

הארצית למדידה והערכה בחינוך). <http://cms.education.gov.il/educationcms/>

units/rama

10. الإطار العام لمنهج التخصص في الأدب (الوحدات التعليمية 3-4-5)

ب. يعتبر منهج الثانوية الأحدث بين المناهج الثلاثة، حيث تمت المصادقة عليه في عام 2012، وبدأ العمل به في الصفوف العاشرة في المدارس العربية الثانوية هذا العام 2012-2013. ويضم المنهاج وحدة الأدب الأولى- وتسمى الوحدة الثالثة في البجروت الإلزامي بعد وحدتي الإنشاء والقواعد. وقد استبدل منهج الأدب الجديد عملياً منهج الأدب الذي كان يُعمل به منذ سنة 1982 وحتى بداية السنة الدراسية 2012، والذي كُتبت عنه أكثر من دراسة، وأقيمت عدّة مؤتمرات من أجل الحث على تغييره وتجديده³⁹.

2. ملاحظات حول المنهاج:

قياساً بما سبق وعُرض، يُطرح السؤال: ما هي الإملءات السياسيّة والاعتبارات البيداغوجيّة التي تتحكّم في منهج الأدب للمرحلة الثانوية؟

39. للاطلاع على دراسات أجريت حول منهج الأدب العربي السابق الذي دُرّس في المدارس الثانوية منذ 1982 حتى 2012، وسياسة اختيار النصوص فيه راجع: شولميت אלמוג، نوهاد لعلی، لטם פרי-חזן. 2010. "ספרים כמו נופים": מימוש הזכות לחינוך מותאם באמצעות תכניות הלימודים בספרות לחטיבה העליונה בחינוך הממלכתי היהודי והערבי". (مصدر سابق)؛ מאג'ד אלخاג'. 1994. הכנת תוכניות לימודים במערכת החינוך הערבי בישראל: תמורות והמלצות. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות؛ حبيب بولس. 1991. "الأدب العربي الفلسطيني في مناهج تدريس اللغة العربية في إسرائيل". (مصدر سابق).
عن مناهج الأدب العربي الأسبق التي دُرّست في المدارس العربية لكافة المراحل منذ 1965 حتى 1981، راجع: מחמוד ميعاري. 1975. סקירה משווה של תכני ההוראה בבית הספר במגזר הערבי בישראל. ערך: שאול שינה. ירושלים: פרויקט תכנון החינוך- צוות תכנון החינוך הערבי לשנת ה-80.

أ. حذف نصوص أدبيّة من المنهاج الأصليّ لأسباب سياسيّة:
تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المنهاج تعرّض لكثير من التعديلات والتغييرات خلال السنوات 2004، 2007، 2011. وقد صودق عليه عام 2006 ولم يبدأ العمل به في المدارس العربيّة. وفي عام 2010-2011 أوقفت هذه المصادقة بأمر من د. تسفي تسميرت رئيس السكرتارية التربويّة في وزارة التربية والتعليم في حينه، بسبب تحفّظاته على المنهج. ومن ضمن التعديلات التي أجريت على المنهج، إسقاط نصوص الأديبين الفلسطينيين فدوى طوقان وغسان كنفاني من القسم الإلزاميّ في المنهج⁴⁰. والسبب وفق ما صرّح به د. تسفي تسميرت هو «دور كلا الأديبين في المقاومة الفلسطينيّة، وانتماء كنفاني لمنظمة التحرير الفلسطينيّة»⁴¹.

40. النصوص المحذوفة هي: قصيدتا «كفاني هذا الصمت المكابر» أو «انتظار على الجسر» ورواية «رحلة جبليّة رحلة صعبة» لفدوى طوقان؛ ورواية «رجال في الشمس» لغسان كنفاني.

41. جاء رفض د. تسفي تسميرت، رئيس السكرتارية التربويّة في وزارة التربية والتعليم للعام 2010-2011، إدراج أدب الشاعرة فدوى طوقان، «بسبب قصيدتها «جسر اللّنبى» أو قصيدة «أهات أمام شبّاك التصاريح»، وفيها تصف كيف شتمها الجنديّ الإسرائيليّ ومن معها على الحاجز بقوله: «عرب.. فوضى.. كلاب.. ارجعوا لا تقربوا الحاجز، عودوا يا كلاب». حيث تقول طوقان في القصيدة:
«ألف «هنديّ» تحت جلدي

جوعٌ حقدى

فاغرُ فاهُ، سوى أكبايرهم لا

يُشبعُ الجوعُ الذي استوطنَ جلدي

أه يا حقدى الرهيب المُستثار

قتلوا الحبَّ بأعماقي، أحوالوا

في عروقي الدم غسليناً وقار»

انظر موقف تسميرت في مقابلة صحفية أجريت معه في صحيفة «معاريف»: ريمون مرغ، ييه والعمري منيب. 2012. «لראשונה: שירי דרוויש יילמדו בחינוך הערבי»، מעריב، 21.03.2012. مُتاح

في الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/348/643.html>

وتتطرق فدوى طوقان في مذكراتها «الرحلة الأصعب» (1993) إلى الحادثة المتعلّقة بهذه القصيدة، وتذكر أنّها تعرّضت لمهاجمة بعض الأوساط اليهوديّة في أعقاب نشرها هذه القصيدة، والدعوة إلى معاقبتها بادّعاء أنها تعرّض على سفك الدماء؛ ولكن سرعان ما ردّت بأنّ طالبتهم بقراءة قصيدة

نشير أيضاً إلى أنّ المنهاج المعدّل والمصادق عليه، لم يُنشر حتى كتابة هذه السطور في موقع وزارة التربية والتعليم أو في موقع تخطيط وتطوير المناهج التعليمية التابع لوزارة التعليم، أو في أيّة جهة رسمية أخرى⁴².
ب. خلل في بناء مجموعات الاختيار واستراتيجيّتها!

جاء في أهداف المنهج: «تعميق الانتماء إلى التراث الثقافي، وللهُويّة العربيّة الفلسطينيّة كما تتمثّل في الأدب العربيّ على مختلف أوجهه ومستوياته اللغويّة عبر شتّى العصور». وتجدر الإشارة إلى أنّ الطالب العربيّ في المرحلة الثانويّة، وللمرّة الأولى يدرس نصوصاً لرموز الأدب الفلسطينيّ، أمثال محمود درويش وسميح القاسم وإبراهيم طوقان وراشد حسين وتوفيق

«أنشيد باركوخبا» للشاعر القوميّ الصهيونيّ حاييم نعمان بياليك، والذي تدرّس قصائده في المدارس اليهوديّة، حيث تضمّ دعوة صريحة إلى شرب دم الأعداء. يقول في قصيدته:

אין זאת, כי רבבת צ'רתוננו,
אם לחיתו ט'רף הפ'כתוננו,
ובא'ז'ר י'ית ח'מה
א'ת-ד'מ'כם י'ש'ף לא-ב'ר'ח'מה,
אם-י'ע'ז'ר ק'ל-ה'ג'וי י'י'ק'ם
י'א'מר: נ'ק'ם!

انظر القصيدة في الموقع : <http://benyehuda.org/bialik/bia034.html>

كذلك تورد طوقان رسائل بعض الأوساط اليهوديّة التي كانت تصلها في أعقاب القصيدة، وردودها على تلك الرسائل، والتي يتغلّب فيها الجانب الإنسانيّ على التعصّب القوميّ. انظر: فدوى طوقان. 1993.

الرحلة الأصعب: سيرة ذاتيّة. عمان: دار الشروق، ص 65-83.
أمّا الكاتب غسان كنفاني، فقد كان اعتراض د. تسميرت عليه بصفته «عضواً في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والناطق باسم الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، كما أنّه كان قد تصوّر مع إحدى منقذات عمليّة مطار اللد عام 1972، الأمر الذي أثار غضب كثير من الإسرائيليين». انظر: ريمون مرگ، 1993
والمرآة منيب. 2012. (مصدر سابق).

42. تمّ نشر نسخة المنهاج المكتوبة عام 2007، والتي كانت لا تزال تتضمّن نصوص الأدبيين فدوى طوقان وغسان كنفاني في إطار الوجدتين الإلزاميتين، وقد أُشير إليه بأنّه «طبعة تجريبية». انظر المنهاج في الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/ArabicMigzar/TochniyotLimudim/Elyona/ArabicSifrutHide.htm

زياد وغيرهم، خاصّة في وحدة البجروت الإلزاميّة⁴³. كذلك فإنّ مضامين بعض الأشعار والقصص تجيب على مرجعيّات تاريخيّة وأيديولوجيّة وقوميّة، والتي لها الأثر الواضح في صياغة هويّة الطالب العربيّ الفلسطينيّ وتشكيلها⁴⁴، كما أنّها تجيب على ما ينصّ عليه القانون الدوّي من ملاءمة مادّة التعليم للخلفيّة الثقافيّة والاجتماعيّة للمتعلم. غير أنّ المشكلة في المنهاج تظهر في عدد النصوص ثمّ في عدد الساعات المخصّصة لهذا الأدب. إنّ تشكيل إمكانيّات الاختيار بالطريقة التي وردت في المنهاج من شأنه أن يكشف الطلاب على شعراء وكتّاب مهمّين، غير أنّ هذا الانكشاف يبقى محدودًا ولا يعدّ كافيًا. بل إن في استراتيجيّة الاختيار بالطريقة التي وردت في المنهاج خسارة كبيرة لنصوص مهمّة تقف هي وأعلامها علامة بارزة في الأدب الفلسطينيّ والمحليّ. فالطالب مثلاً، يتعلّم على مدى ثلاث سنوات ما بين 2-3 قصص فلسطينيّة إلزاميّة، حُصّصت لها 6 ساعات فقط⁴⁵! كذلك يتعلّم على مدى ثلاث

43. المطلوب من مادّة الشعر الحديث للوحدة الإلزاميّة الأولى وفق طريقة الاختيار التالي: (10) نصوص شعريّة (من أصل 20) منها (4) (من أصل 8) نصوص فلسطينيّة وهي: إبراهيم طوقان: «الحبثيّ الذبيح» أو: أبو سلمى: «ابنة بلادي»؛ محمود درويش: «أنا يوسف يا أبي» أو: محمود درويش: «ونحن نحبّ الحياة»؛ توفيق زياد: «نيران الجوس» أو: فهد أبو خضرة: «أيها القادم»؛ راشد حسين: «إلى أطفال بلادي» أو: سميح القاسم: «ليلاً على أبواب فديكو».

44. نضرب على سبيل المثال لا الحصر قصّة «مختار السّموعيّ» للكاتب محمّد نفاع التي تنطرق إلى فترة الحكم العسكريّ بعد النكبة والنزوح والتهجير، أو قصّة «بوابة مندلباوم» للكاتب إميل حبيبي التي تحدّث عن الحياة في إسرائيل ما بين 1967-1948، أو قصيدة «أنا يوسف يا أبي» التي يحيل فيها الشاعر محمود درويش إلى الرواية الفلسطينيّة بأسلوب ملحميّ، أو قصّة «زهور بيضاء بلون الثلج» للكاتب زكي درويش التي تندرج ضمن أدب الحداثة وتوظّف تقنيّات الحداثة بجدارة.

45. ورد توزيع القصص الفلسطينيّة في المنهاج وفق طريقة الاختيار كالتالي: أحمد حسين: «انهيار» أو: إميل حبيبي: «بوابة مندلباوم» (3 ساعات)؛ زكي درويش: «زهور بيضاء بلون الثلج» أو: محمّد عليّ طه: «النخلة المائلة» (ساعتان)؛ سعيد حورانيّة (كاتب سورّي): «أخي رفيق» أو: محمد نفاع: «مختار السّموعيّ» (ساعة واحدة). ويبدو إدراج الكاتب السوريّ حورانيّة مع الكاتب محمّد نفاع في

سنوات 4 قصائد فلسطينية خُصّصت لها 9 ساعات. وفيما يتعلّق بالمرحّية والمقالة فليس للمقالة أو المسرحيّة الفلسطينيّة وجود⁴⁶، كما أنّ المقالات المثبتة هي مقالات وظيفيّة لا تتعلّق بالأدب. وقد كان من الأجدى لو كانت المقالات أدبيّة أو نقدية هادفة، في الشعر أو المسرح أو الرواية، أو مقالات نقدية تتعلّق بنصوص أدبيّة تعلّمها الطالب، أو مقالات تعكس فنّ المقالة الفلسطينيّة الحديثة، خاصّة أن الطالب يتعلّم المقالات العلميّة والوظيفية في وحدة الفهم والتعبير، ولا حاجة لإدخال النصوص الوظيفيّة في مناهج الأدب! ثمّ أخيراً، بالنسبة للرواية، فالمطلوب دراسة روايتين من أصل أربع، من كلّ مجموعة رواية واحدة. والروايات هي: «الطريق» لنجيب محفوظ» أو: «ذاكرة الجسد» لأحلام مستغانمي من المجموعة الأولى؛ و«نهاية رجل شجاع» لحنا مينة: أو: «ظلّ الغيمة» لحنا أبو حنا من المجموعة الثانية. وفي طريقة الاختيار هذه يكون الاحتمال الوارد ألا يتعلّم الطالب رواية الأديب الفلسطينيّ حنّا أبو حنّا. وفي هذا الصدد يُطرح سؤال إشكاليّ يتعلّق بالدواعي والبواعث التي يتمّ بموجبها وضع النصوص؛ فكيف يتمّ اختيار نصوص بعينها دون غيرها في المناهج؟ هل يُراعى في اختيار النصوص التنوّع والغنى التاريخي والفكريّ فيها؟ ثم كيف تُبنى استراتيجية تقسيم النصوص

مجموعة واحدة وضرورة الاختيار بينهما غير مسوّغ هنا، بل غير منطقيّ، حين كان الأجدى أن تقابل قصّة الكاتب محمّد نفاع قصّة أخرى لكاتب فلسطينيّ، كي تكون إمكانيّة الاختيار أوسع بالنسبة للمعلّم وفائدة أكبر للطالب!

46. عدد المقالات والمسرحيات (6)، يختار منها المعلّم (3) نصوص على مدار ثلاث سنوات، هي: توفيق الحكيم: «براكسا» أو: توفيق الحكيم: «الطعام لكل فم»؛ الفريد فرج: «الزير سالم» أو: سعد الله ونوس: «مغامرة رأس المملوك جابر». أما المقالات فهي: محمد عليّ بدويّ: «تشجّع واعرف» أو: إمام عبد الفتاح إمام: «استنساخ الأجنّة».

إلى مجموعات يخضع فيها المعلّم والطالب إلى وجوب الاختيار؟ ما هي الحساسة الفاعلة التي تضمن توسيع دائرة الاختيار بحيث تكشف الطلاب على تنويعه من النصوص الغنيّة فكرياً ومضموناً؟
 نشير إلى أننا واعدون إلى أنّ حضور الأدب الفلسطينيّ ينبغي ألا يكون على حساب الأدب العربيّ ككلّ، ذلك أنّه يمثل جزئية من كليّة الأدب في العالم العربيّ، ولكن على الرغم من ذلك تظلّ للمجتمع العربيّ في إسرائيل خصوصيّة سياسيّة واجتماعيّة وتاريخيّة تلزمننا بتكثيف هذا الأدب والتشديد عليه أمام الطالب العربيّ.

ج. ماذا عن وحدة الأدب الثانية؟

تنبغي الإشارة إلى أنّ الوحدة الثانية في الأدب (الرابعة في البجروت) المثبتة في المنهاج على أنّها أساسيّة وإلزاميّة، والتي طالما أعلن وصّرح في المؤتمرات والاستكاملات والأيام الدراسيّة أنّها ستكون وحدة إلزاميّة، لم يُصادق عليها بعد، ولن يصادق عليها قبل أن يتقدّم طلاب الصفوف العاشرة لامتحانات البجروت عام 2015، وأنّ نصوصها - بشهادة كثير من معلّمي اللغة العربيّة في الحقل - هي أفضل بكثير من نصوص الوحدة الأولى التي جاء ذكرها أعلاه، من حيث المستوى الجماليّ والأبعاد والقيم والمضامين.

د. وحدات التخصّص

كذلك الأمر بالنسبة للوحدات الثالثة - الخامسة، والتي تسمّى «وحدات التخصّص»، هي أيضاً غير مصادق عليها بعد، ونصوصها لا تُدرّس لطلاب الوحدة الإلزاميّة، الذين يشكّلون عملياً الغالبية العظمى من

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

الطلاب العرب. وبالتالي، ما الفائدة وما الحكمة في وضع الوفرة من النصوص الأدبيّة والأسماء العربيّة والفلسطينيّة ضمن هذه الوحدات التي يُستبعد تدريسها؟

4. أدب لغة الأمّ بين مناهج اللغة العربيّة ومناهج اللغة العبريّة: دراسة مقارنة

1.4 المرحلة الابتدائيّة⁴⁷.

في استعراض مُقارن بين المنهاجين أورد الاستنتاجات التالية:

1. نقل مبنى منهاج اللغة العبريّة وترجمة قسم كبير من مضامينه وكتب التدريس الخاصّة به:

إن استعراضاً بسيطاً لمبنى منهاج اللغة العبريّة يدلّ على النقل شبه التام من منهاج العبريّة الصادر عام 2003. حيث يتشابه المنهاجان في المحاور والأقسام وفق التوزيعة التالية: تصوّر الفكريّ للمنهاج، نظريّة حول البيئة التعليميّة، مرّكبات التربية اللغويّة، الأهداف العامّة / التحصيلات المطلوبة، طرائق مقترحة في التعليم والتقييم.

غير أنّ الملفت للنظر أنّ أقساماً هامّة -إن لم تكن الأهمّ- أُسقطت من منهاج العبريّة بينما أثبتت في منهاج العبريّة مثل: أهميّة تدريس النصوص الأدبيّة، أنواعها، أسماء النصوص الأدبيّة المطلوبة والكتّاب، معايير لتأليف الكتب.

47. ساعتمد في الملاحظات والإشارات على النسخة الإلكترونيّة لمنهاج اللغة العبريّة للمدارس اليهوديّة، والمُتاح في الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_/Limudim/Chinuch_Leshoni

ونتساءل هنا: ألا ينبغي أن يكون لمنهاج اللغة العربيّة خصوصيّة معيّنة واختلافٌ يشي بخصوصيّة المجتمع والأفراد الذين نهدف إلى تدريسهم لغة الأم؟ وإذا كان التجديد في مناهج اللغة العربيّة مبنياً على النقل والترجمة، فلم لا يكون هذا النقل تامّاً؟ لم لا يثبت المنهاج جميع المحاور الواردة في منهاج اللغة العبريّة من حيث التشديد على البعد العربيّ والقوميّ والوطنيّ في اختيار نصوص الأدب، وفي إلزام المؤلفين بمرجعيّة واحدة في تأليف الكتب؟

2. إنّ المُستعرض لمناهج اللغة العبريّة في المدارس اليهوديّة في كافّة المراحل يلاحظ أنّ استراتيجيّة وضع المناهج تفتتح على توجّهين قيميّين: التوجّه المحليّ: اليهوديّ والصهيونيّ والقوميّ للغة العبريّة، يقابله التوجّه العالميّ الغربيّ الذي لا يتعلّق بالعبريّة فقط وإنّما - وبتأثير من النهج الأمريكيّ - هو توجّه تعدديّ، يهتمّ بالتعدديّة اللغويّة والتعدديّة الثقافيّة بشكل عام، في حين لا يولي المنهاج العربيّ في المرحلة الابتدائيّة أهميّة تُذكر للتوجّه الأوّل، أي ما يتعلّق بالبعد المحليّ والقوميّ. ويتجلى هذا الأمر من خلال النقاط التالية:

2.أ في ثبوت الأهداف في منهاج اللغة العربية ليس هنالك ذكر أو إشارة واضحة لتدريس اللغة العربية والأدب العربيّ كرافعة لتعزيز القومية والانتماء والهويّة إلّا في جملة: "تهدف التربية اللغويّة في المدرسة الابتدائيّة إلى «تنمية إنسان متنوّر معتزّ بلغته العربيّة وانتمائه» كما سبق وذكرنا. بينما نرى أنّ تدريس التراث الأدبيّ والثقافيّ للشعب الإسرائيليّ، بأوجهه الأربعة: الصهيونيّ والدينيّ والإسرائيليّ والغربيّ هو

مناهج الأدب العربي في المدارس العبرية في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

هدف مشترك في كل مناهج اللغة العبرية في المدارس اليهودية⁴⁸.
2.ب في مناهج اللغة العبرية ليس هنالك وحدة للأدب العربي، قديمه وحديثه، بينما يشدّد مناهج اللغة العبرية على تدريس الأدب كعالم له مميّزاته ويتطلّب أنماط استجابة خاصّة، وكأساس لسيرورة تدريس الأدب في باقي المراحل التدريسية. كذلك يشدّد على نصوص من المصادر العبرية، الكلاسيكية منها والحديثة⁴⁹، وعلى الغاية من تدريسها⁵⁰.
2.ج في مناهج اللغة العبرية ليس هنالك ثبت بأسماء النصوص الأدبية التي ينبغي تعليمها خلال المرحلة الابتدائية، من الصف الأول إلى السادس، بينما وردت هذه النصوص في المنهاج العبري⁵¹. كذلك وردت معايير النصوص الاختيارية التي ينبغي أن تجيب عنها النصوص في حال اختيار المعلمين لها⁵².

48. انظر هدف رقم 6 في أهداف منهج اللغة العبرية في الموقع: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/ChinuchLeshoni/matarot-leshony.htm

49. انظر: رשימות של כלל היצירות מן המקורות היהודיים – מדרש, אגדה ופיוט http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/YezirutSafrutLhorhaa/YezirutMamkorot.htm

كذلك انظر: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/sipur_makrai.htm

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/sipur_makrai.htm

50. انظر مقدّمة المنهاج تحت عنوان « הקדמה » في الموقع: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/Hakdama.htm

51. انظر قوائم النصوص وأسماء الكتاب المطلوبين تحت عنوان: [יצירות מומלצים](http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/Hakdama.htm); רשימת

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/YezirutSafrutLhorhaa/Mavo.htm

52. انظر: רשימות של יצירות ספרות להוראה לפי כיתות في الرابط:

2.د في منهاج اللغة العربيّة ليس هنالك ذكر لمعايير تأليف الكتب، أو إحالات لمحاوّر النصوص التي ينبغي أن تلتزم بها كتب التدريس بشكل متكافئ ومتناغم، بينما خصّص المنهج العبريّ فصلاً منفرداً لمعايير التّأليف ومحاوّر النصوص المطلوبة من مؤلّفي الكتب⁵³.

2.هـ في قسم التحصيلات المطلوبة يركّز منهاج العربيّة على تحصيلات التنوّر اللغويّ والمهارات اللغويّة التي ينبغي للطالب اكتسابها، ولا يولي أهميةً للتحصيلات المكتسبة من النصوص الأدبيّة، بينما ينصّ التحصيل رقم 6 و 7 في منهاج العبريّة على هذا الأمر⁵⁴.

1.4 المرحلة الإعداديّة:

صدر منهاج الأدب العبريّ المعدّل للمرحلة فوق الابتدائيّة للمدارس اليهوديّة عام 2007، وهو معدّ للمرحلتين الإعداديّة والثانويّة، ويشمل موادّ الصفوف السابعة حتى الثانية عشرة⁵⁵.

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/YezirutSafrutLhorhaa/A_B.htm

وكذلك: مباحر יצירות להוראה ולקריאה נוספת في الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/Yetsirot.htm

53. انظر فصل: ספרי לימוד (תכנינים לכתיבת ספרי לימוד) في الرابط:

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/SfreiLimud/Sfarim.htm

54. انظر ה'שג 6 في الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/sifrut.htm

انظر ה'שג 7 في الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni/olamot/mekorotYehudim.htm

55. انظر منهاج الأدب العبريّ للمرحلة الإعداديّة في موقع مناهج التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم:

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Safrut/

مناهج الأدب العربي في المدارس العربية في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

والحقيقة أن المقارنة بين المنهاجين تصعب في هذا السياق، بسبب البؤن الشاسع بينهما من حيث الجدة وصياغة الأهداف، والاهتمام بموضوع الأدب، والإحالة إلى أدب النخبة بل والتشديد عليه. فمع أن المدارس اليهودية تقوم أيضاً بتطبيق برنامج دمج المهارات - «שללחב"ת» في موضوع اللغة العبرية، كمنظومة جديدة ومهيمنة في التنوّر اللغوي وتهيئة الطلاب لامتحانات الدولية والقطرية، إلا أن هذا الأمر لا يأتي على حساب الأدب، وإنما هنالك أهداف وخطوط واضحة لمنهاج الأدب، أهمها كما قلنا، العمل على حثنة المنهاج عام 2007 وتدعيمه بنصوص مستقاة من بيئته وتراثه وثقافته.

يقسم المنهاج النصوص الأدبية إلى إلزامية واختيارية، ويظهر جلياً أن النصوص الإلزامية المثبتة هي بمعظمها للكتاب اليهود القوميين، أمثال: حاييم بياليك، يوسف عجنون، شاؤول تشرنحوفسكي، راحيل، وغيرهم. كذلك فقد تم إثبات ألوان النصوص ومواضيعها ومحاورها والغاية من تدريسها، ومرّة أخرى، يظهر التوجّه إلى الأدب العبري المحلي وإثبات نصوص من المصادر الصهيونية والقومية جلياً⁵⁶.

1.4 المرحلة الثانوية⁵⁷

فيما يلي أورد أبرز أوجه المقارنة بين منهاجي الأدب للمدارس العبرية

Mavo/PetachDavar.htm

56. انظر فصل: «פירוט היצירות לכיתות ז, ט» في الرابط:

http://meyda.education.gov.il/files/Tochniyot_Limudim/Safrut/toch79C.pdf

57. منهاج الأدب للمرحلة الثانوية في المدارس العبرية مُتاح في الرابط التالي: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Mazkirut_Pedagogit/Sifrut/TochniyotLimudim

والعربيّة:

1. وحدتا أدب إلزاميّتان مقابل وحدة واحدة:

يُدرّس موضوع الأدب في المدارس اليهوديّة بمستوى وحدتين إلزاميّتين في البجروت، بينما لا يزال موضوع الأدب يدرّس في المدارس العربيّة بمستوى وحدة واحدة فقط. وكانت قد بُذلت مساع عديدة وجهود من أجل المصادقة عليها، إلا أنّ هذا لم يتحقّق بعد. وقد سبق وذكرت أنّ مادة الوحدة الثانية في الأدب (الرابعة في البجروت) هي أفضل وأعمق بشهادة الكثير من معلّمي اللغة العربيّة، غير أنّ قرار وزارة المعارف بهذا الصدد كان أنّ المصادقة على هذه الوحدة منوط بنتائج الطلاب في امتحانات بجروت وحدة الأدب الأولى الجديدة، التي بدأ العمل بها هذا العام وسيُمتحن الطلاب فيها عام 2015!

2. منذ عام 1981 لم يتغيّر منهج الادب في المدارس العربيّة ولم يعدّل، بينما تغيّر منهج الأدب في المدارس العبريّة عام 2000، 2003، و2007. ويعمل القائمون على حتلنته بين الحين والآخر. يحتوي المنهاج على خمس وحدات تعليميّة، اثنتان منها، كما ذكرنا إلزاميّتان، كذلك يحتوي المنهاج على 533 عملاً أدبيّاً محليّاً وعبريّاً و مترجمًا. كما أنّ استعراضاً لمبنى المنهاج العبري، عدد النصوص وأنواعها، يشير إلى منهج غني، ذي مبنى تاريخي متدرّج ومرّكب، ابتداء من أدب القرون الوسطى وحتى الأعمال الأدبيّة المعاصرة. كذلك يثبّت المنهاج أبرز الأسماء اليهوديّة، كما سبق وذكرنا، أمثال عجنون وبياليك، ويتطرّق لنصوص وأحداث تسهم في تشكيل الهويّة والحسّ الوطني والقوميّ مثل «الكارثة والبطولة» و«حروب

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

إسرائيل⁵⁸. ولذلك يمكن القول إنّ المنهاج يجب عن أهداف التعليم المنصوص عليها في القانون الدوليّ من حيث ملاءمة النصوص ومناسبتها للخلفيّة الاجتماعيّة والثقافيّة للطلاب اليهود، ومن حيث سعة الاختيار بين النصوص.

3. النقل المبتور والترجمة المنقوصة مرّة أخرى:

مرّة أخرى، نصدّم بإشكاليّة نقل منهاج الأدب العربيّ للمرحلة الثانويّة لمبنى المنهاج العبريّ وترجمته لمضامينه، حيث يتشابه المنهاجان في تصوّر الفكريّ للمنهاج، وفي توزيعهما الموادّ على خمس وحدات أدب. كذلك يشمل المنهاجان منهج التخصص، وهو عبارة عن ثلاث وحدات أدب إضافيّة (الوحدة 3،4،5) وفق التوزيعة التالية⁵⁹:

الوحدة الثالثة: تُدرّس موضوعة داخليّة في المدرسة بحسب اختيار المعلّم والطلاب / **الوحدة الرابعة:** تُدرّس مختارات من الأدب العربيّ والأدب العالميّ / **الوحدة الخامسة:** تُدرّس موضوعة اختيارية من بين أربع موضوعات.

وتظهر الإشكاليّة في مادّة **الوحدة الخامسة** ومواضيعها؛ حيث تمّ إثبات ستّة محاور يتم اختيار محور واحد منها في منهاج العبريّة، بينما أُثبتت أربعة محاور وأُسقط موضوعان في منهاج الأدب العربيّ، وهما

58. جاء في أهداف منهاج العبريّة: «العلمكث الزيقا لمورشت התרבותית ולזהות היהודית- ישראלית، כפי שהן באות לידי ביטוי בספרות העברית על ריבוי פניה ורבידה הלשוניים בתקופות שונות».

59. انظر نفس التقسيم في منهاج الأدب العربيّ في الرابط السابق.

الموضوعان المقابلان لموضوعي: "الكارثة والبطولة" و«الفنّ الشعريّ» في المنهاج العبريّ⁶⁰!

ومرّة أخرى يتبادر السؤال: إذا كان النقل والترجمة استراتيجيّة معتمدة في وضع مناهج اللغة العربيّة، فلم لا يتمّ نقل كلّ المضامين؟ ولم لا تُخصّص وحدة خاصّة لأدب النكبة والرواية الفلسطينيّة؟ وما الغاية من إسقاط محاور أساسيّة وحيويّة من هذه المناهج؟

5. بين مناهج اللغة العربيّة في إسرائيل ومناهج اللغة العربيّة في الدول العربيّة:

حاولت استعراض مناهج الأدب العربيّ في الدول العربيّة بما استطعت تحصيله من الشبكة أو من بعض الأصدقاء. وقد تحصّلت على مناهج كلّ من: السلطة الفلسطينيّة، قطر، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا والمغرب. وفيما يلي بعض الملاحظات:

1.5 إشكاليّة إعداد المناهج وتصميمها:

في هذا السياق يتبادر السؤال: من الذي ينصّ على مبادئ المناهج؟ ومن يقرّ أهدافها وبنودها؟ وما هي مرجعيّة هذه الأهداف والتصوّرات؟ نلاحظ أن هنالك إشكاليّة في منهجيّة تصميم المناهج الخاصّة بالأقلّيّة

60. انظر موضوعات الوحدة الخامسة في منهاج الأدب العبريّ على الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Mazkirut_Pedagogit/Sifrut/TochniyotLimudim
انظر موضوعات الوحدة الخامسة في منهاج الأدب العبريّ (نسخة 2012)، الفصل الثالث: منهج التخصّص في الأدب (الوحدات التعليميّة 3-4-5)، ص71-65. أو في النسخة التجريبيّة (2007) المتاحة على الرابط: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/ArabicMigzar/TochniyotLimudim/Elyona/ArabicSifrutHide.htm

العربية في وزارة التربية والتعليم، حيث لا تنبعث أسسها العامة أو مبادئها من أية مرجعية وطنية عليا منصوصة، وإنما تكتب بأغلبها من خلال رؤية أعضاء لجان التوجيه الخاصة بالموضوع، والتي قد لا تعتمد الشفافية في اختياراتها أحياناً، كما تُكتب بروح مناهج اللغة العربية للمدارس اليهودية كما رأينا. بينما تنبثق مناهج التعليم للمدارس العربية مثلاً، من مرجعيات عدّة منها: وثيقة استقلال دولة إسرائيل، قرارات وتقريرات لجان التربية في الكنيسة، قرارات لجنة دفرات، وغيره. كذلك نرى أنّ الأسس العامة لبناء المناهج المدرسية، وبضمنها مناهج اللغة العربية في كثير من الدول العربية تنبثق- إضافةً إلى الدستور الذي هو القانون الأسمى للأمة- من ميثاق وطني أو قومي مُقرّر من الدولة نفسها، يتضمّن المبادئ الأساسية والغايات الكبرى المتوخّاة من منظومة التربية والتعليم⁶¹. بينما لا يوجد هناك

61. على سبيل المثال: جاء في منهاج السلطة الفلسطينية: «تنبثق الأسس العامة لمنهاج السلطة الفلسطينية لغة العربية وأدابها من: الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمدّ مبادئها من إرثه الثقافي العامّ المتمثّل في دينه، وقيمه، وعاداته، ومن وثيقة إعلان دولة فلسطين (1988). انظر: "الخطوط العريضة لمنهاج اللغة العربية وأدابها (للسفوف 12-1)». إعداد: الفريق الوطني لمبحث اللغة العربية وأدابها، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمناهج (مركز تطوير المناهج)، 1999، ص11.

كذلك تنبثق الأسس العامة لمنهاج اللغة العربية في المغرب من «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، الذي يشكّل تصوّراً شاملاً للإصلاح التربوي، بضمّنه مكانة اللغة العربية التي تنبذ في مقدّمة الأولويات في النظام التعليمي باعتبارها اللغة الرسمية في البلاد، واعتبار العمل على «تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحاً وطنياً». انظر: موقع وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية، «الإصلاح التربوي»، «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، المجال الثالث: الرفع من جودة التربية والتكوين»، «الدعامة التاسعة»، المادّة 110-113. على الرابط: http://www.men.gov.ma/Lists/Pages/charte_espace_3_ar.aspx

وفي سوريا تمّ اعتماد وزارة التربية والتعليم السورية مشروع بناء مناهج التدريس وكتب التدريس وفق «وثيقة المعايير الوطنية للتعليم وبضمنها المناهج» (2006)، من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، لتعدّ هذه المعايير مرجعيةً للمؤسسات التربوية، تتوضّع من خلالها الأهداف التعليمية، والمسؤوليات

ميثاق وطني أو قومي مُقرّ من مؤسسات المجتمع العربيّ في إسرائيل، يستند إليه واضعو المناهج العربيّة. وعليه، ينبغي أن تشترك الهيئات الفاعلة في المجتمع العربيّ في إسرائيل، مع الجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم في وضع المناهج كافة، بضمنها مناهج اللغة العربيّة. وهناك جهات ومؤسسات وهيئات خاصّة بالأقلية العربيّة في إسرائيل كقيلة بأن تشكّل جهازًا موحدًا، يعمل على اقتراح سياسات وخطط وأهداف مناهج التعليم، بما يتوافق مع أهداف التعليم في الوسط العربيّ. من هذه المؤسسات: مجمع اللغة العربيّة في حيفا⁶²، لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ⁶³، اللجنة القطريّة للسلطات المحليّة، أقسام اللغة العربيّة في الكليات والجامعات، لجان أولياء الأمور، معلّمون في الحقل، رجال تربوية وغيره.

2.5 معايير وضع كتب التدريس ومواصفاتها:

كتاب التدريس هو ترجمة لمبادئ المنهاج في الحقل، وأداة مركزية للرفع

والأدوار، كما تكون أساسًا في الحكم على مدى الإنجاز وجودته، وإطارًا للمساءلة والمحاسبة".
انظر: "المعايير الوطنية والأهداف التربوية للتعليم في الجمهورية العربية السورية" على الرابط:
<http://www.abdallah-y.com/maayeer.htm>
62. نشير إلى دور مجمع اللغة العربيّة في حيفا في المحافظة على اللغة العربيّة وتعزيزها بين طلاب المدارس، عن طريق الفعاليّات التربويّة واللغويّة التي تقام في المدارس، بإدارة مرشدين ينتدبهم المجمع للعمل على هذا الموضوع بشكل خاصّ.
63. أشير أيضًا إلى وثيقة «أهداف التربية والتعليم لدى المجتمع العربي-ال فلسطيني في إسرائيل»، الصادرة عن المجلس التربويّ المنبثق من لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ، والتي تنصّ في إحدى بنودها على: «تعزيز مكانة اللغة العربية قراءة وكتابة وحديثًا، على مستوياتها المختلفة، من أجل التعبير بها كلغة هوية وانتماء وتواصل، وكوسيلة للإبداع الثقافيّ والبحث العلميّ، وذلك من خلال توفير بيئة لغويّة غنيّة وداعمة».

من جودة التعليم. وعادةً ما يهتم المعلمون بكتاب التدريس، يتداولون ويخبرون به أكثر من المناهج نفسه. وكما سبق وأشرنا، تفتقر المناهج العربيّة إلى قسم خاصّ لمواصفات كتب التدريس المطلوبة، بينما ترد هذه المواصفات في بعض مناهج الدول العربيّة التي تسنّى لنا الاطلاع عليها⁶⁴.

3.5 التحصيلات المطلوبة أو المستويات المعيارية للمناهج:

في السنوات الأخيرة، تنامي الاهتمام بما يسمّى «التحصيلات المطلوبة من الطلاب» في نهاية كل مرحلة تعليمية، أو ما يسمّى أيضًا «المستويات المعيارية للمناهج الدراسية». وهي التحصيلات التي تصف ما يجب أن يصل إليه الطالب من معارف ومهارات وقيم لكل مادة من المواد

64. في مناهج السلطنة الفلسطينية مثلاً، هنالك قسم خاص لمواصفات كتب اللغة العربية لمراحل التدريس الثلاث، حيث تأخذ هذه المواصفات بما ورد في الخطوط العريضة للمناهج، وتتطرق إلى تفاصيل أخرى في منهجية طباعة الكتب، كوضع الأهداف الخاصة من تدريس كل مهارة، والتدرج في المحتوى، ووضع مسرد بالمفردات والتراكيب، وغيره من التعليمات. انظر: «الخطوط العريضة لمناهج اللغة العربية وآدابها (للسفوف 1-12)، السلطنة الفلسطينية، (مصدر سابق)، ص 97-95.

وفي المغرب هنالك ما يسمّى: «دفتر التحمّلات الإطار المتعلّق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية»، والذي يحدّد «المواصفات التربوية والبيداغوجية والقيمية والتقنيّة والفنيّة والتنظيمية والمسپرية لتأليف الكتب المدرسية وطبعتها وتوزيعها، والتي تأخذ بعين الاعتبار المستوى الدراسي وخصوصيات كل مادة دراسية على حدة. كما يتطرق هذا الدفتر إلى مواصفات مرشد المعلم أو ما يسمّى «دليل الأستاذ».

انظر: «دفتر التحمّلات الإطار المتعلّق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية للتعليم الابتدائيّ للموسمين الدراسيّن 2013-2014 / 2014-2015». المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنيّة والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. مديرية المناهج، أكتوبر، 2011. ص 2، 9.

وفي سوريا أصدرت وزارة التعليم ما يسمّى «أدلة التأليف»، وهي مخطّطات موضوعة لتأليف الكتب الدراسية، تنبثق بدورها من المعايير الوطنيّة.

انظر تصريحات وزير التربية في سوريا تحت عنوان: «وزير التربية: تعديل المناهج هو الإنجاز الأضخم في تاريخ الوزارة- 2010» في الرابط: [http://syrianteachers.org/ar/news/edu-](http://syrianteachers.org/ar/news/edu-news/227-2010-03-25-22-47-54)

الدراسيّة. وتنصّ مناهج عدد من الدول العربيّة على قائمة التحصيلات التي ينبغي على الطالب أن يستوفيهها في كافة المراحل، في حين تفتقر مناهج الأدب في المدارس العربيّة لنواتج التعليم المطلوبة، باستثناء مناهج المرحلة الابتدائيّة⁶⁵.

4. عدد حصص اللغة العربيّة:

نستطيع القول إنّ عدد الحصص المكرّسة لتدريس اللغة العربيّة للمرحلتين الابتدائيّة والإعداديّة لا بأس به، إذ ازداد عدد الحصص في السنوات الأخيرة استجابةً لبرنامجي «الأفق الجديد» (שדח קדוד) للمرحلة الابتدائيّة، وبرنامج «دمج المهارات» (שלח"ג) للمرحلة الإعداديّة، وإن كانت الغاية الأساسيّة من زيادة عدد الحصص هي تهيئة الطلاب بشكل أفضل للامتحانات القطريّة والدوليّة. تبقى الفجوة

65. في مصر مثلاً، أعدت وزارة التربية والتعليم عام 2003، مستويات معيارية لمناهج التعليم المختلفة وبضمنها مناهج اللغة العربيّة من المرحلة الابتدائيّة حتى الثانويّة.

راجع: سفيان محمّد العثمانة. 2008. بناء وتطبيق قائمة مستويات معيارية لتقويم تعلّم التلاميذ في مبحث اللغة العربيّة في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الأساسيّة. (رسالة ماجستير) في ا. غزّة: جامعة الأزهر، قسم المناهج والتدريس، ص112.

وفي قطر، قامت «هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم في قطر» عام 2004، بوضع ما يسمى «معايير المناهج الوطنيّة القطريّة» في أربع موادّ: اللغة العربيّة، اللغة الإنجليزيّة، الرياضيات والعلوم.

انظر: موقع المجلس الأعلى للتعليم في قطر، مادّة: «الهيئات والمكاتب»، «هيئة التعليم»، «المكاتب»، «مكتب معايير المناهج» على الرابط: <http://www.sec.gov.qa/Ar/SECInstitutes/EducationInstitute/Offices/Pages/CurriculumStandardsOffice.aspx>

وفي الجزائر، أصدرت وزارة التربية الوطنيّة ما يسمّى «الترجّح السنويّ للتعلّقات» الذي ينصّ على الكفاءات الختاميّة للطلاب في مادّة اللغة العربيّة.

انظر مثلاً: «الترجّح السنويّ للتعلّقات - مرحلة التعليم الابتدائيّ - مادّة اللغة العربيّة، 2011». الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة، وزارة التربية الوطنيّة، مديريّة التعليم الأساسي، اللجنة الوطنيّة للمناهج، جوان، 2011.

وكذلك الترجّح السنويّ للتعلّقات مرحلة التعليم الابتدائيّ - مادّة اللغة العربيّة» جوان 2012، على الرابط: http://www.4shared.com/get/_EFtLlpF/_2012_1_5.html;jsessionid=

1F0B4AADA3E7D8FD8CC59113BEDB0032.dc323

مناهج الأدب العربي في المدارس العربية في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

الشاسعة في عدد الحصص في المرحلة الثانوية. حيث لا يزال طالب المرحلة الثانوية يعاني من نقص في حصص اللغة العربية، وما زال المعلم يعاني من عدم تمكنه من استكمال المادة مع طلابه، وعدم الوصول بهم إلى تذوق نصوص الأدب والاستمتاع بمضامينها بالشكل الكافي.

فيما يلي قائمة بمعدّل حصص اللغة العربية في البلاد وبعض الدول العربية، يقابله ما نصّت عليه توصيات لجنة دفرات عام 2005، حول عدد الحصص المستحقّة لكلّ مرحلة تعليميّة⁶⁶:

الدولة	ابتدائية	إعدادية	ثانوية
إسرائيل: الوسط اليهودي	6-8	5-7	5-7
إسرائيل: الوسط العربي	6	5	3-4
قطر	5-6	5	5
لبنان	6-7	6	4-6
الجزائر	8	4-5	4-6
مصر	6	9	6

ما نصّت عليه لجنة دفرات عام 2005:

عدد الحصص الموصى بها لتدريس لغة الأم	الأول- الثالث	الرابع- السادس	السابع- التاسع	العاشر- الثاني عشر
6-8 ساعات	6-8 ساعات	6-7 ساعات	9-10 ساعات	5-6 ساعات

66. انظر: رابط تقرير لجنة دفرات: [http://cms.education.gov.il/educationcms/units/Ntfe/](http://cms.education.gov.il/educationcms/units/Ntfe/HdochHsofi/DochSofi.htm)

[HdochHsofi/DochSofi.htm](http://cms.education.gov.il/educationcms/units/Ntfe/HdochHsofi/DochSofi.htm)

המלצות 1.7.2 (סעיף 6).

خلاصة:

1. تعكس مناهج اللغة العربية في المدارس العربية، والأهداف التعليمية والخطط والبرامج الدراسية وكتب التدريس المنبثقة عنها، تعكس بصورة جلية سياسة وزارة التربية والتعليم في إسرائيل في سعيها إلى إفراغ اللغة العربية من مقوماتها القومية والهوياتية والأيدولوجية، وتمييع عملية تدريسها في حصر دورها وقيمتها في الجانب الوظيفي والتواصلي فقط.
2. ما زال جهاز التعليم العربي في وزارة التربية والتعليم - إدارياً ومهنيًا - لا يقوم بالدور المنوط به فيما يتعلق بمنظومة تدريس موضوع اللغة العربية، كلغة أقلية قومية لها الحق في المحافظة على هويتها الجمعية وإرثها التاريخي والثقافي، كما هو الحال في موضوع اللغة العبرية في المدارس اليهودية، أو اللغة العربية في العالم العربي⁶⁷.
3. تخضع مناهج اللغة العربية وآدابها وكتب التدريس وأساليب التدريس المنبثقة عنها لمنهجية الامتحانات الدولية والقطرية. وهي منظومة التعليم الجديدة التي نقلت عملية التدريس من عملية تعليم المضامين والتربية للقيم والمثل والتاريخ والأيدولوجيا، إلى تقديم النص بوصفه استعمالاً لغوياً وخطابياً وحقلاً لاستخراج المفاهيم الشكلية والأدوات الأسلوبية؛ ومن مبدأ محاسبة المعلم على كفاءته وقدرته على تحقيق الأهداف التعليمية، إلى مساءلته عن تحصيلات

67. راجع: محمد أمارة، عبد الرحمن مرعي. 2004. سياسة التربية اللغوية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. بيت بيرل: مركز الأدب العربي في كلية بيت بيرل، كفر قرع: دار الهدى، ص171.

الطلاب ومحاسبته على نسبة المعدلات النهائية في الامتحانات القطرية والدولية.

4. ما زال المعلم في المدارس العربية منقذاً لسياسات مقررة، لا يملك أن يعترض عليها أو يغيّر فيها، كما أنه ليس عنصرًا فاعلاً ومؤثرًا في سيورة التربية والتعليم، على عكس ما تنص عليه نظريات التربية والتعليم. الأنكى من ذلك، أنه رغم ما يبذله المدرس من جهود في صقل قدرات الطالب وتهيئته لكل ما تطلبه الوزارة وتمليه عليه، إلا أن الطالب العربي ما زال يعاني من ضعف في كفاياته اللغوية، وبطء وتيرته في إتقان اللغة العربية، و نفوره من قراءة النصوص الأدبية وغير الأدبية، كما لا زالت نتائج الامتحانات الدولية والقطرية التي تبذل من أجلها جلّ الجهود متدنية.

5. إن أهداف واستراتيجيات تدريس اللغة العربية وآدابها المعمول بها اليوم في وزارة التربية والتعليم تتناقض مع ما ينص عليه القانون الدولي حول حقّ التعلّم لدى الفرد؛ ولا زالت لا تجيب على أسسه الأربعة الهامة: التكيف أو الموافقة - (daptabilityA)، ويعني الحقّ في الحصول على مضامين التعليم وفقًا لاحتياجات الطلاب والطالبات، وفي ضوء الخلفية الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها؛ المتاحية (Availability)، ويعني الحقّ في توافر مؤسّسات تعليمية وبرامج ومناهج دراسية متاحة؛ المنالّية أو سهولة الوصول (Accessibility)، أي حقّ المساواة في الوصول لتلك المؤسّسات والبرامج التعليمية؛ أما الأخير فهو المقبولية، (Acceptability) ويعني الحقّ في الحصول على تعليم كفيّ ومقبول، سواء من حيث

مضمون المادّة أو الأسلوب.

6. إنّ سياسة تدريس الأدب المعمول بها اليوم في وزارة التربية والتعليم، تعيدنا إلى الناقد الفرنسيّ تزفيتان تودوروف صاحب نظريّة البنيويّة، الذي خرج بكتابه الشهير: **الأدب في خطر** عام 2007، ولاحظ أنّ عدوى «البنيويّة الشكلية» قد انتقلت من النقاد والباحثين إلى معلّمي التعليم الثانويّ وأساتذة الجامعات، حيث أفرطوا في تعليم التلاميذ والطلاب أساليب التحليل ومناهج البحث في الأدب على حساب النصوص ورسائلها ومعانيها. وهذا نقص كبير أفرزته الدراسات البنيويّة عن غير قصد من روادها، من بينهم تودوروف نفسه، ونجم عن ذلك جهل عارم في صفوف الطلاب للأدباء والنصوص الكبرى التي أحدثت طفرات عظمي ليس في تاريخ الأدب فحسب، بل في تاريخ الإنسانية جمعاء. وينتقد تودوروف طريقة قراءة القصائد و تدريس الروايات في المدارس التي باتت لا تسوق إلى التفكير في الوضع الإنسانيّ والفرد والمجتمع، والحب والكرهية، والفرح واليأس، بل للتفكير في مفاهيم نقدية تقليدية أو حديثة. ولذلك يوضح تودوروف في كتابه وينصّ على أنّ الأعمال الأدبية تحيا دائماً ضمن سياق، وفي حوار معه، وأنّه لا ينبغي للوسائل أن تصير غاية، ولا التقنيّة أن تنسينا هدف الممارسة، بل لا بدّ من التساؤل عن القصدية النهائية للأعمال الأدبية التي نراها جديرة بالتدريس⁶⁸.

68. انظر: تزفيتان تودوروف. 2007. **الأدب في خطر**. (ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي). الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ص15.

7. إنَّ سياسة إضعاف منزلة الأدب في عمليّة التدريس، وتغييب النصّ الأدبيّ وإقصائه وإهمال مضامينه من المعاني والقيم التي يجسّدها، خاصّة الوطنيّة والوجدانيّة والقوميّة، ستؤدّي في النهاية إلى تجهيل الطالب العربيّ وسلخه عن موروته الأدبيّ وإقصائه عمّا يحمله هذا الإرث من رواية تاريخيّة وقيم وجدانيّة، وبالتالي سيؤدّي إلى نشوء أجيال عقيمة، جاهلة بموروثها وبهويّتها الوطنيّة والمجتمعيّة. وهذا ما ينبغي الوقوف عنده مليّاً، والعمل على دحضه وإيقافه!

توصيات:

1. التعامل مع المناهج المُعدّة للوسط العربيّ كمنظومات لها خصوصيّتها وحاجاتها المستقلّة (بحيث تنبثق من الثقافة العربية وتهدف إلى ترسيخ الهوية العربية الفلسطينية والذاكرة الجماعية)، وكتابة المناهج والكتب التعليميّة وفق احتياجات الطالب العربيّ بشكل أصيل ومباشر، وتجنّب النقل الحرفيّ والترجمة عن المناهج العبريّة.
2. وجوب العمل على إعادة النظر في مناهج الأدب ومضامينها، وإعادة الاعتبار للنصّ الأدبيّ، والنظر إليه بما يحمله من بنيات داخلية وقيم جماليّة وفنيّة وذوقيّة، أكثر من التركيز على تقسيمه إلى فقرات ومعرفة أدوات الربط فيه وكتابة عناوين أخرى له، وغيره من هذه المهارات.
3. تكثيف حضور الأدب العربيّ الفلسطيني في المناهج، بروافده واتجاهاته وألوانه الأدبيّة المختلفة، واختيار نصوص لأعلام بارزين يعكسون هويّة هذا الادب وجماليّاته. كذلك ينبغي أن يحظى الكتاب الفلسطينيّون بنسب حضور ملائمة وكفيّة في كافّة المناهج التعليميّة، وبما يتلاءم مع القانون الدوليّ من حيث توفر النصوص وملاءمتها للخلفيّة الاجتماعيّة والثقافيّة.
4. إعادة الاعتبار لدور المعلّم ولكفاءته في تدريس مادّة اللغة العربيّة ودوره في تنمية الذوق الأدبيّ، وتنشئة أجيال تعزز بلغتها. كذلك تأهيله تأهيلاً جذريّاً في تحليل النصّ الأدبيّ وتدريسه من خلال دورات الاستكمال والأيام الدراسيّة. وبالتالي، تأهيل الطلاب لفهم النصّ واستنتاج أبعاده الثقافيّة والرمزيّة والجماليّة، والدخول في

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

حوار معه واتخاذ موقف منه.

5. تشكيل جهاز من هيئات ومؤسسات رسميّة فاعلة في المجتمع العربي، يعمل على اقتراح السياسات والخطط والاستراتيجيّات الخاصّة بالمناهج، بما يتوافق مع أهداف التعليم في الوسط العربيّ داخل إسرائيل. مثل: مجمع اللغة العربيّة، لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ، المجلس التربوي العربي، اللجنة القطريّة للسلطات المحليّة، أقسام اللغة العربيّة في الكليّات والجامعات، أكاديميون ورجالات تربوية، لجان أولياء الأمور وغيره. هذا الجهاز ينبغي أن يكون شريكاً لجهاز التربية والتعليم في صياغة فلسفة مناهج اللغة العربيّة، تحديد أهدافها، اختيار محتوياتها، تقرير أنسب المواد التعليميّة، اقتراح طرق التعليم و التعلم وتحديد طرق التقييم.
6. زيادة عدد الساعات المخصّصة لموضوع اللغة العربيّة في المدارس العربيّة وكفافة المراحل.
7. المراجعة المستمرّة للمناهج، وتشجيع البحث العلميّ التقويميّ الذي يرصد المناهج من حين لآخر وبيقيها تحت المجهر.
8. الإفادة من مناهج اللغة العربيّة المستحدث والمُعدّل منها في بعض الدول العربيّة، باعتبارها نوعاً من الامتداد الثقافيّ والتربويّ للأقليّة العربيّة في إسرائيل.
9. إقامة المؤتمرات والندوات التي تعمل على تقويم المناهج وتحديثها من حين لآخر.
10. إرفاق المناهج بقائمة التحصيلات المطلوبة لكفافة المراحل التعليميّة.
11. وضع معايير واضحة لتأليف كتب التدريس، تقدّم دليلاً واضحاً

للمعلم وتوفّر توحيدًا واتّساقًا في التأليف، تصف ما يجب أن يكون عليه كتاب التدريس من أهداف ونصوص ومضامين ومهارات وأسس تقييم وتقويم، كما تمثل أساسًا للمحاسبة والمساءلة في حال لم يجب الكتاب على المعايير المطلوبة.

12. إعادة موضوع تدريس الخطّ للمرحلة الابتدائية، لما لهيمنة الكتابة المحوسبة والتعليم المحوسب من مخاطر في إهمال الحرف العربيّ وفقدان هذا الفنّ من إرثنا وتراثنا. وكذلك لما للخطّ العربيّ من أثر في تنمية قوة الملاحظة والحكم، وإجادة الذوق السليم، والسرعة في الكتابة، وتقدير الفنون الجميلة.

13. إعادة موضوع المحفوظات على الأقلّ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، لما أحدثه غياب المحفوظات من تأثير سلبيّ أضعف ذاكرة الطلاب وأخلّ بثقافتهم، ولما للمحفوظات من آثار إيجابية على الطالب في تنمية الخيال وتقوية الحفظ والتذكّر، وتوسيع المعلومات اللغوية، وتعويدهم النطق الصحيح والإلقاء الجيّد وحسن تمثّل المعاني، وغرس الانتماء الوطني والقومي والدينيّ في نفوسهم، وتنمية الذوق الموسيقيّ.

14. تغيير منهج اللغة العربية وأدائها للمرحلة الإعدادية ودعمه بنصوص حديثة وملائمة.

15. بناء وحدة تعليمية للتعبير الشفهيّ للمرحلة الثانوية، بكل ما تتطلبه من موارد وميزانيات ومضامين، وإدخال قسم التعبير الشفهيّ في امتحانات البجروت في المرحلة الثانوية، أسوةً بموضوع العبريّة والانجليزية (Oral).

8. مقترحات لأبحاث إضافية مستقبلية:

1. دراسة مناهج اللغة، القواعد والتعبير في اللغة العربيّة، ومدى نجاعتها وملاءمتها.
2. تقييم محتوى النصوص الأدبيّة المقرّرة في كافّة المناهج ومدى ملاءمتها ونجاعتها بالنسبة للطالب.
3. دراسة تقييميّة لمحتوى كتب التدريس المصادق عليها لكافة مراحل التدريس.
4. دراسة متعمّقة لمناهج تدريس اللغة العبريّة في الوسط اليهوديّ.
5. دراسة لمناهج تدريس اللغة العربيّة في الوسط اليهوديّ.
6. دراسة تقييميّة ومدى مراعاة معلّمي اللغة العربيّة لأهداف تدريس الأدب، وبضمنها الجانب الوجدانيّ، القوميّ والوطنيّ.
7. دراسة موضوعيّة ومتعمّقة لأهميّة تدريس موضوعي الخطّ والمحفوظات لمناهج التعليم والمدارس.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم عطا. 1986. طرق تدريس اللغة العربية والدينية. القاهرة: مكتبة النهوض العربية.
- أبو خلدون ساطع الحصري. 1985. في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إياد عبد الجواد. 2012. "معايير الجودة الشاملة في تدريس النصوص الأدبية لدى معلّمي الصف العاشر الأساسي بمحافظة غزة وتصور مقترح لتطويرها". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 26 (8)، 2012، ص 1885-1884.
- ترفيطان طودوروف. 2007. الأدب في خطر. (ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي). الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- جودت سعادة، عبد الله إبراهيم. 2001. "تنظيمات المناهج وتخطيطها وتطويرها". عمان: دار الشروق.
- حبيب بولس. 1991. "الأدب العربي الفلسطيني في مناهج تدريس اللغة العربية في إسرائيل". في: محمد حبيب الله، عطا الله قيطي (مُعدّان). 1991. التعليم والأقلية العربية في إسرائيل: قضايا ومطالب. وقائع مؤتمر التعليم العربي الثالث - شفاعمرو (10.07.1989). حيفا: مطبعة الكرمة، ص 97-89.
- رشدي طعيمة، محمد مناع. 2000. تدريس العربية في التعليم العام: نظريات وتجارب. القاهرة: دار الفكر العربي.
- سفيان محمد العثامنة. 2008. بناء وتطبيق قائمة مستويات معيارية لتقويم تعلّم التلاميذ في مبحث اللغة العربية في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الأساسية. (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر، قسم المناهج وطرق التدريس.
- عبد الفتاح حسن البجة. 1999. أصول تدريس العربية: بين النظرية والممارسة. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مناهج الأدب العربي في المدارس العربية في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

فدوى طوقان. 1993. **الرحلة الأصعب: سيرة ذاتية**. عمان: دار الشروق.

محمد أمارة، عبد الرحمن مرعي. 2004. **سياسة التربية اللغوية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل**. بيت بيرل: مركز الأدب العربي في كلية بيت بيرل، كفر قرع: دار الهدى

محمود زهني. 1979. **تذوق الأدب: طرقه ووسائله**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمود زهني. 1967. **اللا أدب**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

نبيلة سعيد الأستاذ. 2006. **تحليل كتاب النصوص والمطالعة للصف الأساسي في ضوء معايير الأدب الإسلامي**. (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس.

لتمس فري-حزون. 2011. **عل הזכות לחינוך והזכות לחנך: האוטונומיה של החינוך החרדי בישראל**. (חיבור לתואר דוקטור)، הפקולטה למשפטים، אוניברסיטת חיפה، מאי، 2011.

מאג'ד אלחאג'. 1994. **הכנת תוכניות לימודים במערכת החינוך הערבי בישראל: תמורות והמלצות**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות.

מחמוד מיעארי. 1975. **סקירה משווה של תכני ההוראה בבית הספר במגזר הערבי בישראל**. ערך: שאול שינה. ירושלים: פרוייקט תכנון החינוך- צוות תכנון החינוך הערבי לשנת ה-80.

שולמית אלמוג, נוהאד עלי, לטם פרי-חزون. 2010. **“ספרים כמו נופים”**: מימוש הזכות לחינוך מותאם באמצעות תכניות הלימודים בספרות לחטיבה העליונה בחינוך הממלכתי היהודי והערבי“. המרכז היהודי-ערבי: אוניברסיטת חיפה, קרן פרידריך- אברט. עמ' 1-31.

مناهج: نسخ ومواقع إلكترونية

«التدرج السنوي للتعلّمات، مرحلة التعليم الابتدائي، مادة اللغة العربية، جوان 2011».

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الأساسي، اللجنة الوطنية للمناهج.

«التربية اللغوية العربية: لغة، أدب، ثقافة» المرحلة الابتدائية (للسفوف الأول-السادس)، وزارة التربية والتعليم، السكرتارية التربوية، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، القدس، 2009.

«الخطوط العريضة لمنهاج اللغة العربية وآدابها (للسفوف 1-12)». 1999. إعداد: الفريق الوطني لمبحث اللغة العربية وآدابها، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمناهج (مركز تطوير المناهج).

«دفتر التحملات الإطار المتعلق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية للتعليم الابتدائي للموسمين الدراسي 2013-2014 / 2014-2015». المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. مديرية المناهج. أكتوبر، 2011.

موقع منهاج «التربية اللغوية العربية: لغة، أدب، ثقافة» المرحلة الابتدائية» (للسفوف الأول-السادس)، وزارة التربية والتعليم، السكرتارية التربوية، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، القدس، 2009.

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/ArabicLashon/TochnitChadasha/TochnitLimudim.htm

منهاج اللغة العربية للمرحلة الثانوية لعام 2007، «طبعة تجريبية»: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/ArabicMigzar/TochniyotLimudim/Elyona/ArabicSifrutHide.htm

منهاج اللغة العبرية للمرحلة الابتدائية في المدارس اليهودية: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Tochniyot_Limudim/Chinuch_Leshoni

منهاج الأدب العبري للمرحلة الثانوية في المدارس العبرية: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Mazkirut_Pedagogit/Sifrut/TochniyotLimudim

مناهج الأدب العربيّ في المدارس العربيّة في إسرائيل: بين الواقع المطالب والواقع المطلوب

مقالات في مواقع إلكترونيّة

محمّد الداھي. 2007. "تدريس الأدب المغربيّ: الواقع والآفاق".

<http://www.mohamed-dahi.net/site/news.php?action=view&id=120>

"وزير التربية : تعديل المناهج هو الإنجاز الأضخم في تاريخ الوزارة- 2010".

<http://syrianteachers.org/ar/news/edu-news/227-2010-03-25-22-47-54>

ريمون مرگ، ييه ועמרי מניב. 2012. «لראשונה: שירי דרוויש יילמדו בחינוך

הערביי»، מעריב, 21.03.2012

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/348/643.html>

مواقع إلكترونيّة

موقع وزارة التربية الوطنيّة، المملكة المغربيّة، «الإصلاح التربويّ»، «ميثاق التربية والتكوين»:

http://www.men.gov.ma/Lists/Pages/charte_ar.aspx

المعايير الوطنية والأهداف التربوية للتعليم في الجمهورية العربية السورية:

<http://www.abdallah-y.com/maayer.htm>

«التدرّج السنويّ للتعلّيمات لمرحلة التعليم الابتدائيّ - مادّة اللغة العربيّة» جوان 2012:

http://www.4shared.com/get/_EFtLIpF/_2012__1__5.html;jsessionid=1F0B4AADA3E7D8FD8CC59113BEDB0032.dc323

«أسس حقّ التعليم في القانون الدوليّ»

The Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General. 6 انظر:

Comment no. 13: The Right to Education, Para 6. (U.N..01/9991/21(

Doc. E/C

[http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/ae1a0b126d068e868025683c003c8b3b?Opendocument](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/ae1a0b126d068e868025683c003c8b3b?Opendocument)

تقرير لجنة دفرات: <http://cms.education.gov.il/educationcms/units/Ntfe/HdochHsofi/DochSofi.htm>

המלצות 1.7.2 (סעיף 6).

موقع «رامة». ראמ"ה (הרשות הארצית למדידה והערכה בחינוך).
<http://cms.education.gov.il/educationcms/units/rama>

الفصل الثالث

مناهج التاريخ للطلاب العرب في إسرائيل

بروفيسور مصطفى كبها

مقدمة

تهدف هذه الورقة لاستعراض وتحليل عيّنات من مناهج موضوع التاريخ المخصّصة للطلاب في المدارس العربية في إسرائيل منذ عام 1948 وحتى أيامنا هذه، وتحليل نماذج منها. ومن نافل القول التأكيد على مدى أهمية وإشكالية تدريس موضوع التاريخ على أصوله، لا سيما في الوضعية الخاصة التي تعيشها الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل. فمن جهة تعيش هذه الأقلية في دولة كان للرواية التاريخية أهمية بالغة في إعطاء التبريرات والمسوّغات لإنشائها، والتي تربط مجموعة الأغلبية فيها مع الأرض، ومن الجهة الأخرى تتجاهل هذه المسوّغات العلاقة التي تربط جمهور الأقلية الأصلانية مع الأرض، بل تعمل جاهدةً على إزالة وإخفاء أية صلة أو إشارة يمكن أن تشير أو تدلّل على تلك العلاقة. وقد كانت المناهج التعليمية، خاصة في المواضيع التي لها علاقة بعملية صياغة وتصميم الهوية لدى الطلاب (التاريخ والجغرافيا والموطن واللغة العربية والدين

الإسلامي والمسيحي)، مسرحًا مهمًا لعملية صياغة "الهوية الجديدة" للطلاب العرب، والتي تعمل على تفكيك مكونات الهوية الأصلانية المرتبطة عميقًا بالأرض من خلال التعويم والتعميم تارة، وكَيّ الوعي من خلال مصطلحات جديدة تتساقق أبعادها مع المسوّغات والتبريرات التي نمت وتشكلت عليها رواية جمهور الأغلبية، التي تعتمد في الوقت ذاته كرواية رسمية لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية⁶⁹ على مدار ستين عامًا ونيّف. علمًا بأن هذه المصطلحات عادة ما تأتي فضفاضة تعتمد التعميم والتأويل على أكثر من شكل وحال.⁷⁰

ولعلّه من الضرورة بمكان التنويه هنا إلى اعتماد تحليلنا هذا للنماذج تقنية التحليل النصي، المرتبطة بعملية استرجاع للسياقات التاريخية والسياسية ومدى ارتباط ذلك كله بتطور الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والإسرائيلي الفلسطيني بشكل خاص. هذا بالإضافة لمحاولة الملاءمة بين سياسات وأهداف تلك المناهج وآليات اتخاذها وبين الأسس النظرية التي من المفترض أن تتبع في دراسة وقراءة علم التاريخ.

توطئة نظرية

في مجمل تعريفه لعلم التاريخ وللوظائف التي من المفروض أن يتبوأها

69. من الأمور الملفتة للنظر في موضوع تجيير المصطلحات هو الترجمة العربية للمصطلح العربي «מִשְׁרָד הַחֵינוּךְ וְהַתְרַבּוּת» والذي اعتمد فيها مصطلح «وزارة المعارف» وليس «وزارة التربية والثقافة» كما كان من المفروض. وكأنّ معتمد المصطلح، بوعي أو بغير وعي، أراد أن يبعد عن وعي المتلقين العرب بعد التربية للقيم بكل ما يعنيه هذا المصطلح.

70. عن تصميم الذاكرة التاريخية لدى الطلاب العرب في إسرائيل أنظر: חנה שמש , עיצוב הזיכרון בספרי לימוד בהיסטוריה לבתי הספר הערביים במדינת ישראל, 1948 – 2008. עבודת לשם קבלת תואר דוקטור , האוניברסיטה העברית , ירושלים. 2009.

بعملية توعية الشعوب وتنمية فهمها للتفاعلات التاريخية، يقول المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون في كتاب المقدمة في التاريخ: "أعلم أن فن التاريخ هو فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط".⁷¹

من الجدير بنا أن نقف على بعض النعوت التي نعت بها ابن خلدون علم التاريخ، حيث وصفه بأنه "فن" من الصعب امتلاك ناصيته، على اعتبار أنه "عزيز المذهب"، ولكن صعوبة ووعورة المسلك يجب أن لا تردع البشر عن الخوض فيه، وذلك لكثرة فوائده من العبرة والاعتبار ولأن أهداف الخائضين فيه من المفروض أن تكون أهدافاً "سامية وشريفة".

ولم يكتف ابن خلدون برسم ملامح أهداف عملية الخوض بدراسة وقراءة التاريخ وفوائدها، وإنما تعدى ذلك لتحديد الآليات والأدوات التي يتم الخوض فيها، فيقول في ذلك: "وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر

71. عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون. القاهرة، د.ت، ص 9.

والبصيرة بالأخبار، فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم“.⁷² المتعمّن في أقوال ابن خلدون أعلاه يستطيع أن يصل إلى عبرة مفادها بأن الاستفادة الأساسية من دراسة التاريخ لا تتم إلا من خلال الابتعاد عن الأخطاء في نقل الحكايات والوقائع واعتماد معايير واضحة للنقل والمناقشة، والتي يمكن تلخيصها بالشروط التالية:

1. العرض على الأصول: بمعنى الإعادة إلى المصادر التي أخذ عنها ومناقشتها من حيث المصادقية.
2. القياس على الأشباه: بمعنى المقارنة والمقاربة بين الأحداث التاريخية المتشابهة.
3. السبر بمعيار الحكمة: فحص داخل الأشياء ومكوناتها وعدم الاكتفاء بالحكم على قشورها وظاهرها، وذلك من خلال منطق العقل.
4. الوقوف على طبائع الكائنات: وتعني المعرفة والدراسة بسلوك الكائنات وبواعثه.
5. تحكيم النظر والبصيرة: وتعني معاينة الوقائع والمواقع بالنظر، والحكم عليها من خلال المنطق والتأمل.

هذه إذن الشروط والمعايير النظرية التي يتوجب على كل مهتم وباحث ودارس أو قارئ للتاريخ أن يتحلّى بها ويحكم حسبها. وقد أضاف المحدثون على هذه المعايير وطوّروها، ولكنها تبقى بلا شك شروطاً لا يمكن الاستغناء عنها للحكم على أي منهج من مناهج بحث أو تدريس التاريخ. والأعمّ من ذلك كله أن أية

72. المصدر السابق.

محاولة لتجسير الرواية التاريخية لغايات سياسية أو أيديولوجية لن تصبّ في مصلحة الأهداف التي من أجلها تدرّس مادة التاريخ في المدارس أو المعاهد العلمية الأخرى. ونحن إذ نشير إلى هذه المعايير، ندرك في الوقت ذاته صعوبة تنفيذها في المناهج التعليمية، خاصة تلك التي تخضع لنظام رقابة لصيقة، كالذي يعاينه جهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل.⁷³

خلفية تاريخية

بعد أن وضعت حرب 1948-1949 أوزارها، تلك الحرب التي نكبت الشعب الفلسطيني بهدم بناه الأساسية، وأدت عمليات التحديث والتمدين التي كانت تجري فيه على قدم وساق قبلها، وجد أبناء البقية الباقية من العرب الفلسطينيين الذين وقعوا، نتيجة لتلك الحرب، في إطار حدود الدولة اليهودية الجديدة، أنفسهم أمام ظروف جديدة لم يعهدوها من قبل. فبالإضافة إلى تحولهم إلى أقلية (بعد أن كانوا أكثرية) وغياب زعاماتهم وخبهم وهدم حواضرهم المدنية وعمقها القروي، وجدوا أعداء الأمس قد تحوّلوا إلى حكام يحاولون، من خلال أذرع الحكم العسكري الذي فرضوه على أبناء الأقلية العربية، التحكم في سير العمليات الجارية لدى الأقلية العربية الفلسطينية، ومحاولة منعها من التواصل مع بقية أبناء الشعب الفلسطيني ومع المحيط العربي العام. وقد كانت العملية التعليمية وكيفية تسييرها من أهم الأصدقاء التي

73. عن وضع الأقلية العربية كأقلية أصلانية وطرق تعامل جمهور الأغلبية معها أنظر :

Smith, L. *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples*. London , Zed books , 1999.

شهدت نشاطاً مكثفاً لإعادة بنائها وصياغتها حسب متطلبات الوضع الجديد. على هذا الصعيد، قام الحزب الحاكم بتجنيد نشاطه للعمل في الجهاز التعليمي، الذي أقيم بعجل وتحت رقابة شديدة بغرض تشغيل العملية التعليمية وإشغال الوظائف اللازمة لذلك. وللوظائف العليا في إدارة التعليم العربي تم اختيار بعض المستشرقين والعديد من اليهود من أصل شرقي ممن هاجروا إلى البلاد في بداية الخمسينيات من القرن الماضي. وقد أجاد هؤلاء اللغة العربية إجادةً تامة، حيث تم استيعاب المناسيين منهم، فور وصولهم البلاد، بالإضافة للجهاز التعليمي، في الدائرة العربية في الحزب الحاكم أو في الدائرة العربية في الهستدروت أو في أذرع الأمن المختلفة وأجهزة الحكم العسكري.⁷⁴

أما في الوظائف التنفيذية (التدريس والإرشاد) فقد جرى استيعاب بعض اليهود من أصل شرقي إلى جانب عيّنيتين من المواطنين العرب، فقد انتمى للعيّنة الأولى معلمون أصحاب تجربة في الجهاز التعليمي الانتدابي لم تعرف عنهم الميول الوطنية أو القومية ولم ينتسبوا لأحد الأحزاب أو الحركات السياسية التي كانت ناشطة قبل العام 1948. أما العيّنة الثانية فقد انتمى لها أشخاص كانت لهم أو لبعض أقربائهم علاقات مع المؤسسات الصهيونية الفاعلة قبل 1948 أو أشخاص كان

74. عن التعليم العربي في ظل الحكم العسكري أنظر:

إسماعيل أبو سعد، «السياسة التعليمية والمنهاج الدراسي في إسرائيل، العرب الفلسطينيون وإرث الحكم العسكري». في:
مصطفى كيهنا (محرر): الفلسطينيون العرب في ظل الحكم العسكري في إسرائيل، 1948-1966. أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. مركز مدى الكرمل للأبحاث، حيفا، (تحت الطبع). وكذلك:

Sami Mar'i, (1978). Arab Education in Israel. Syracuse University press. Syracuse., New York

لهم نشاط في الحركة الوطنية الفلسطينية وأبدوا ندمهم على ذلك واستعدادهم للتعاون مع السلطة الجديدة. كان العاملون من الدرجتين مرتبطين، إلى حد كبير، بما كان يمليه في حينه عاملو الدائرة العربية في حزب "مباي" و"الهستدروت" من سياسات.⁷⁵

فور انتهاء الحرب والتوقيع على اتفاقيات الهدنة مع دول الجوار، شرعت أذرع السلطة الإسرائيلية المختلفة، والتي اهتمت بشؤون التربية والتعليم، في أوساط الأقلية العربية بتنفيذ جملة من الخطوات العملية، وذلك على صعيدين أساسيين: الأول تأهيل مكثف لكوادر من القوى البشرية العاملة بالطريقة التي أشرنا إليها أعلاه. أما الصعيد الثاني فكان صياغة مناهج تعليمية جديدة يكون من شأنها التعامل مع مستجدات مرحلة ما بعد الحرب.

وعن عملية تعيين المعلمين وتصنيفهم وتأثير ذلك على الأجواء المدرسية يقول هيلل كوهين: "أصابت عملية تصنيف المعلمين حسب آرائهم ومواقفهم السياسية جهاز التعليم العربي ببالغ الضرر: أولاً، قلّصت عملية فصل المعلمين أصحاب الميول القومية والشيوعية، إلى حد كبير، عدد المربين أصحاب الطاقات والقدرات التربوية. والأهم من ذلك فقد أعطيت أفضلية قبول المعلمين لوظائف في جهاز التربية ليس بناءً على مدى ملاءمتهم أو التزامهم نحو جمهورهم، وإنما قبل كل شيء لأولئك الذين وافقوا على تطويع آرائهم إزاء السلطات أو أولئك الذين تعهدوا

75. عن ذلك أنظر: הלל כהן, ערבים טובים, המודיעין הישראלי: סוכנים ומפעילים, משת"פים ומורדים, מסרות ושיטות. הוצאת כתר, ירושלים, 2006. ע"ע 151-187.

بعدم مزاولة السياسة. من الجائز أن بعضهم كانوا معلمين جيدين، لكن لم يكن باستطاعتهم أن يشكلوا قدوة يحتذي بها الطلاب، وذلك من منطلق أنهم امتنعوا عن الخوض مع طلابهم بموضوعات كانت تشغلهم. وعلى هذا الشكل أصبحت المدارس جسمًا ليس ذا صلة بالعملية التربوية ومن نواح متعددة. صحيح أنه كان هناك معلمون قوميون نجحوا بأن يُستوعبوا في الجهاز التعليمي، ولكنهم تصرفوا كالمغتصبين. أما ممثلو السلطة فقد تحدثوا بصوت معيّن، ومع الطلاب أو زملائهم تحدثوا بصوت آخر. هذا الصوت المزدوج كان إشكاليًا من الناحية التربوية. هذا إضافة إلى أنّ التفتيش ومراقبة أجهزة الأمن العام والشرطة كان من المفروض أن يكشفوا عن هذه العيّنة من المعلمين، حتى أنه تم تجنيد الطلاب لهذا الخصوص، وبذلك أضحت المدرسة مسرحًا للوشاية”⁷⁶.

قراءة تحليلية في نماذج من الخطط التعليمية الموضوعية لتدريس التاريخ في المدارس العربية

المنهاج المؤقت للعام 1952: كانت هذه الخطة بمثابة إحدى المحاولات الأولى لإعداد المناهج، والتي نتج عنها إعداد منهج مؤقت للمدارس الابتدائية العربية (من الصف الأول حتى الصف السادس) ومنهج آخر للصفين السابع والثامن. يقع هذا المنهاج في ثلاثين صفحة، وهو يتطرق إلى مواد التدريس الأساسية (اللغات العبرية والعربية والانجليزية والحساب والتاريخ والفنون) مع عدم وجود توازن في توجه التعليمات

76. المصدر السابق، ص 170.

وحجمها (خصّصت لموضوع الفنون 16 صفحة في حين تم تخصيص صفحة واحدة لموضوع التاريخ).⁷⁷

لصالح هذا المنهج يمكن أن يقال إنه في بعض الحالات يبدو أكثر انفتاحاً وليبرالية (والكل بشكل نسبي) من مناهج وخطط تعليمية لاحقة. ففي خطة تعليم التاريخ في هذا البرنامج، على سبيل المثال، ظهر في بند "مبادئ الخطة" توجيهان أساسيان. وقد ورد في التوجيه الأول: «في تدريس التاريخ يجب الاهتمام بطرق معيشة الناس، باقتصادياتهم وبحضاراتهم أكثر من الاهتمام بحياة الحكام وحروبهم».⁷⁸

يبدو للوهلة الأولى أن الذين عملوا على صياغة الوثيقة اهتموا، نظرياً على الأقل، بتدريس الطلاب العرب التاريخ الحضاري والاقتصادي، أكثر من اهتمامهم بتدريس التاريخ السياسي، وهو توجه يمكن أن نرى فيه «توجّهاً تقدمياً» نسبياً قياساً للظروف في تلك الأيام. ولكن المتأمل في المضامين، التي يوصي بها صائغو الوثيقة، يرى أن معظم المواد المختارة من العينات الثلاث المختارة (من التاريخ العام، التاريخ العربي والتاريخ الإسرائيلي) تتعلق بحكام وقادة سياسيين وعسكريين وملوك وأمراء. ففي عيّنة التاريخ العام التي ضمت 15 اسماً نجد تسعة منها ينتمون إلى عيّنة الحكام والقادة السياسيين والعسكريين (فرعون، كورش، الاسكندر المقدوني، حنيبال، يوليوس قيصر، الملكة إليزابيث، جورج واشنطن، نابليون الأول وإبراهام لنكولن). أما الباقيون فكانوا أربعة علماء ومفكرين (سقراط، جاليليو، بنيامين فرانكلين وأديسون)،

77. يحفظ هذا المنهج في أرشيف حركة العمل والطلّاعيين على اسم بنحاس لافون، ملف رقم 219 | 232. وسيشار لاحقاً لهذه المادة بالهوامش باسم أرشيف لافون.

78. المصدر السابق

مدينة واحدة (روما) وشخصية دينية واحدة (السيد المسيح). في عيّنة التاريخ العربي، وقد ضمت 11 مصطلحًا، هناك خمسة من عيّنة الحكام والقادة السياسيين والعسكريين (عمر بن الخطاب، هارون الرشيد، صلاح الدين الأيوبي، محمد علي باشا وإسماعيل باشا). هذا مع العلم أنه ألحقت باثنين من هذه المصطلحات أبعاد ثقافية وجغرافية- إستراتيجية (ألحق بمصطلح هارون الرشيد بُعد بغداد وألف ليلة وليلة وألحق بمصطلح إسماعيل باشا مصطلح قنال السويس).

وفيما يتعلق بالمصطلحات الباقية، فقد كان فيها ثلاثة من الشعراء والكتاب (السموأل، امرؤ القيس وابن بطوطة). كما أننا نجد فيها اسمين لمكانين (قرطبة والأزهر) ونبيًا واحدًا (النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

أما بالنسبة لعيّنة التاريخ الإسرائيلي، والتي ضمّت 13 مصطلحًا، فإننا نجد تسعة مصطلحات تنتمي لمجموعة الحكام والقادة العسكريين والسياسيين (إبراهيم الخليل⁷⁹، يشوع، شمشون، شاؤول، داود، سليمان، يهودا المكابي، شموئيل هنجيد والدكتور هرتسل). وبالإضافة لهم كان هناك ثلاثة من الأنبياء (النبي موسى، النبية دبورا والنبي شموئيل) ورجل فكر واحد (موسى بن ميمون).⁸⁰

إن المتأمل في مضامين العيّنات المذكورة أعلاه لا يمكنه تجاهل الملاحظات

79. لم يفكر كاتبو الوثيقة كما يبدو بالفوارق بين الديانات وخاصة فيما يتعلق بالديانات التي يدين بها جمهور الهدف. فحسب الديانة اليهودية لا يعتبر إبراهيم الخليل ولا داود ولا سليمان من الأنبياء في حين يعتبر ثلاثتهم أنبياء حسب الديانة الإسلامية. وكما يبدو التزم من صاغ الوثيقة بما تملبه تعاليم الدين اليهودي بهذا الشأن.

80. أرشيف لافون، منهاج التاريخ، مصدر سبق ذكره.

التالية:

1. ليس هناك من توازٍ بين العينات الثلاث بالنسبة لعدد المصطلحات الموصى بتدريسها (15 مصطلحًا للتاريخ العام، 11 مصطلحًا للتاريخ العربي و13 مصطلحًا للتاريخ الإسرائيلي) أو بكيفية توزيعها. فالنتيجة كانت أن يتعلم الطالب العربي عن تاريخه عددًا أقل من المصطلحات التي يتعلمها عن التاريخ العام أو التاريخ الإسرائيلي.

2. ليس هناك من توازن في التوجهات وخاصة فيما يتعلق بالتوصية الأولى، التي تنصح بتدريس التاريخ الحضاري والاقتصادي والتقليل من تدريس التاريخ السياسي. ففيما نجد تسعة مصطلحات من مجموعة الحكام والقادة في العيّنتين الأولى والثانية (60% من عيّنة التاريخ العام و69% من عيّنة التاريخ الإسرائيلي)، نرى أنّ هذا العدد ينخفض إلى خمسة مصطلحات فقط في عيّنة التاريخ العربي (45%). أي يمكن القول بأنه جرى تطبيق التوصية بالتقليل من مصطلحات التاريخ السياسي على عيّنة التاريخ العربي أكثر من غيره. هذا بالإضافة إلى ربط مصطلح هارون الرشيد بالبعد الثقافي الأسطوري لبغداد، مسرح قصص ألف ليلة وليلة، أي بمعنى آخر تحييد دوره كخليفة وكقائد سياسي.

3. استعمال مصطلح «التاريخ الإسرائيلي»: يرى المتمعن للوثيقة أن مصطلح «تاريخ إسرائيلي» يوازي في معناه «تاريخ يهودي». فمضامين هذه العيّنة هي مضامين يهودية بالأبعاد المختلفة للمصطلح. وهذا يعني اختزال دائرة «المواطنة الإسرائيلية» بالدائرة الدينية اليهودية (أربعة مصطلحات تخصّ أنبياء حسب الديانة اليهودية) والدائرة

القومية الصهيونية (مصطلح واحد يخصّ أبرز مؤسسي الحركة الصهيونية الدكتور هرتسل). هذا في حين أننا نرى خلوّ عينة التاريخ العربي من أي مصطلح أو رمز يتعلق بالهوية الفلسطينية للطلاب، على الرغم من التوصية الثانية الواردة في بند «مبادئ الخطة»: «يحتل تاريخ فلسطين، في كل العصور، مكاناً مركزياً، قدر الإمكان، في دراسة التاريخ في الصفوف الابتدائية».⁸¹ وكما لا يعجب القارئ من «لهفة» كاتبها الوثيقة على التاريخ الفلسطيني، نرى إنه إذا أخذنا بالحسبان السياق الزمني للوثيقة، نجد أن مصطلح «تاريخ فلسطين» الوارد في الوثيقة هو ترجمة مجازية لمصطلح «أرض إسرائيل» (אֶרֶץ יִשְׂרָאֵל) المأخوذ به في المصادر العبرية. إذ أنه بسبب القرب الزمني من فترة الانتداب البريطاني على فلسطين والتي استعمل فيها، رسمياً، مصطلح «أرض إسرائيل» (אֶרֶץ יִשְׂרָאֵל) العبري كترجمة لمصطلح «فلسطين» العربي. فمن الطبيعي الافتراض أنّ واضعي الوثيقة استمروا على هذا المنوال، سيّما وأن صنّاع الرأي العام في الدولة الجديدة آنذاك واصلوا استعمال بعض المصطلحات التي كانت رائجة في فترة الانتداب، ولم يمتنعوا عن ذلك نهائياً إلا في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

للخلاصة نقول إنّ المتمعّن في هذا المنهاج المؤقت يمكنه أن يلحظ الأسس والتوجهات الفكرية والعقائدية التي وجّهت من تولى صياغة مضامين المناهج التعليمية المخصّصة للعرب الفلسطينيين كأقلية قومية في إسرائيل، تلك التوجهات المبنية على الرقابة اللصيقة والتأكيد على هوية جديدة يتم فيها تشويش وتعويم معالم الهوية العربية الفلسطينية.

81. المصدر السابق.

هذا المنهاج الذي شكل لاحقاً أساساً لمناهج وخطط جديدة لم تحد كثيراً عن تصوراتها، بل يمكن القول إنها أضافت إليه، في مواضيع معينة، قيوداً وقسريات أخرى.

المنهاج للعام 1976: تم تحضير هذا المنهاج من خلال لجنة مشكّلة من رجال أكاديميا وموظفين في وزارة المعارف ومعلمين من الحقل، وقد كانت برئاسة البروفيسور يهوشع برافر.¹

يقع المنهاج في كراس يبلغ عدد صفحاته 59 صفحة من القطع المتوسط. ومن الملفت للنظر أن الغلاف مصمم بأربعة ألوان (الأخضر والأحمر والأبيض والأسود)²، وهي كما هو معروف ألوان العلم الفلسطيني، هذا مع العلم بانّي لا أدعي هنا بأن المصمم كان مدركاً لهذه الحقيقة، هذا مع عدم استبعاد ذلك سيما وأن السياق التاريخي الذي أعد فيه المنهج (سنة 1976 ويوم الأرض) يعد بداية لمرحلة مهمة من مراحل تشكل الهوية لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

اختلف هذا المنهاج عن المنهاج السابق بأمر عدة، إن كان من حيث أعضاء اللجنة التي صاغته أو من حيث المضامين والأهداف والأبعاد السياسية والأيدولوجية الموجهة.

بالنسبة لعضوية اللجنة، فقد شكّل الأعضاء العرب ما نسبته 60% من مجموع أعضاء اللجنة. وقد ضمّ هؤلاء أكاديميين ومحاضرين

1. شملت عضوية اللجنة أيضاً كلاً من: سعيد برغوث مركزاً للجنة، د. بطرس أبو منة، د. موشيه إيلات، د. سامي جرابسي، السيد بطرس دلة، السيد فؤاد زعبي، البروفيسور عمانوئيل سيفان، السيد سلمان فلاح والسيد عمانوئيل كوبوليفيتش.

2. وزارة المعارف والثقافة، مركز المناهج الدراسية، التاريخ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية. القدس، 1976.

جامعيين (د. بطرس أبو منة في حينه محاضر لموضوع التاريخ ود. سامي جرايسي المختص بالعلوم الاجتماعية والمحاضر فيها) وموظفين في وزارة المعارف (سعيد برغوث وفؤاد زعبي وسلمان فلاح) ومعلمين من الحقل (بطرس دلّة). أما الأعضاء اليهود فكان معظمهم من الأكاديميين والمستشرقين (رئيس اللجنة بروفيسور يهوشوع برافر، د. موشيه إيلات، بروفيسور عمونائيل سيفان) ومدير المعارف العربية (المستشرق عمانوئيل كوبوليفيتش).³

بالنسبة للمضامين، فقد رأى أعضاء اللجنة التأكيد منذ البداية على أن المنهاج موضوع على أساس منهاج التاريخ للمدارس العبرية الرسمية والمقر عام 1970. «وذلك مع إدخال بعض التعديلات، بناء على الخبرة التي اكتسبت وتمشيًا مع حاجات المدرسة العربية».⁴ وقد جرى تفصيل هذه الحاجات على شكل توجيهات⁵ جاءت لتلقي الضوء على:

1. "المعايير لاختيار منهاج التدريس من بين المواد التاريخية العديدة، التي بين أيدينا (مثلاً: حاجات المجتمع العربي، سن الطالب، تطوره العقلي والوجداني، وما شابه).
2. شخصية الإنسان والمواطن التي يجب تطويرها بمساعدة تعليم التاريخ.
3. المواضيع التاريخية التي تكوّن الوعي القومي والثقافي الخاص بالطالب.

3. منهاج التاريخ لعام 1976، مصدر سبق ذكره.

4. المصدر السابق، ص 2.

5. لم يتم إيراد تفاصيل حول الجهة الموجهة.

4. المواضيع التاريخية التي يجدر بالطالب بحثها ودرسها، لفهم وتقييم الحاضر، بالمقارنة مع الماضي وبالمقارنة مع حاضر شعوب أخرى⁶.

إذا نظرنا جيداً إلى البنود الأربعة أعلاه وحاولنا ترتيب الأولويات التي رتبها اللجنة بالنسبة لبلورة دوائر الهوية والانتماء لدى الطلاب العرب المتلقين للمادة التاريخية، فإننا سنصل إلى عبرة مفادها بأن هذه الدوائر ستكون على التوالي، حسب درجة الأهمية التي أرادت لها الجهة صاحبة التوجيهات: أ. الدائرة الإنسانية العامة، ب. دائرة المواطنة، ج. دائرة الانتماء القومي - الثقافي. ولا أعتقد بأننا نجافي الحقيقة إذا قلنا بأن هذا الترتيب لم يكن من قبيل الصدفة، فهو استمرار للنواة التي تمت صياغتها في المنهاج الأول والقاضية بالتركيز على الدوائر الثلاث: الدائرة الإنسانية (التاريخ العام)، دائرة المواطنة (تاريخ الشعب اليهودي ودولة إسرائيل) والدائرة القومية- الثقافية (بمعناها العام العربي وليس الوطني الفلسطيني).

وإذا كانت ضرورة وأهمية الدائرة الأولى أمرًا ليس عليه خلاف، وهو موجود أيضًا في المنهاج المخصص للطلاب اليهود، فإن الإشكالية تبقى بالنسبة للدائرتين الباقيتين، لا سيما وأن هذه العلاقة الجدلية القائمة بينهما في المنهاج العربي ليست قائمة في المنهاج المخصص للطلاب اليهود. وتتجسد جدلية العلاقة من خلال التناقض الواضح بين ما قيل في تفصيل الأهداف (خاصة في البندين السابع والثامن، ص 10-11)

6. المصدر السابق، ص 3.

وبين تفصيل المضامين (ص 12-59). فقد جاء في تفصيل البند السابع على سبيل المثال: "7.3: تقييم الأشخاص حسب أعمالهم وليس حسب انتمائهم لجماعة معينة (عنصر، أمة، شعب، طبقة، مذهب وما شابه ذلك)"⁷.

لا نعرف كيف افترض واضعو الخطة بأنه بالإمكان تدريس التاريخ دون فرز الشخصيات الفاعلة (حسب البعد المعلوماتي لدراسة التاريخ) إلى هذه الخانات، والتي لا يمكن فهم واستيعاب المادة بدونها. هل بإمكان شخص ما أن يعزل هارون الرشيد وأعماله عن مجمل سياق التاريخ العباسي؟ أو أن يعزل بالمقابل تيودور هرتسل عن مجمل سياق التاريخ الأوروبي وعلاقته بتطور الحركة الصهيونية؟ ولعل تفصيل المضامين يثبت ما نقوله هنا، ويدحض ما رمى إليه أعضاء اللجنة في هذا التفصيل. قد يكون قصد صائغي المنهاج التأكيد المفرط على المبادئ والمفاهيم الإنسانية العامة، وذلك لتمير التفضيل الواضح والتبني شبه التام لوجهة النظر اليهودية-الإسرائيلية. هذا على الرغم مما جاء في تفصيل 7.4 حيث قيل هناك: "تنمية الإدراك بوجود وجهات نظر مختلفة (وليس واحدة فقط)، يمكن التوصل إليها (حتى بالنسبة لقضايا قومية)"⁸.

ولكن المتأمل لمضامين المنهاج يستطيع أن يلاحظ أنّ صائغي المنهاج تبنوا بشكل شبه تام المصطلحات المجسّدة لوجهة النظر الصهيونية، وبالأخص من الناحية الأيديولوجية-القومية. فعلى مرّ العصور المختلفة

7. المصدر السابق، ص 10.

8. المصدر السابق

يتحدثون عن "أرض إسرائيل" و"صهيون" كوصف لفلسطين، وذلك من خلال فصل مفتعل بين سوريا وفلسطين. ففي منهاج الفصل السادس، على سبيل المثال، جاء هذا الفصل من خلال الوحدة التعليمية التي كان عنوانها "سوريا وأرض إسرائيل في الألف الثاني ق.م".⁹ ولعل القارئ للمصادر التاريخية العامة المتناولة لتاريخ منطقة الشرق الأدنى في هذه الفترة يعرف بأنه ليس هناك تبرير لهذا الفصل القسري بين سوريا وفلسطين، لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية السياسية ولا من الناحية الثقافية. فالحديث هناك عن وحدة واحدة تدعى في بعض المصادر القديمة "سوريا" وفي المصادر الأجنبية "ليبانث"¹⁰ وفي المصادر العربية "بلاد الشام"، وفي مصادر عديدة تكوّن هذه الوحدة حصة الأسد مما عُرف باسم "الهلال الخصيب". وحتى في العصور الإسلامية والصليبية في فلسطين اصطلح أعضاء اللجنة على تسمية البلاد بأرض إسرائيل. فعلى سبيل المثال، جاء في أحد بنود القسم الثالث من المنهاج، وفي الوحدة التي تتحدث عن "العرب والإسلام في العصور الوسطى المتأخرة"، تعبير "العلاقات بين الصليبيين والمسلمين في أرض إسرائيل"¹¹. أي ماذا يريد صانعو المنهاج للطلاب العربي (مسلمًا كان أم مسيحيًا) أن يفهم؟ والجواب هو يريدون أن يعرف وجهة النظر القائلة بأن الصليبيين والمسلمين هم "قوى طارئة" على البلاد، التي هي حسب

9. المصدر السابق، ص 20.

10. مصطلح فرنسي أصله Levant ويعني الشرق أو المشرق أو المقيم في الشرق، وقد شاع استعماله منذ القرن الخامس عشر وأطلق على منطقة الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط من رفح في الجنوب وحتى إنطاكية في الشمال وحدود هضبة الأناضول والعراق من الشمال الشرقي والشرق.

11. منهاج التاريخ للعام 1976، مصدر سبق ذكره، ص 32.

أصحاب وجهة النظر هذه تابعة لمجموعة ثالثة وهي شعب إسرائيل - وعليه فهي "أرض إسرائيل". وقد دعت كذلك في فترات السيطرة الإسلامية الكاملة عليها كالفتره العثمانية.¹² وإذا أردنا أن نفحص مدى حرص صائغي المنهاج على تطبيق قاعدة الموازنة بين الرؤية اليهودية-الصهيونية وبين الرؤية العربية-ال فلسطينية، نرى أنه لم تكن هناك موازنة البتة، بل جاءت أحادية الجانب إلى حد كبير. فوجهة النظر المسيطرة على المصطلحات والمضامين هي وجهة النظر للرواية التاريخية الصهيونية-اليهودية، والمصطلحات المستخدمة جرى توظيفها بشكل واضح بهذا الاتجاه. فالعدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي-الإسرائيلي على مصر عام 1956 يدعى في هذا المنهاج "الغزو الإنجليزي-الفرنسي لمصر"¹³ دون أي ذكر لدور إسرائيل في تلك الحرب، سيما وأن ذلك تزامن مع مجزرة كفر قاسم التي جرت في اليوم الأول لتلك الحرب، التي نشبت في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1956. وقد أصاب حرب الخامس من حزيران عام 1967¹⁴ ما أصاب حرب عام 1956 من وصفها بتعابير تتوافق مع وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية، حين نعتت باسم "حرب الأيام الستة" تارة و"حرب الستة أيام" تارة أخرى.¹⁵

12. عن ذلك أنظر البندين 67، 68 في المنهاج المذكور أعلاه، وذلك تحت تفصيل «أرض إسرائيل وتقسيمها

الإداري» ص 37.

13. المصدر السابق، ص 79.

14. حرب بادرت إليها إسرائيل ضد ثلاث دول عربية (مصر وسوريا والأردن) احتلت خلالها مساحات من شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية وال الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة الفلسطينيين.

15. منهاج التاريخ لعام 1976، ص 59.

هذا مع العلم أنه جرى في الوحدة المتعلقة بموضوع "الشرق الأوسط في الحرب العالمية الأولى" (ص 47، وص 53) استعمال لفظة "فلسطين". والمتمّعن بالجملة يستطيع أن يرى بأنّ هذه اللفظة استبدلت لفظة أخرى، وظهرت بحرف طباعة مختلف عن باقي كلمات الجملة، وكما يبدو كانت لفظة "أرض إسرائيل" هي اللفظة المستبدلة. ولكن هذا حصل مرّتين فقط في الوثيقة مقابل عشرات المرّات التي استعملت فيها اللفظة المستبدلة.

وفي دراسة أجراها محمود ميعاري، عشية نشر هذا المنهاج، تحت عنوان "دراسة مقارنة لمضامين التعليم للوسط العربي في إسرائيل" جرت الإشارة إلى اختلال التوازن في المساحة المخصّصة للتاريخ العربي مقارنة بالمساحة المخصّصة للتاريخ اليهودي للطلاب اليهود.¹⁶ علماً بأن هذا الاختلال لم تتم إزالته في المنهاج للعام 1976.

وخلاصة الحديث بالنسبة لمنهاج 1976 نقول بأنه جاء مجنّداً بشكل واضح لتوجيهات الوزارة التي قضت بإبراز الرؤية السلطوية والرواية اليهودية-الصهيونية للتاريخ، وبالمقابل تغييب الرواية العربية الفلسطينية. صحيح أنّ التاريخ العربي احتل حيزاً معقولاً في تركيبة المنهاج، ولكن ذلك خضع لعملية التعميم والتعويم: هوية ثقافية عربية إسلامية عامة، وليست قومية بالمعنى الحديث للمصطلح. هذا في حين جرى تغييب الهوية والشخصية الفلسطينية بشكل تام، وخاصة فيما يتعلق بربط هذه الشخصية والهوية بالأرض والبلاد.

16. محمود معاري، سكيره مشווה של תכני ההוראה בבית הספר במגזר הערבי בישראל. פרויקט תכנון החינוך, צוות תכנון החינוך הערבי לשנות ה-80. ירושלים, ינואר 1975.

ע' 10.

منهاج التاريخ للمرحلة العليا للعام 1982: عملت على إعداد هذا المنهاج لجنتان: اللجنة الأساسية، وهي تركيبة اللجنة ذاتها التي أعدت منهاج عام 1976، ولجنة فرعية ضمت معظم أعضاء اللجنة الأساسية (د. بطرس أبو منة، سعيد برغوث، بطرس دلة، البروفيسور عمانوئيل سيفان ومانوئيل كويليفيتش). هذا إضافة لأعضاء جدد (علي حيدر، يوسف زعبي، د. موشيه تسميرمان ود. شلومو شبيط).¹⁷

يتكوّن كراس خطة المنهاج من 35 صفحة من القطع المتوسط، وهو لا يختلف كثيراً عن منهاج 1976، خاصة فيما يتعلق بالتوجيهات والسياسات العامة. وقد حرص أعضاء اللجنة على التأكيد على ذلك في بداية الكراس، حيث ذكر في الهوامش: "اقتبست الفصول أ- ج من هذا المنهاج بتغييرات طفيفة عن الطبعة الأولى من "اقتراح منهاج التاريخ للصفوف الابتدائية والإعدادية في المدارس العربية".¹⁸ وبشكل غير مبرر لم يتم التطرق إلى التغييرات التي كان يجب أن تدخل إلى التوجيهات بحكم تغير المرحلة التعليمية لجمهور الهدف من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا.

الملفت للنظر أنه في مجال التغييرات الطفيفة التي تم الحديث عنها، والتي جرت في البند الثامن وفي التفصيلات 4، 5 و 6 (ص 6)، فقد جاء في التفصيل 8.4: "إدراك وفهم وتقويم الشخصيات التاريخية الرئيسية في تاريخ العرب والشعب اليهودي والشعوب الإسلامية".¹⁹ من الملاحظ

17. وزارة المعارف والثقافة، منهاج تدريس التاريخ للمرحلة العليا في المدارس العربية. القدس، 1982.

18. المصدر السابق، ص 1.

19. المصدر السابق، ص 6.

أن تاريخ الشعب اليهودي يوضع على نفس القدر من التساوي على الكفة التي يوضع عليها تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، مع العلم أن هذا لا يجري في المنهاج المخصّص للطلاب اليهود، والذي يخصّص فيه للتاريخ العربي والإسلامي حيّز ضئيل للغاية، لا يقاس بالحصة التي يحصل عليها تاريخ الشعب اليهودي في المنهاج المخصّص للطلاب العرب. كما وبوسع المتعمّق أكثر في نصّ هذا التفصيل أن يرى بأنه يتم الحديث عن "تاريخ العرب" وتاريخ الشعب اليهودي و "تاريخ الشعوب الإسلامية". أي أن لفظة "العرب" جاءت بشكل تعميمي وغير محدد، وكأننا لا نتحدث عن تاريخ شعب بعينه كالشعب المصري مثلاً أو العراقي أو الفلسطيني، وهو الشعب الذي ينتمي إليه الطلاب من جمهور الهدف.

أما في التفصيل رقم 8.5 فقد جاء: "تنمية الوعي بالمصير المشترك للعرب واليهود في أرض إسرائيل، وفي الشرق الأدنى، وبوحدة العرب على اختلاف أقطارهم، واليهود على مختلف طوائفهم وشتاتهم".²⁰ في هذا البند يبدو صائغو الوثيقة أكثر تفهّمًا لموضوع الوحدة العربية الشاملة، بل يستعملون لفظة من عالم المصطلحات للتيار القومي العربي العام، حين يتحدثون عن مختلف "الأقطار" العربية. بل أنهم يضعون "وحدة مختلف الأقطار العربية" مقابل "اليهود على مختلف طوائفهم وشتاتهم". ومع ذلك، حين يتحدثون عن قضية "المصير المشترك" (التي لم نجد لها ذكرًا في المناهج المخصّصة للطلاب اليهود)، فإننا نرى أن قسمة الوعي الوطني لطرفي المصير المشترك جاءت "قسمة

20. المصدر السابق.

ضيّزي“ حيث قيل بأنها ستجري تحت عالم المصطلحات اليهودي- الصهيوني المتحدث عن ”أرض إسرائيل“ كمنصة يجري عليها التثقيف لهذا الوعي المشترك.

وما دمنا في سياق الحديث عن المصطلحات المستعملة في هذه الوثيقة، نرى لزاماً علينا التنويه بأن استعمل المصطلحات جاء ”ثورياً“ نسبياً، وقياساً للسياق التاريخي الذي كتبت فيها الوثيقة (حكومة يمينية برئاسة مناحيم بيغين والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ومحاصرة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها في بيروت الغربية). فعلى سبيل المثال وفي سياق الوحدة التي تتحدّث عن فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، تم الحديث عن ثورة 1936- 1939 الفلسطينية بأنها ”انتفاضة وطنية“²¹، كما وتم للمرة الأولى في المناهج الحديث وبشكل واضح عن ”قضية اللاجئين“²². وقد انعكس هذا التوجّه أيضاً في المضامين حين تم التعرّض للمجتمع الفلسطيني كمجتمع يملك كافة مقومات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية²³، وليس فقط مجتمعاً منقسماً على نفسه إلى كتلتين: حسينية ونشاشيية.

منهاج المرحلة الثانوية للعام 1999: يتكوّن هذا المنهاج من 55 صفحة من القطع المتوسط. وقد جاء في مقدمته بأنه ”صياغة جديدة للمنهاج السابق الصادر عام 1982“.²⁴ تكوّنت اللجنة من تسعة أعضاء

21. المصدر السابق، ص 34.

22. المصدر السابق، ص 35.

23. المصدر السابق، ص 34- 35.

24. وزارة المعارف، الثقافة والرياضة، التاريخ للمرحلة الثانوية في المدارس العربية. القدس،

(د. بطرس أبو منة رئيسًا، سعيد برغوثي مركزًا للجنة وعضوية كل من يوسف زعبي، عطا الله قبطي، د. إيلان بابه، البروفيسور قيس فرو، نايف فرح، شريف دعسان وخولة السعدي).²⁵ كما واستعانت اللجنة بمجموعة من المستشارين الأكاديميين (د. عمالية لبنوني، بروفيسور يوسف دروري، بروفيسور داني جوطفاين، بروفيسور رون روبين، د. محمود يزيك وحاتم محاميد)، وذلك حسب تخصصاتهم في العصور التاريخية المختلفة.²⁶

الملفت في هذا المنهاج هو درجة الانفتاح النسبي التي أبداهها فيما يتعلق بالهوية الفلسطينية. وقد يكون ذلك مقترنًا بأجواء المصالحة التي سادت في تلك الأيام على إثر اتفاقيات أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي وقعت في ساحة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول 1993، وتمخض عنها إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وما تلاها من اتفاقيات وتفاهمات. فقد جاء في المقدمة لهذا المنهاج وفي البند "د": "في بعض الموضوعات المقترحة في المنهاج السابق، يجب إجراء التغييرات الضرورية لملاءمتها مع متطلبات العصر. مثلًا: إدخال موضوع تاريخ المجتمع العربي الفلسطيني ضمن موضوع الشرق الأوسط في العصر الحديث".²⁷

في هذا القول أمران مهمان: أولهما قول واضح بضرورة التغيير فيما يتعلق بموضوع الهوية، تغيير يأتي ليتناسب مع روح العصر، وثانيهما

1999، ص 1.

25. المصدر السابق.

26. المصدر السابق، ص 1-2.

27. المصدر السابق، ص 3.

الإقرار الضمني، من خلال القول الأول، بتقصير خطط المناهج السابقة فيما يتعلق بهذا الموضوع على وجه التحديد.

وكي لا يقع أي لبس في ما قيل في المقدمة، جاء في تفصيل الأهداف في البند الثالث: "تعميق شعور التلميذ العربي بالانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني، وإلى الأمة العربية وحضارتها، وإلى دولة إسرائيل ومواطنيها الإسرائيليين يلزم الأمور التالية:

- معرفة تاريخ فلسطين (أرض إسرائيل) وتاريخ الشعب العربي الفلسطيني ومكانة فلسطين في الوعي العربي.
- معرفة تاريخ الأمة العربية وحضارتها.
- معرفة تاريخ الإسلام (أركان العقيدة ومراحل انتشار الإسلام) ومكانة فلسطين في العقيدة الإسلامية.
- معرفة تاريخ الشعب اليهودي (في البلاد والمهاجر) ومعرفة مكانة فلسطين/أرض إسرائيل في تاريخ ووعي الشعب اليهودي.
- معرفة تقاليد دينية وثقافية لشعوب أخرى في العالم".²⁸

بوسع المتأمل للتفصيلات أعلاه أن يلحظ محاولة توضيح دوائر الانتماء التي من الضروري التركيز عليها لدى جمهور الطلاب العرب. ومن الممكن اعتبار هذه المحاولة أكثر المحاولات انفتاحًا وليبرالية، لم تحصل فيما سبقها من مناهج، ولم تتكرر لاحقًا. فإلى جانب دائرة الانتماء الإنساني العام ودائرة المواطنة ودواعيها (معرفة تاريخ الشعب اليهودي في البلاد والمهاجر)، يتم التركيز أيضًا على الدائرة الوطنية الفلسطينية والدائرة القومية العربية والدائرة الإسلامية، وهو أمر لم نعهده في

28. المصدر السابق، ص 8-9.

مناهج سابقة. هذا مع العلم بأن "تاريخ الشعب الفلسطيني حتى نهاية عهد الانتداب" قد أدخل ضمن مواضيع التدريس الإلزامية، وقد خصصت له 90 ساعة تعليمية.²⁹

لم يكن هذا التوجه حكرًا على المقدمة وتفصيل الأهداف فحسب، وإنما تم تجسيده أيضًا في مضامين الوحدات التعليمية المقترحة وعلى مستوى توظيف المصطلحات كذلك. ففي سياق الحديث عن تاريخ فلسطين في العصور المختلفة، تم استعمال لفظة "فلسطين" بشكل منهجي ودائم³⁰، حتى في المقاطع التي تتحدث عن تاريخ اليهود في فلسطين.³¹ ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أنه للمرة الأولى في مناهج التاريخ المخصصة للمدارس العربية، جرى تسمية الأمور بأسمائها في كل ما يتعلق بالنزاع الفلسطيني - الصهيوني دون اتخاذ إستراتيجية التعميم والتعميم، والتي استعملت في مناهج سابقة وأخرى لاحقة.³² ومما يؤخذ على هذا المنهاج، رغم التوجه المنفتح الذي تحدثنا عنه أعلاه، هو تهميشه لموضوع الحركة القومية العربية ووضعها في إطار المواد الاختيارية. هذا مع العلم بأن مضامين الوحدات المقترحة لهذا الموضوع، هي مواضيع في غاية الأهمية في كل ما يتعلق بتكوين الوعي القومي للطالب وتشكيل اعتزازه بهذا الانتماء. وبطبيعة الحال فإنه ليس بوسع هذه الملاحظة أن تنتقص من أهمية الخطوات، حتى لو كانت نظرية فقط، التي تم إنجازها في مضمار تشكيل الهوية.

29. المصدر السابق، ص 12.

30. انظر على سبيل المثال الصفحات 28 - 33 من المصدر السابق.

31. المصدر السابق، ص 35 - 39.

32. عن ذلك انظر الصفحات 35 - 37 من المصدر السابق.

المنهاج المعدل لسنة 2009: جاء هذا المنهاج في ثلاثين صفحة من القطع المتوسط، وقد كان موجهاً للمرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس العربية. يعتمد هذا المنهاج أساسه على المنهاج لعام 1976، وقد عملت على صياغته لجنة أطلق عليها اسم "لجنة اختصار وتعديل المنهج للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في المدارس العربية".³³ وقد تكونت هذه اللجنة من مفتش موضوع التاريخ د. قاسم دراوشة وثلاث معلمات في المرحلة الإعدادية (كلير عمران، دعاء زعبي-خطيب ورجاء ضو). كما استعانت اللجنة بالمستشار العلمي د. احمد غبن.³⁴ وقد تم التأكيد في بداية الكراس على أن هذا المنهاج هو "منهج مؤقت إلى حين صدور منهج تعليمي جديد لمادة التاريخ لهاتين المرحلتين في المدارس العربية".³⁵ بعد هذا التأكيد لجأت اللجنة إلى تبرير دواعي اختصار المنهج السابق، حيث جاء في هذا التبرير: "تم اختصار الموضوعات التعليمية بما يتلاءم والمواد التعليمية الواردة في كتب التدريس، وبما يتلاءم والأهداف العامة لمنهج تدريس التاريخ المخصّص للمرحلتين الابتدائية والإعدادية والمعمول به منذ سنة 1976. ومما يؤخذ على هذا المنهج، مثلاً، أنه مطوّل وغزير المضامين في جميع الصفوف من السادسة وحتى التاسعة، الأمر الذي يصعب تطبيقه ضمن الساعات

33. وزارة التربية والتعليم، السكرتارية التربوية، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، منهج تعليمي، التاريخ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في المدارس العربية (الصفوف: السادس - التاسع). القدس، 2009.

34. المصدر السابق، ص 1.

35. المصدر السابق، ص 5.

- المخصّصة لتعليم التاريخ في هاتين المرحلتين“³⁶.
- بالنسبة للأبعاد السياسية والأيدولوجية الموجهة، فقد جاءت مدمجة ومستترة تحت عنوان الفرضيات العامة التي كانت كالتالي:
- ”إن وفرة أحداث الماضي والمراجع التي تتناول ذلك لا تمكّن من التعرّف على التاريخ بأكمله، وذلك لأنّ الدراسة التاريخية انتقائية بطبيعتها وتقوم على اعتبارات مختلفة.
 - يجدر بدراسة التاريخ التأكيد على: التنوّع بأشكال حياة المجتمع والثقافة والفكر، مع التعرف على طموحات الأجيال السابقة، نشاطاتهم وإنجازاتهم.
 - في تدريس التاريخ، يجب إبراز العوامل التي بلورت تاريخ ونتاج الإنسانية، والوقوف على اتجاهات التطور التي تميّزها.
 - في تدريس التاريخ علينا أن نعرّف الطلاب بتاريخ العرب والإسلام في الماضي والحاضر، تاريخ شعب إسرائيل وتاريخ البشرية.
 - ينبغي على المعلم، في عملية تدريس التاريخ، الإسهام في دفع التلاميذ إلى النظر إلى الحاضر باعتباره حصيلة سيرورة طويلة من التطور المتعدد العوامل“.
- بوسع المتأمّل المتفحّص للفرضية الأولى أن يلحظ محاولة صائغي الخطة منح الانتقائية في اختيار الموضوعات والمضامين شرعية تحت العباءة الفضفاضة لكلمتي ”اعتبارات مختلفة“. فتحت هذه العباءة يمكن أن نخفي الاعتبارات السياسية والاعتبارات الأيدولوجية المتعلقة بخصخصة

36. المصدر السابق، ص 7.

الهوية وتمييعها وكَي الوعي لجمهور المتلقين. أما الفرضية الثانية المتعلقة بالتعرّف على "طموحات الأجيال السابقة، نشاطاتهم وانجازاتهم"، فهي فضاضة هي الأخرى وتتسع لتفسيرات فضاضة ومعّمة، لم يتم التطرق فيها لأي نوعيات من الأجيال (على المستوى الإنساني العام أو على المستوى الحضاري أو القومي-الإثني وهكذا..) أو لأي شكل من الطموحات (قومية أو وطنية على سبيل المثال). وقد وجد هذا التعميم له طريقًا لتفصيل المضامين وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات. فإذا أخذنا على، سبيل المثال، موضوع وصف "الحروب الصليبية في فلسطين"، فس نجد أنه جرى استعمال المصطلح الفضااض "الأراضي المقدسة"³⁷. ويُعتبر هذا تراجعًا معيّنًا عن مناهج سابقة جرى فيها استعمال لفظة "فلسطين" في هذا السياق. باستطاعتنا القول، بناءً على ما تقدم، بأنّ هذا الاختصار للمنهج شهد تراجعًا معيّنًا في كل ما يتعلق بتوظيف المصطلحات واختيار الألفاظ الإشكالية التي تم تجاوزها في مناهج سابقة وخاصة المنهج للعام 1999.

37. المصدر السابق، 21.

خلاصة

ليس بوسع المتمعّن الفاحص في مناهج التاريخ ومضامينها الموجهة لدراسة طلاب المدارس العربية في إسرائيل، إلا أن يرى مدى أهمية هذا الموضوع، وبالذات على خارطة وشكل السياسة التربوية العليا التي يسير حسبها جهاز التعليم العربي في إسرائيل. فالتوجهات تظهر مدى حرص مصممي هذه السياسة على صياغة الوعي والفهم للتفاعلات التاريخية لدى الطلاب العرب. صحيح أنّ السلطات الإسرائيلية قامت بفصل جهاز التعليم العربي عن الجهاز التعليمي بالدولة من حيث لغة التدريس وبعض المضامين الخاصة، ولكن هذا الفصل كان من الناحية الإدارية فقط. وأما فيما يتعلق بمناهج التعليم وكتب التدريس فإنّ ذلك منوط بالمصادقة من قبل الجهات الموجهة في وزارة المعارف الإسرائيلية، والتي قلّمًا كان للجمهور العربي ممثلون فيها. والجدير ذكره هنا ذلك البون الواسع بين المضامين الكثيرة والمفصلة التي يتعلمها الطالب العربي عن تاريخ الشعب اليهودي وبين ما يتعلمه الطلاب اليهود عن التاريخ العربي والإسلامي من مواد ضئيلة تعلم أساسًا من منظور الرواية التاريخية الصهيونية. أما الأمر الأكثر غرابة فهو الغياب الملحوظ لمضامين تتعلق بتاريخ العرب الفلسطينيين في إسرائيل أنفسهم وبمركبات هويتهم، أو بالهوية الفلسطينية والعربية العامة.

توصيات

- أ. من الضروري العمل على ترسيخ أسس أكثر مهنية في بناء مناهج التاريخ على أن يتخلص هذا العمل من الإملءات الأيديولوجية والسياسية.
- ب. يجب بناء موازنة واضحة ومنصفة بين دوائر الاهتمام الثلاث: الدائرة الإنسانية العامة، دائرة الثقافة العربية الإسلامية التي ينتمي إليها الطلاب جمهور الهدف، ودائرة المواطنة الإسرائيلية.
- ج. من الضروري إشراك شخصيات عربية أكاديمية وبحثية فاعلة ومؤثرة في عملية إعداد المناهج.
- د. من الضروري تعريب الشخصيات المؤثرة في عملية إعداد المناهج المخصصة للطلاب العرب (كرئاسة لجان المناهج والطواقم في السكرتاريا التربوية العليا) ومنح هذه اللجان والطواقم قدرًا كافيًا من الاستقلالية.

الفصل الرابع

المنهج التعليمي في الجغرافيا: بين جغرافية الإنكار والتوافق

بروفسور راسم محيي الدين خمائسي

مقدمة

يشكل المنهج التعليمي الإطار الذي يوجّه مضامين العملية التعليمية (عبد المنعم ونجار، 2008). تشمل هذه العملية منظومة القيم والأدوات ومخرجات التعلم. لذا فإنّ دراسة منهج على ما يشمله من أهداف، مضامين، رسائل ومركبات هي حاجة ملحة لتطوير التعليم والمعرفة وكل ما تشمله من سيوررات تشكيل هوية التلميذ، قيمه، معرفته ومعلوماته ومهاراته التي تساهم في بناء وتشكيل شخصية تلميذ اليوم وشخص المستقبل. لذلك فإنّ مراجعة نقدية للمنهج التعليمي بشكل عام ومنهج موضوع معيّن هي مطلب مُلح وحاجة ضرورية لمواكبة التطور المعرفي وتلبية احتياجات التلاميذ والمجتمع (1978، 111).

تجرى هذه المراجعة، الدراسة والنقد في كل الدول والمجتمعات التي تمتلك الإرادة في إدارة شؤونها. ونحن كمجتمع عربي فلسطيني في دولة إسرائيل نشأنا وتطورنا في وضع ومكانة تم فيهما إقصاؤنا وتغييبنا بشكل مُمنهج من قبل أجهزة الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك في صياغة

مناهج التعليم العامة وتلك المخصصة لمواضيع تعليمية عينية. ووقع بعضنا في فخ يُمكن أن نشخصه بثلاث ميزات رئيسية: صراع بقاء فردي، إقصاء ذاتي من المشاركة الفعالة في الحيز العام، وقبول غير معلن لحالة الوصاية والبقاء في الظل، تخوفاً من المشاركة بادعاء البعض أنّ المشاركة بمؤسسات الدولة والتوافق مع بعض أهدافها، ربما تمنح الشرعية أو تشكّل قبولاً غير معلن لأمر وسياسات مفروضة من قبل الدولة على المواطنين العرب ومفروضة من قبلهم. واقع الورطات والتناقضات التي يعيشها المواطنون العرب، كوّنّت لديهم صفات يمكن إيجازها بانقسام شخصية فردية ومجتمعية. ولأجل خروجنا من هذا الفخ، تقع على عاتقنا مسؤولية مراجعة هذه المناهج، نقدّها ووضع اقتراحات لتعديلها، لكي تلبّي بعض طموحاتنا، احتياجاتنا ومتطلباتنا، آخذين بعين الاعتبار الظرفية والسياسات الجيو-سياسية الذي نعيش فيه. تشمل هذه الظرفية تناقضات وثنائيات تضعنا في حالات من الازدواجية، وربما في بعض الحالات قبول وضع مفروض غير مرغوب، والاضطرار للمشاركة في صياغة مناهج تعليمية، لتخفيف أضراره، وليس بالضرورة تحقيق طموحات ومتطلبات مجتمعنا العربي الفلسطيني.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض ومراجعة ونقد أهداف منهج الجغرافيا المُقر من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية الرسمية (الموطن، المجتمع والمدنات)، خاصة للصف التاسع وفي المدارس الثانوية (جغرافيا وتطوير البيئة). هذا المنهج تم تعديله وإقراره في نهاية العقد الأخير وهو المطبق حالياً رسمياً من قبل وزارة التربية والتعليم في المدارس العربية والعبرية على اختلاف مستوياتها. كذلك نقوم بمراجعة

الكتب التي أعدت لتطبيق هذا المنهج، وتحاول الدراسة عرض حالة موضوع الجغرافيا في المدارس العربية وتفسير الأسباب التي تقف وراء ترديه رغم أهميته، من خلال مناقشة أثر المنهج وتطبيقه على تردي هذا الموضوع. إن السؤال البحثي الرئيسي الذي سوف نعالجه في هذه الدراسة هو التالي: هل يساهم منهج الجغرافيا الرسمي المقرّر والمعمول به في المدارس العربية في ترويض وأسرلة التلميذ العربي من خلال تهويد المركبات الجغرافية وإنكار جذورها وملاحها العربية الفلسطينية؟ ألم تزل محاولات تعديل المنهج والكتب، المعدة والمصدّقة بموجبه لتوليد جغرافية توافق، بعيدة عن إيفاء متطلبات التلميذ العربي ومستمرّة في تورية جغرافية إنكار مُمنهجة؟

وعن هذا السؤال الرئيسي تنبثق أسئلة ثانوية مثل: هل تُولّد أهداف المنهج غربة بين التلميذ العربي وبين حيّزه الجغرافي، وكيف؟ هل يساهم منهج الجغرافيا في تعزيز انتماء الطالب العربي لوطنه وتراثه وشعبه العربي الفلسطيني؟ ما هي مكانة موضوع الجغرافيا في المدارس العربية؟ وهل هو في حالة ترد، ولماذا؟ وما هو دور المنهج في تردي موضوع الجغرافيا؟ تتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة استخدام منهجية وصفية تحليلية نقدية تشمل عدة مركبات. وتساعد مثل هذه الإجابة على اقتراح سياسات تدخل لتعديل واقع جغرافية الإنكار وتمكين جغرافية التوافق. هذا رغم إدراكنا أنّ السياق الذي تجري فيه العملية التعليمية لدى التلاميذ العرب، في ظل سياسة الإقصاء والسيطرة التي تُمارسها السلطة الحاكمة بشكل مُمنهج تجاههم، يُصعب مهمة التجسير والمشاركة لتمكين جغرافية التوافق، مع أنّ هذه المهمة ليست

مستحيلة .

لمحاولة الإجابة على أسئلة البحث المذكورة قمنا بمراجعة الأدبيات التي تناقش الإطار المعرفي لوضع المنهج، ويشمل هذا دراسات نقدية لمنهج الجغرافيا وتطوره في البلاد (بودية، 2006؛ كراي، 1993؛ شول، 2002؛ Peled-Elhanan, 2012). وقمنا بمراجعة لمنهج الجغرافيا الذي أقرّ من قبل وزارة التربية والتعليم للمدارس الثانوية (2008) بالعبرية والعربية، وللصف التاسع (2009) بالعبرية (פּינאג 1971), (2013). وكذلك درسنا منشورات مفتشة موضوع الجغرافيا لعام 2011-2012 في المدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية. وقمنا بمراجعة مناهج تعليم موضوع الجغرافيا في دول مجاورة، مثل لبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف فهم الخصوصية والعمومية في منهاج الجغرافيا. ولم نكتف بالقيام بتحليل نظري للمناهج، بل قمنا بإجراء مقابلات مع اثني عشر مدرّساً ومرشداً لموضوع الجغرافيا في المدارس العربية. كذلك قمنا بتوزيع استمارة شملت أسئلة محددة بشأن منهاج الجغرافيا وتطبيقه، وأخذ اقتراحات حول تعديله (أنظر نموذج في الملحق قم 1). هذه الاستمارة تم إرسالها وتسليمها إلى مائة معلم جغرافيا في المدارس العربية المختلفة، وتم إعادة 44 استمارة قمنا بتحليلها. كما قمنا بمراجعة الكتب التي وُضعت من قبل مركز التكنولوجيا التربوية (مطاح) للصفوف من الثاني الابتدائي حتى الصف التاسع، إذ أن تعليم موضوع الجغرافيا إلزامي، وكذلك الكتب التي وُضعت للصفوف في المرحلة الثانوية حسب المنهج الجديد، والذي يشمل المواضيع الأساسية (النواة) الإلزامية، وتلك المتخصصة

(جزء من أسماء الكتب المذكورة في الملحق). وقد سعت هذه الكتب إلى تطبيق المنهج من حيث المضامين والمبنى وآليات كيفية تدريسه. تشمل هذه الورقة خمسة أجزاء. الجزء الأول يشمل وضع إطار معرفي بشأن منهج الجغرافيا والتحوّلات التي حدثت فيه وأثره في تنشئة قيمية ومعرفية لدى التلاميذ. أما الجزء الثاني فيعرض بإيجاز تطوّر منهج الجغرافيا في المدارس العربية ويستعرض ويحلل أهدافه وكيفية تطبيقها وما تولّده من جغرافية إنكار، رغم محاولات ذكية لتورية وتخفيف هذا الإنكار وتطوير حالة مُروّضة من التوافق. ويعرض الجزء الثالث إشكاليات أهداف منهج الجغرافيا وما يترتب عليها من إسقاطات وتبعات. ويعرض الجزء الرابع تحليلا للمقابلات التي أجريناها وللإستمارات التي أُعيدت وذلك للتعرف على وجهات نظر المعلمين بشأن المنهج ووضع موضوع الجغرافيا في المدارس العربية. أما الجزء الخامس فيعرض ملخص الدراسة والتوصيات التطبيقية المستقاة منها لتعديل المنهج وكيفية تطبيقه وزيادة حضور موضوع الجغرافيا في التعليم الرسمي الإلزامي وغير الرسمي العربي. من الجدير بالذكر أننا رغبتنا في إجراء مقابلات مع تلاميذ ومع مفتش موضوع الجغرافيا في المدارس. إلا أننا واجهنا معيقات بيروقراطية، كان من الممكن تجاوزها في حالة توفر الوقت والموارد، ننصح بعملها في دراسات إضافية. كذلك فإنّ معدّ هذه الدراسة (ر.خ) شارك في طاقم إعداد المنهج الجديد للمدارس الثانوية، كما عمل مستشاراً علمياً لبعض كتب الجغرافيا التي صدرت عن "مطاح" لتطبيق المنهج. خلال هذه المشاركة حاول التأثير لخلق جغرافية توافق، وأنجز تعديلات في مضامين

ورسالة وشكل الكتب الصادرة، وكانت له مواجهات كثيرة، وقدم اعتراضات على مركبات جغرافية الإنكار التي شملها المنهج والكتب التي صدرت بموجبه. تجربة المشاركة الشخصية هذه وتجارب زملاء آخرين تفيدنا في عرض وتحليل ونقد المنهج وتطبيقه. فهذه التجارب تجعل المنهجية المستخدمة أقرب على منهجية "الباحث كلاعب" أو البحث بالمشاركة، مما يساهم في إضافة نوعية للبحث والتوصيات المعروضة في نهايته.

الجغرافيا: الإطار والمنهج

بعد أن كانت الجغرافيا موضوعاً مشمولاً في مواضيع أخرى ومرتبطة بأصل الاسم ومصدره (لفظ إغريقي ومعناه وصف / صورة الأرض)، أصبحت الجغرافيا علماً ومجالاً معرفيين، يدرس الأرض وغلافها والظواهر الطبيعية والبشرية الموجودة والمتطورة في الحيز الذي نعيش فيه (Chisholm, 1995; Buttimer, 1993). وكلمة الجغرافيا في العربية تعتبر حديثة بعض الشيء، حيث كان العرب والمسلمون يستعملون مصطلحات مثل صورة الأرض أو قطع الأرض أو خريطة العالم والأقاليم أو المسالك والممالك أو تقويم البلدان أو علم الطرق (محمد، 1993). ورغم ذلك تتميز الجغرافيا باتساع وتنوع المواضيع التي تتناولها والنظريات التي تتبعها وتستخدمها في تفسير الظواهر والمكونات البيئية الطبيعية ومكونات البيئة البشرية (Hartshorne, 1960). هذا العلم الذي يعرض ويفسر لنا جدلية وتأزر العلاقة بين الإنسان ومحيطه الذي يعيش فيه، هو علم حي متجدد ومتكامل مع علوم أخرى.

ولم يُعد علم الجغرافيا ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر وصفًا سطحيًا مبسطًا شموليًا موسوعيًا، بل أصبح تخصصًا معرفيًا ونظريًا وتطبيقيًا يتماشى مع التطور العلمي الحديث المُعتمَد على الرصد والتحليل والقياس والربط واستخدام النماذج والنظريات الحديثة المستقى بعضها من علوم دقيقة واجتماعية تعتمد المنهج الاستدلالي والتحليلي والكمي. وبذلك سارت في المسار التطبيقي الذي يعرف اليوم بالجغرافيا الكمية والتطبيقية التي توجّه وتصوغ العلاقة بين الإنسان وحيّزه. وتمتاز الجغرافيا الحديثة بإمكانية تأقلمها وتطويعها مع مختلف العلوم، وبذلك تمثل همزة وصل متينة بين العلوم ونشوتها في حالات كثيرة لخدمتها، وتأخذ منها ما يخدمها ويميزها عن غيرها من العلوم، للاستجابة إلى التحوّلات والتجديدات في العلوم.

شهدت السنوات الأخيرة تحوّلات كبيرة في المنهج الجغرافي والمحتوى العلمي وكذلك في الأساليب المعمول بها في تدريس علم الجغرافيا، وتلك الأساليب التي يُعتمَد عليها لتحقيق الأهداف والأغراض التي توجد للجغرافيا أفضلية نسبية (Slater, 1994). إنّ التطور المعرفي وظهور ظواهر جديدة متعلقة بتغيّرات مناخية مثل الاحتباس الحراري، التمدن، العولمة، الصراعات الجيوسياسية، وسائل النقل الحديثة، الشبكات العنكبوتية، تعدّد الثقافات والحاجة الماسّة إلى التخطيط الحيّزي، كل ذلك خلق قضايا كبرى يجب أن يتناولها علم الجغرافيا (Culler, Golledge and Graf, 2002).

هذا التطور المعرفي ولّد حاجة إلى تطوير جغرافيا حيّة متجدّدة تعتمد الديناميكية المعرفية، استحداث أدوات معرفية وأساليب تدريس جديدة

تتماشى مع سرعة نشوء وتحول ظواهر إنسانية وكشف عن ظواهر طبيعية واستيضاح إسقاطاتها على حياة الإنسان في محيطه وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذه الجغرافيا الحية المتجددة تتطلب وضع منهج تدريس معرفي دينامي متجدد يستطيع استيعاب هذه التجديدات ودمجها في العملية التعليمية (Tas, 2007). ونظراً لأنّ الجغرافيا تشمل مركباً تحليلياً تجريبياً، ومركباً تفسيرياً وتأويلياً ومركباً نقدياً، فدراسة المجال الجغرافي تؤكد وجود مكونات طبيعية وبشرية كثيرة مترابطة تتميز بتفاعلات كثيرة تحصل بين هذه المكونات. ولذلك نجد أنّ دراسة المجال الجغرافي لا تقتصر على موضوع بحد ذاته أو على ظاهرة دون الأخرى. ومع أنّ المجال الجغرافي يشمل كل الظواهر مجتمعة، فإنّ دراسة هذه الظواهر تبحث منفصلة مع قياس درجة التفاعل والتعليل والتحليل دون إهمال أي مركب من هذه المركبات في المجال الجغرافي المدروس (Nir, 1990).

يشمل المجال الجغرافي تفاعل وارتباط الإنسان بحيزه والانتماء إليه (Hooson, 1994). هذا الحيز يقسم إلى وحدات بيئية، اجتماعية وثقافية وسياسية، يتوطن فيها الإنسان. لذلك فإنّ الجغرافيا تشمل بالإضافة إلى المركبات المادية المحسوسة، مركبات رمزية وعاطفية وثقافية تربط بين الإنسان ومحيطه (Kennedy, 2000).

يغذي وينمي علم الجغرافيا علاقة الإنسان ببيئته القريبة من خلال تعرّفه على محيطه الذي يعيش فيه، يمتلكه ويستخدمه ويصوغ حاضره وهويته وموروثه. وهكذا فإنّ علم الجغرافيا يشمل مكونات قيمية وسلوكية تربط بين الإنسان ومحيطه الذي أصبح يعرف بوطنه،

وتساهم المعرفة الجغرافية في تنمية وتطور الوعي والانتماء الشخصي والمجتمعي، وتعمق مسؤولية الشخص نحو بيئته، وتُعبّر عن إنتاجه وصياغته لمحيطه بموجب أعرافه وثقافته. وأصبحت الجغرافيا الثقافية والسياسية أحد المواضيع الرئيسة لتفسير الصراعات بين مجموعات ثقافية/ إثنية/ سياسية في مجال جغرافي معين. هذه الصراعات خلقت حالات فيها إنكار وأخرى تطورت إلى توافق. وعلاقة القوة بين المجتمعات لها أثر مباشر في تطوير جغرافية الإنكار أو جغرافية التوافق. ونقصد بجغرافية الإنكار حالة يكون فيها تجاهل وإنكار لوجود مجموعة سكانية أخرى تعيش في نفس المجال الجغرافي ولها انتماء وارتباط ثقافي واجتماعي وسياسي وتراثي بالمكان، وذلك للتفرد في امتلاك الحيز والمجال الجغرافي. وتجد جغرافية الإنكار تعبيراً لها في اللغة والخطاب الجغرافي، وفي القيم المعرفية المنتجة والمعروضة/المُسوّقة، وفي وسائل نقل المعرفة والمعلومات المُدرّسة والمعروضة بشأن المجال الجغرافي المتصارع عليه. ومقابل ذلك فإنّ جغرافية التوافق تعنى بحالة يكون فيها إقرار واعتراف بوجود مجموعة سكانية أخرى تعيش في نفس المجال الجغرافي، أو لها ارتباط وعلاقة بهذا المجال، وإقرار بإمكانية التعايش بين المجموعتين بواسطة التوافق على منظومة من القيم وعلاقات القوة وتقسيم الموارد. ويتم الإقرار والمعاشية من خلال مشاركة المجموعتين في نفس الحيز، بما في ذلك مناهج التدريس والكتب المدرسية، لتنمية ثقافة قبول المُختلف على أسس معايير أخلاقية وقيم إنسانية. وتجد جغرافية الإنكار وكذلك جغرافية التوافق تعبيراً لهما في منهج تعليم علم الجغرافيا في المدارس وفي الجولات والتعليم اللامنهجي. وتُمارس

جغرافية الإنكار بشكل مُمنهج من أجل فرض هيمنة وتغليب مجموعة إثنو- قومية على أخرى، كما هو الحال بالنسبة لعلاقة إسرائيل بمواطنيها العرب (Peled-Elhanan, 2012). ونجد جغرافية الإنكار أكثر في مجالات جغرافية تعاني من واقع صراع جيوسياسي وثقافي، كما هو حال بلادنا التي يوجد فيها صراع طويل بين اليهود الصهيونيين والعرب الفلسطينيين.

أدى التطور الذي طرأ على علم الجغرافيا، والتشابك بينه وبين علوم اجتماعية وطبيعية وبيئية، إلى تطور في الجامعات والبحث المعرفي الجغرافي، وبالمقابل حدث ترد في موضوع الجغرافيا وارتفع الجهل الجغرافي في المدارس ولدى التلاميذ. هذا الترد والجهل كشفت عنه دراسات وامتحانات قامت بها طواقم بحث متعددة (National Geographic Society 1988; Grosvenor, 1984, 1985; Manson, 1986; Bloom, 1981; 1993). ودفح هذا الترد لجنة التعليم الجغرافي المنبثقة عن الاتحاد الجغرافي العالمي إلى وضع ميثاق لتطوير علم الجغرافيا ومبادئ لمنع نشوء وتطور جغرافية الإنكار. ومع ذلك وضعت معايير دولية موحدة لتحسين التعليم وتقليص الجهل الجغرافي (IGU, 1992). خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد كشف واقع الجغرافيا في الولايات المتحدة خاصة والعالم بشكل عام (James, 1969)، بما في ذلك في إسرائيل، من قبل الجمعيات الجغرافية العالمية والوطنية، قامت دول كثيرة بمراجعة منهج الجغرافيا لمواكبته مع التطور المعرفي الجغرافي (Bar-Gal and Sofer, 2010; Catling, 2004; Hopwood, 2004; Lam and Lai, 2003; Corney and Middleton,

(1996; Salaler, 1994; Graves, 1984).

كجزء من عملية التطوّر المعرفي الجغرافي، نشأت مدارس تسعى إلى تحويل التعليم الجغرافي من التركيز على المدرسة الوطنية-القومية والإقليمية إلى المدرسة المعرفية العامة، التحليلية والقطاعية (Berry, 1964). تركز المدرسة الإقليمية والوطنية-القومية على تعليم جغرافية المكان والدولة والإقليم، وتهدف إلى تنمية الانتماء للدولة وللإقليم، وصياغة الهوية الذاتية فيه. لقد تعمّقت هذه المدرسة الجغرافية مع نشوء الدولة القومية وتعزيز الهوية الوطنية. لذلك تركّز الدول القومية على تعليم التلميذ (وتعريفه على) المجال الجغرافي الذي يعيش فيه بهدف تعزيز وتمكين هويته القومية كما تفعل ذلك إسرائيل (1977, 2002; Schnell, 1999, 2004).

ونجد تطبيق المدرسة الإقليمية، واستخدام الجغرافيا لأجل تعزيز هوية الانتماء القومي والوطني، واضحًا في مناهج التعليم المختلفة. فمثلا ينصّ أحد أهداف منهج الجغرافيا الإسرائيلي على "تعزيز الصلة والشعور بالانتماء لدولة إسرائيل ولأرض إسرائيل - مناظرها الطبيعية، مواقعها وتراثها" (وزارة التربية والتعليم, 2012: 14 بند 2). أما منهج الجغرافيا في لبنان فمن بين أهدافه العامة "تعزيز الانتماء الوطني عند المتعلم من خلال تعريفه بطبيعة بلاده وخصائصها، وثرواتها البشرية والطبيعية، وتزويده بالمعارف الجغرافية التي تؤهله للمساهمة في بناء وطن متقدم قادر على مواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل" (هدف رقم 11؛ منهج التعليم الجغرافي في لبنان 1994). وفي كتب الجغرافيا التي أعدت حسب المنهاج الفلسطيني أشير إلى "...ضرورة

وضع منهاج يراعي الخصوصية الفلسطينية لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني حتى يأخذ مكانه بين الشعوب، بناء منهاج فلسطيني يُعد أساساً مهماً لبناء السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، وأساساً لترسيخ القيم الديمقراطية وبناء جيل متعلم قادر على التعامل بشكل ايجابي مع متطلبات الحياة، وهو حق إنساني وأداة لتنمية الموارد البشرية المستدامة...“ (الريماوي وآخرون، 2011: تقديم:4). تجدر الإشارة إلى أن سياسة التهويد الإسرائيلية تمارس من خلال الهدف المذكور، متجاهلة خصوصية العرب الفلسطينيين بصفتهم أقلية قومية ثقافية أصلية تمارس ضدها سياسات إحلل وإقصاء وتجاهل وتورية حقائق جغرافية في الكتب المدرسية. هذه الخصوصية تفتقر لها الأقليات في دول كثيرة، بما فيها لبنان.

وهكذا فإنّ المدرسة الجغرافية الإقليمية والقومية الوطنية تتمحور حول بناء وصياغة الذات/ الأمة داخل مجال جغرافي محدد - الدولة القومية (Jonas, 1988). وكان نشوء وتطور المدرسة الجغرافية الإقليمية في أوروبا وخاصةً في ألمانيا، ومنها نقلت إلى المنهاج الإسرائيلي (Schnell, 200; Kennedy, 1989; 2002, 117). هذه المدرسة استمرت لتكوّن نواة منهج الجغرافيا الذي صيغ في إسرائيل ويدور محوره حول جغرافية ”أرض إسرائيل“ (وتقسيمها إلى مناطق، مثل النقب، السهل الساحلي، الجليل...الخ) وجغرافية الشرق الأوسط، وفيهما تم دمج وإضافة مُركّبات المدرسة الجغرافية التحليلية والقطاعية، من خلال دراسة منظومة الإقليم كوحدة تدريسية حسب المنهج الجديد كما سنبين لاحقاً. وهكذا فإنّ التحولات والتجديدات في الجغرافيا بشكل عام، وفي

المدارس بشكل خاص، أدت إلى تعديلات نوعية في منهج الجغرافيا، بما في ذلك منهج الجغرافيا في إسرائيل والذي يشمل جهاز التعليم العربي.

تطور منهج الجغرافيا الرسمي في إسرائيل

نشأ منهج الجغرافيا العبري كجزء من المشروع الصهيوني وسعى لإعادة بناء الهوية اليهودية الصهيونية وإحياء اللغة العبرية في مكان محدد وهو فلسطين، والذي أطلق عليه حسب المنهاج "أرض إسرائيل". هذا المشروع ربط بين المكان الحيز (أرض إسرائيل / فلسطين) وبين العقيدة الدينية والانتماء القومي واللغة العبرية. هذا الربط المُنهج نُسج بطريقة تسعى إلى خلق جدلية وتآزر بين المكان والإنسان والعقيدة واللغة- العبرية التي تم إحيائها وتطويرها لتكون لغة شعب ودولة في حيز جغرافي محدد، يشار إليه على أنه هدف تجمّع وتركيز الشعب اليهودي، بالاعتماد على رواية تاريخية مدموجة بعقيدة دينية.

بدأ بناء منهج الجغرافيا قبل أن تقام دولة إسرائيل وتم تطبيقه في شبكة المدارس العبرية التي أقيمت في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني. شبكة المدارس العبرية هذه أقيمت لخدمة الطلاب اليهود وعملت ضمن إدارة شبه ذاتية (٦١-٦٦، 1993). وكان أساس منهج تعليم الجغرافيا العبري قد وضع عام 1907 من قبل معلمين يهود مثل عزيزياهو أوربخ تحت اسم "الوطن ومعرفة البلاد". واستطاع هؤلاء المعلمون، مع أن بعضهم ليسوا جغرافيين، أن يضعوا أُسس أهداف منهج "الوطن ومعرفة البلاد"، والذي يعرّف حاليًا في المدارس بموضوع الجغرافيا. يجدر القول أنّ هذا المنهج ما زال يُشكل جزءًا مركزيًا من

أهداف ومضامين ورسالة تعلّم الجغرافيا في المدارس حتى بعد إقامة دولة إسرائيل كما سنوضح لاحقاً. ومنذُ بداية صياغة التعليم العربي في البلاد جرت سبعة تعديلات على منهج تعليم الجغرافيا. وُضع منهج التعليم المنظم الأول الشامل لموضوع "الوطن ومعرفة البلاد" وتم تبنيه في المدارس العبرية عام 1923. ركّز المنهج على بناء الهوية والارتباط بالمكان المهاجر إليه، والمطلوب أن يكون وطناً قومياً لليهود الصهيونيين وإقامة دولتهم فيه (Schnell, 2004). لذلك فإنّ أهداف المنهج قبل قيام الدولة كانت مُسيّسة وخاضعة للتوجيه الأيديولوجي للتعليم العربي - الصهيوني الذي أثر بشكل مباشر وملموس على تعليم الجغرافيا. وقد قامت تيارات التعليم اليهودية المتعددة، العام والديني، التي نشأت قبل قيام دولة إسرائيل، بإبراز "أرض إسرائيل" كإحدى الرسائل التربوية الجغرافية المركزية للتربية على «معرفة البلاد» ولتكوين ارتباط وثيق بين التلميذ والبلاد كوطن «وليد / قديم» حسب اعتقادهم.

بعد إقامة دولة إسرائيل نشأ واقع جديد تم فيه إقرار قانون التعليم الإلزامي عام 1949، وبعد أربع سنوات تم إقرار قانون التعليم الرسمي. هذه القوانين خلقت مطلباً وحاجة إلى تغيير مناهج التعليم وتحويلها إلى مناهج تعليم رسمية بما في ذلك موضوع الجغرافيا. أما أهداف منهج الجغرافيا فقد تم استقاؤها من الهدف المركزي لقانون التعليم الرسمي والذي حدد في البند (ب) أنّ التعليم الرسمي يركز على "قيم ثقافة إسرائيل والتحصيل العلمي وعلى حب الوطن والإخلاص لدولة إسرائيل ولشعب إسرائيل" (תכנית , 1954).

تأثر منهج الجغرافيا بعد إقامة دولة إسرائيل ومضامين التدريس

بإعادة صياغة جغرافية المكان بعد النكبة والتهجير الفلسطيني الذي تجاهله وأنكره المنهج. كما ركّز بالمقابل على عرض جغرافية توزيع وتوطن الهجرات اليهودية وأنماط نمو شبكة الاستيطان الإسرائيلية. وشمل تعليم الجغرافيا حتى الصف التاسع جزءاً من التعليم الإلزامي وجعله موضوعاً اختيارياً في المرحلة الثانوية. كذلك تأثر المنهج بالبحث الجغرافي بعد فتح أقسام الجغرافيا في الجامعات، خاصة الجامعة العبرية، وزيادة عدد الخريجين اليهود في موضوع الجغرافيا.

شهد العام 1968 بداية الإصلاح في منهج تعليم الجغرافيا، وذلك بعد أن نشرت لجنة برئاسة بروفيسور دافيد عميران، مؤسس قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية عام 1949/50، مسودة توصيات وتوجيهات أخرى شكّلت أساساً لإعداد منهج تعليم "الوطن والمجتمع" للصفوف في المرحلة الابتدائية (الثاني - الرابع). وركّز التغيير في المنهج الجديد على تجذير مفاهيم وقيم "أرض إسرائيل" والإخلاص للدولة، كأهداف قومية وطنية ثانوية، مقابل تطوير شخصية التلميذ ومعرفته الجغرافية كهدف أولي. أما المنهج الذي أقرّ عام 1979 فقد شمل تغيير اسمه من "الوطن ومعرفة البلاد" إلى "الوطن والمجتمع" (1993، 71، 72). ودمج المنهج الجديد بين المستوى الجغرافي الإقليمي والموضوعي، حيث ركّز على العائلة والبيت للصف الثاني، على الحي في الصف الثالث وعلى البلدة والمنطقة في الصف الرابع. هذا التعديل هو جزء من بعض التحوّل في المنهج وعرضه بالاعتماد على التدرّج المعرفي الجغرافي من البيت حتى المنطقة من وجهات نظر إنسانية، اجتماعية، جغرافية، اقتصادية تاريخية وليس فقط من وجهة نظر قومية. وطرح المنهج أربعة مبادئ

مركزية لتطبيقه وهي: الصلة/العلاقة، الشمولية، الليونة والفاعليات. هذه المبادئ وُضعت لتوجه عملية التدريس ونقل المعلومة الجغرافية للتلميذ. وبشأن المدارس الابتدائية بعد الصف الرابع والمدارس الإعدادية، فقد أقر لها منهاج جغرافيا جديد عام 1973، أخذ بعين الاعتبار التحولات والتجديدات المعرفية وأساليب التدريس في علم الجغرافيا. وشمل التجديد التركيز على مناطق "أرض إسرائيل" والاكتفاء بدراسة بعض المناطق في العالم، وإدخال أساليب دراسة المنظومات في جهاز التعليم في المدارس الابتدائية. وبالنسبة للمدارس الثانوية فقد وضعت لجنة مهنية برئاسة البروفيسور يهوشوع بن ارييه منهاجاً جديداً، مرفقاً بتوصياتها المقسمة إلى ثلاثة أجزاء للصف العاشر وللصف الحادي عشر عام 1976، وللصف الثاني عشر عام 1980. شمل هذا المنهج تعديلات، واكب جزء منها التحولات في موضوع الجغرافيا بشكل عام وكذلك في الواقع الإسرائيلي.

خلال عقد التسعينيات جرت بعض التعديلات على منهاج الجغرافيا، شملت ثلاثة أجزاء. الجزء الأول خُصص للصف الثالث حتى السادس وأطلق عليه "الوطن والمجتمع" وترجم للعربية بعنوان "الموطن والمجتمع"، ولم يكن تابعاً لمفتش موضوع الجغرافيا. وخُصص الجزء الثاني للمدارس الإعدادية وتم تلخيصه عام 1997 كمنهج رسمي ملزم. أما الجزء الثالث فقد شمل المدارس الثانوية. يفترض هذا المنهاج المعدل أن يتعلم التلاميذ ستين ساعة تعليم سنوية في المرحلة الإعدادية والسنة الأولى من المرحلة الثانوية. يشمل هذا العدد من الساعات التعليمية السنوية مجمل المعلومات والمعرفة والأدوات الجغرافية المطلوبة لتلميذ

لا يرغب أن يقدم امتحان "بجروت" في الجغرافيا. أما بالنسبة للتلاميذ الذين يرغبون في أن يُمتحنوا في موضوع الجغرافيا، فإنَّ عدد الساعات المخصّصة يرتبط بعدد الوحدات التعليمية التي يختارها التلميذ. يتطلب الامتحان بمستوى ثلاث وحدات دراسة ثلاث مناطق: إسرائيل، الشرق الأوسط ومنطقة أخرى من العالم. أما الممتحن بمستوى خمس وحدات فعليه إضافة إقليم لم يُدرّس وموضوع واحد من بين المواضيع الخمسة التالية: بلدات مدينية (جغرافية حضرية)، جغرافية اقتصادية، جيولوجيا، جيمورفولوجيا ومناخ. أما إطار التعليم المُخصّص في المرحلة الإعدادية فقد شمل ثلاثة مواضيع: البلاد (ارض إسرائيل)، مواضيع معرفة مختارة من الجغرافيا، ومناطق جغرافية. وقد خُصّص لكل موضوع ثلث الساعات المخصصة لتعليم الجغرافيا في هذه المرحلة. ومن بين أهداف المنهج الذي أُقرّ، وبدأ العمل به في نهاية تسعينيات القرن الماضي، مجموعة أهداف تسعى لصياغة التلميذ كإنسان: أي وضع أهداف قيمية عامة وتطوير القدرة على التفكير، وأخرى تعلقت بالمبنى المعرفي لموضوع الجغرافيا مثل تعلم مصطلحات ومعارف جغرافية أساسية بالإضافة إلى مهارات في الموضوع (قراءة خريطة، تحليل نص، معلومة وشكل جغرافي، إلخ..).

أما التعديل الأخير لمنهج الجغرافيا، والذي سوف نركّز عليه في دراستنا هذه، فكان خلال العقد الأخير وشمل تعديلات منهاج موضوع الوطن والمجتمع في المدارس الابتدائية والذي أصبح يسمى بالعبرية: "موطن، مجتمع وموطن"، وتُرجم إلى العربية تحت عنوان "الوطن والمجتمع والمدنات"، وكتبه التدريسية وضعت تحت اسم "الحياة معاً في

إسرائيل، وفي المرحلة الإعدادية تحت اسم "إسرائيل - إنسان، مجتمع، بيئة"، خصّصت له ستون ساعة تعليمية سنوية. وللمدارس الثانوية، أقرت وزارة التربية والتعليم عام 2008 منهجاً تعليمياً وضعت له لجنة علمية موسعة رأسها البروفيسور ميخائيل سوفير من جامعة بار إيلان، وأطلق عليه اسم "الجغرافيا وتطوير البيئة". هذه التعديلات في المنهج الجغرافي رافقها إنتاج كتب مدرسية جديدة من قبل "مطاح"، صدّق عليها من قبل وزارة التربية والتعليم (جزء من قائمة الكتب مشار إليها في المراجع)، وتُشكّل أساساً لتعليم موضوع الجغرافيا بمسمّياته المختلفة حسب مراحل التعليم الإلزامي، بما في ذلك المدارس العربية. وضع هذا المنهج، "الموطن والمجتمع والمدنات"، تدرجاً تصاعدياً في المعرفة الجغرافية التي تبدأ من البيت والعائلة في الصف الثاني وتنطلق إلى عرض ودراسة المنطقة في الصف الرابع. وفي الصف الخامس، ومن خلال وحدة تعليم "الإنسان والبيئة في حوض البحر المتوسط" يخرج التلاميذ خارج حدود البلاد - إسرائيل، ويتعلمون مهارات قراءة الخريطة والتعرّف على البلاد من خلال استخراج معلومات من الخرائط المختلفة للتعرف على الحيز.

يركز المنهج في الصف السادس على معرفة البلاد حسب مناطقها، مع التركيز على مكان - منطقة سكن التلميذ، النقب، الجليل، إلخ. ويبدأ التلاميذ في الصف السابع والثامن بتعلم مواضيع جغرافية. يتعلمون في الصف السابع "الإنسان وبيئته - السكان والبلدات" (جغرافية إنسانية)، وفي الصف الثامن "علم الكرة الأرضية" (جغرافيا طبيعية)، مع التركيز على جغرافية بلادنا. وفي الصف التاسع يتعامل المنهج

مع إسرائيل كمنظومة جغرافية، في دراستها يتم الدمج بين مركّبات الجغرافيا الإنسانية والطبيعية. أما في المدارس الثانوية فيتم تعليم الجغرافيا كمجال معرفي متخصص.

وللإجمال نقول إنّ منهج التعليم للصف التاسع شمل مركّبات قيمة وعلى رأسها الارتباط بالبلاد والدولة، التعرّف على المختلف والاستدامة. وبشأن أساليب التعليم والمضامين وضع المنهج إطاراً معرفياً يتماشى مع التطوّر المعرفي والجغرافي واستخدام أدوات معرفية حديثة تساهم في تطور التفكير والمهارات لدى التلميذ.

أما منهج الجغرافيا الجديد للمدارس الثانوية فيسعى إلى زيادة التخصص الجغرافي لدى التلاميذ والتعامل معه كمجال معرفي، وحدّد أهدافه بالنقاط التالية (משורר החינוך והתרבות, 2008, وترجمته: وزارة التربية والتعليم، 2009):

1. تكوين أسس معرفية لدى التلميذ لفهم الموجود والحاصل في الواقع الطبيعي والبشري على المستويات الحيزية المختلفة: المحلية والإقليمية والكونية.
2. تطوير كفاءات تفكيرية رفيعة وكفاءات إدراكية مركبة لدى التلميذ كجزء لا يتجزأ من تعليم مضامين المنهج.
3. تشجيع حب الاطلاع والاهتمام لدى التلميذ لفهم عوامل الظواهر الحاصلة في الحيزات المختلفة: في المحيط القريب والمحيط البعيد والمحيط الطبيعي والمحيط البشري.
4. تشجيع التلميذ على التحلي بالمسؤولية الشخصية والاجتماعية والاكتراث بالمشاركة الفعالة للتلاميذ في ما يتعلق بصيانة المواقع

- التراثية والمعالم الطبيعية والحفاظ على جودة البيئة القريبة والبيئة البعيدة، في الوقت الراهن ومن أجل الأجيال القادمة.
5. التربية من أجل التسامح وإبداء الاحترام تجاه المجتمعات والثقافات العرقية والإثنية المختلفة في البلاد والعالم.
6. تعزيز الانتماء والشعور بالانتماء إلى البلاد بمختلف معالمها ومواقعها التراثية والتاريخية والأثرية والدينية.

لأجل تحقيق الأهداف المذكورة المشتركة للمدارس العربية واليهودية، والتي تشتمل على ترويض التلاميذ العرب، بعضه معلن وآخر مُواري كما سنوضح لاحقاً، فقد حدّد منهج الجغرافيا خمس وحدات تعليمية منها ثلاث وحدات إلزامية وهي: جغرافية "أرض إسرائيل"، جغرافية "الشرق الأوسط"، ووحدة تحليل الظواهر الأساسية الجغرافية الطبيعية والبشرية. مدة كل وحدة تسعون ساعة تعليم سنوية. وبالإضافة للوحدات الإلزامية الثلاث، على كل تلميذ يرغب في التخصص اختيار دراسة أحد مجالات التخصص الاجتماعي والثقافي. وقد خصص لكل مجال تخصص إطار تعليمي مدته 180 ساعة تعليمية.

وضع معدّو المنهج دراسة جغرافية "أرض إسرائيل" وجغرافية الشرق الأوسط كوحدتين إلزاميتين، وبذلك تمت المحافظة على تقليد المدرسة الجغرافية الإقليمية كمركب رئيسي في المنهج، رغم تطوير وتطوير أساليب التدريس وأدواته من خلال استخدام وسائل تدريس حديثة مثل الخرائط المحوسبة، الشبكة العنكبوتية ومنظومات المعلومات الجغرافية. وقد برّر معدو المنهج أهمية جغرافية "أرض إسرائيل" بقولهم: "...لأن

التلاميذ سيكونون المواطنين المستقبليين في الدولة، فعليهم أن يعرفوا بلادهم ومعالمها الطبيعية ومواقعها الجغرافية والأثرية والتعرّف على الظواهر والعمليات التي تحدث في البلاد في الحيزين الطبيعي والاجتماعي، وأن يفهموا ويقيّموا أهميتها وتأثيراتها. والمعلومات التي يكتسبها التلاميذ على المستوى النظري والتطبيقي، من خلال الجولات التعليمية والميدانية، تزود التلاميذ بالأدوات والوسائل المطلوبة لفهم ما يحدث في بيئتهم الحياتية بصورة عميقة، واستخدام روايتهم وتحكيم وجهة نظرهم والعمل في المجالات الحياتية المختلفة من منطلق المسؤولية والاكتراث“ (وزارة التربية والتعليم، 2009؛ 20). ولأنّ منهج الجغرافيا الجديد يبدأ من المحيط الجغرافي المحلي - الذي يركز على ”أرض إسرائيل“، كجزء من تطبيق المدرسة الجغرافية الإقليمية والتي تُمكن تحقيق توافق وتكامل بين أهداف قيمية وانتمائية وقومية، وأهداف تعليمية تُدمج بها معرفة جغرافية تحليلية وقطاعية وطبيعية وإنسانية. ولتحقيق منهج الجغرافيا الجديد تم إعداد كتاب تعليمي ترجم أهداف الوحدة الإلزامية ”أرض إسرائيل“ وعنوانه: إسرائيل في القرن الـ21 (١٩٦٦-٧٤ وأخرون، 2009). هذا الكتاب لم يترجم إلى العربية حتى الآن، وكذلك الأمر بالنسبة للكتب الأخرى التي أعدت حسب المنهج الجديد. وما زالت الكتب المعمول بها في معظم المدارس العربية، كمراجع لتدريس وحدة التعليم الإلزامية في البجروت ”أرض اسرائيل“، من تأليف الأستاذ خليل ميعاري والأستاذ كامل يعقوب، والتي في غالبيتها لا تواكب المنهج الجديد. وكذلك بالنسبة لوحدة ”الشرق الاوسط“ التي تعتمد على كتاب الشرق الأوسط من تأليف أرنون سوفير الذي ترجم إلى العربية. هذه الكتب

تعاني من نواقص وعليها مآخذ سنشير إليها بإيجاز لاحقاً. يظهر من الاستعراض السريع لتطور منهج الجغرافيا وأهدافه ومضامينه، الانتقال من مرحلة الإعداد وهي مرحلة ما قبل الدولة، والتي كان التركيز فيها على معرفة البلاد وربط التلميذ اليهودي الصهيوني بالبلاد الجديدة التي يسعى أن تكون وطناً له. هذه المرحلة لم تشمل الطلاب العرب الفلسطينيين الذين درسوا جغرافية أخرى لنفس البلاد وحسب منهج أعد من قبل معلمين فلسطينيين مثل خليل طوطح، وكانت أهداف ولغة وخطاب الجغرافية العربية الفلسطينية أكثر سردية ووصفية لواقعهم الذي يعيشون فيه. أما أهداف ولغة وخطاب الجغرافية العربية الصهيونية فكانت ذات رسالة قيمية سعت إلى تهويد المكان وربط المهاجر مع بلاد يسعى لأن تكون وطنه، بربط جغرافيتها بين القومي والتراثي-الديني والوطني (Khalil 1999). هذا الخطاب الجغرافي المزدوج لنفس الحيز الجغرافي كان منفصلاً بسبب الفصل بين جهازي التعليم العربي الفلسطيني وجهاز التعليم العبري. أما المرحلة الثانية فيمكن أن يطلق عليها مرحلة إنتاج وصياغة الدولة اليهودية الصهيونية، فيها تم فرض منهج تعليم رسمي ملزم ومهيمن على الجغرافية الفلسطينية، عمل على محوها من الواقع وذاكرة التلاميذ العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا بعد حرب خسروها ونُكِبوا بها، مواطنين في دولة إسرائيل التي تفرض عليهم قسراً جغرافية الانكار. هذه المرحلة بدأت مع قيام دولة إسرائيل على أنقاض الجغرافية العربية الفلسطينية بعد النكبة. وخلال هذه المرحلة تحوّل العرب الفلسطينيون إلى أقلية، وفُرضت عليهم مناهج تدريس تسعى إلى مسخ هويتهم

الوطنية وخلق غربة بينهم وبين جغرافيتهم. صحيح أن كتب "الموطن ومعرفة البلاد" تُرجم بعضها إلى العربية أو كُتبت بعض نصوصها بواسطة "يهود شرقيين-عرب" هاجروا إلى البلاد من الدول العربية. ولكن هذه الكتب المدرسية وضعت بالأصل للطلاب اليهود كجزء من تطبيق قانون التعليم الرسمي، وطبّق بعضها على الطلاب العرب بعد تعديل وحذف وتورية مركبات قيمة، ربما تساهم في تنمية الهوية الوطنية والانتماء للحيز الجغرافي العربي الفلسطيني لو أنها لم تعدل لتهويد الجغرافيا. وهكذا ساهمت أهداف المنهج والكتب المدرسية المقررة في خلق غربة بين التلميذ العربي الفلسطيني وجغرافيته. كذلك فإنّ قلة المعلمين العرب المؤهلين لتعليم موضوع الجغرافيا والحساسية السياسية التي رافقت تدريسه، طوّرت مناخًا تعليميًا ساعد على تطبيق أهداف منهج "الموطن ومعرفة البلاد"، ولاحقًا "الموطن والمجتمع" في المدارس الابتدائية العربية بشكل مهجن ومشوه. إنّ تطبيق هذا المنهج وأهدافه خلال هذه المرحلة في اللغة العربية خلق جغرافية إنكار لهوية وانتماء التلميذ العربي وارتباطه بمحيطه.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة البناء المجتمعي وتطوير منهج جغرافي أكثر انفتاحًا، يأخذ بعين الاعتبار التطور المعرفي الجغرافي وكذلك الواقع الاجتماعي السياسي والبيئي. بدأت هذه المرحلة خلال العقد الأخير وتمت ترجمتها إلى أهداف ومضامين في منهج الجغرافيا الجديد والمطبّق حاليًا. صحيح أنّ أهداف ومركبات المنهج الجديد ما زالت تركز في لغتها، خطابها ومضامينها على تنمية القيم المعرفية الإسرائيلية واليهودية والصهيونية، ولكنها بدأت تأخذ بعين الاعتبار التلاميذ العرب

وإن بشكل جزئي ومحدود، كما سنوضح لاحقاً. كذلك فإن الكتب التي وُضعت وصدّق عليها من قبل وزارة التربية والتعليم، حسب هذا المنهج وطبقت أهدافه باللغة العبرية، تمت ترجمة بعضها للغة العربية مع بعض المواءمة والتوافق، ولكن قراءة مَعَمَّقة تظهر أنّ الترجمة شملت تَوْرِيّة قيم ومعلومات جغرافية، وما زالت في ماهيتها تسعى إلى تشويه الجغرافية العربية الفلسطينية وتغليب الجغرافية العربية الصهيونية كما سنظهر لاحقاً.

يمكن أن نسهب في عرض وتحليل ونقد أهداف مناهج الجغرافيا ومضامين الكتب ووسائل التعليم التي فُرضت وكان معمولاً بها حتى المنهاج الجديد وأثرها السيء على تردي موضوع الجغرافيا في المدارس العربية وتشويه شخصية التلميذ العربي وتزييف المعرفة والمعلومات الجغرافية نظراً لجغرافية الإنكار المعلنة والمبطنة التي مورست في التعليم الإلزامي الرسمي. حيث أنّ المنهاج والكتب وُضعت بالأصل للتنمية القيمية والمعرفية للطلاب اليهود، ولم توضع للتلاميذ العرب. بعد ترجمة الكتاب المعد بالعبرية إلى العربية، وبعد التورية والتهجين والتأليف والمواءمة الثقافية المحدودة، يتم إقرار الكتاب مرة أخرى من قبل السكرتارية التربوية في وزارة التربية والتعليم، بعد استئصال المركّبات القيمية التي يمكن أن تنمّي لدى الطالب العربي بعض الانتماء لو مورست جغرافية التوافق، كما سنبيّن لاحقاً. ومن الجدير بالذكر أنّ صياغة أهداف منهج الجغرافيا، التي حددت في مرحلة إنتاج وصياغة الدولة وفي مرحلة البناء المجتمعي، نشأت في مناخ صراع جيوسياسي قومي أثار فيه، كما هو شأن المناهج التدريسية الأخرى (بودية، 2006).

وتأثر المنهج بشكل مباشر بظرفية يُمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. العرب الفلسطينيون الذين بقوا في وطنهم هم جزء من شعب بدأ يصقل هويته القومية والوطنية، ويتطور في وطنه، وصاغ جغرافية فلسطينية وصفية سردية متصالحة مع بيئته كما كان متعارفًا عليه في المعارف الجغرافية وطرق التدريس السائدة حتى أربعينيات من القرن الماضي. صياغة الهوية القومية والوطنية المحلية الفلسطينية، والتي هي جزء من الهوية العربية والحضارة الإسلامية، نشأت في ظل انتداب بريطاني أجنبي سيطر على الحيز العام، وفي واقع صراع مع حركة صهيونية سعت إلى احتلال المكان - فلسطين - وامتلاكه. وبدأ احتلال المكان بتحويل الجغرافيا وخلق وتطوير أسماء لمواقع جغرافية عبرية وإقامة مستوطنات يهودية منفصلة عن شبكة البلدان- المدن والقرى العربية. إنَّ إقامة شبكة المستوطنات اليهودية في أرجاء البلاد وإنشاء مؤسسات إدارية وتنظيمية ذاتية موازية للمؤسسات الرسمية، ومشاركة اليهود الصهيونيين بشكل فعّال في إدارة المؤسسات الرسمية، شكلت أساسًا لبناء مؤسسات ما يعرف بـ"الدولة على الطريق"، وشملت لجانًا وضعت منهاج تعليم الجغرافيا الذي أقرّ عام 1923، وتشكيل لجنة أسماء ضمن مؤسسة الصندوق القومي اليهودي عام 1924. وهكذا فإنَّ الجغرافيا والديموغرافيا وأجهزة الإدارة الرسمية وغير الرسمية هي جزء من صراع قومي وطني ثقافي بين العرب الفلسطينيين واليهود الصهيونيين على هوية البلاد ومواردها

وروايتها جغرافيتها وتراثها.

2. أثر هذا الصراع المستمر حتى الآن بشكل مباشر في منهج موضوع الجغرافيا وتعليمه. وأشار إلى الصراع بشكل واضح في بداية كتاب الجغرافيا المقرر حسب المنهاج الجديد للصف التاسع "إسرائيل، الإنسان والمدى" بالقول: "تعتبر دولة إسرائيل دولة فتية أعلن عن قيامها كدولة قومية للشعب اليهودي في عام 1948. أقيمت دولة إسرائيل في خضم صراع طويل مع العرب، وبما أن ذلك الصراع لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، فليس هناك اتفاق على حدود الدولة، وكثيرا ما تقع على طولها مواجهات عنيفة" (فاين وآخرون، 2008: 7). هذا النص القصير مهجّن ومعدّل من العبرية، حيث أن النص العبري يشير إلى أن "أرض إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، منها تم جلاؤه واليه تآقت نفسه آلاف السنوات، وعلي جزء من ارض إسرائيل أقيمت عام 1948 دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي..." (761، وآخرون، 2009: 6، النص العبري). هذا الصراع شمل الواقع اليومي، منظومة القيم، الرواية التاريخية، الخطاب، الرمزيات، وسائل الإيضاح، إلخ. ويعيشه التلميذ العربي يوميًا، حيث يرى جغرافيا أخرى يتعلمها في المدرسة مختلفة عن الجغرافيا التي يصفها له آباؤه ويسمعها في وسائل الاتصال المختلفة بالعربية التي يتواصل معها. حالة الصراع هذه تخلق حالة من الازدواجيات والثنائيات والتناقضات في شخصية التلميذ.

3. نشأ المشروع الصهيوني في المنبت الأوروبي، الذي شمل نشوء حركات قومية قطرية. وتأثرت الحركة الصهيونية بالمدارس المعرفية والجغرافية التي نشأت وتطورت في أوروبا وجلبتها معها إلى فلسطين، وقامت بدبلجتها وأدلجتها وتعديلها لتتناسب مع المشروع العبري الصهيوني. أما الحركة الوطنية العربية الفلسطينية فمنشأها ومنبتها هو الوطن الذي عاشت وتطوّرت فيه وانتمت إليه. وهدفت الحركة الصهيونية إلى ابتكار أدوات وتكوين أخلاقية معرفية وأدائية لأجل خلق وطن جديد لها في فلسطين أطلقت عليه "أرض إسرائيل"، ساعيةً إلى ربط هذا الحاضر والمستقبل بتراث تاريخي وديني له علاقة بالبلاد. وباشرت الحركة الصهيونية بتكوين مناهج تعليمية قبل قيام الدولة، رغم المعوقات التي واجهتها لأنها لم تمتلك السيطرة الكاملة على الأرض والمؤسسات. هذه المناهج جاءت لتنتج وتصوغ جغرافيا متنكرة للواقع، بادعاء أنّ هذه الحركة جاءت إلى "وطن بلا شعب لشعب بلا وطن"، ووصف حالها بأنها جاءت لتخلص البلاد وتطورها. هذا المشروع الكولونيالي المدعوم من الدول القومية الغربية صوّر البلاد بأنها متخلفة، ويظهر ذلك جلياً في كتب "الوطن ومعرفة البلاد" وكذلك في الصور التي تم انتقاؤها عن البلاد وأرسلت إلى البعثات والوكلاء في الغرب الذين عملوا ليشجعوا الهجرة العبرية الصهيونية إلى الوطن الجديد - فلسطين (1999, 2001; 2011, Dror; 2004). وبعد قيام دولة إسرائيل أصبح المشروع العبري

الصهيوني هو المسيطر على البلاد، وقام بالسيطرة والضغط والرقابة على العرب الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم وفرض عليهم حكمًا عسكريًا حتى عام 1966، أُستُخدم كذراع بيد السلطة الحكومية، وتم بواسطة إقصاء العرب الذين حاربوا المشروع العبري الصهيوني وتحولوا بعد نكبتهم إلى مواطنين في الدولة التي أُقيمت على أنقاض كيانهم القومي. هذا التناقض البنيوي، الثقافي والسياسي، الأيديولوجي والتراثي شمل الرواية والخطاب والرمزيات، وأخذ تعبيره بشكل واضح في منهج الجغرافيا. في هذا السياق فُرضت مناهج التعليم، التي سعت إلى خدمة المشروع العبري الصهيوني، على العرب. وتغلّبت جغرافية المُسيطر الناكرة على جغرافية المواطنين الأصليين المناقضة لأهدافه، والتي لو تم الاعتراف بها لأدى ذلك إلى تفويض أخلاقية جغرافية الإنكار. بعد قيام الدولة وسيطرتها على الموارد العامة، تمكنت من فرض مناهج تعليمية عليه، ولم تشرك العرب في صياغتها، باستثناء حالات محددة كان فيها تأثير المشاركين العرب محدودًا جدًا حتى ثمانينيات من القرن الماضي. وبدأ الاشتراك العربي في المؤسسة التعليمية ومن خارجها يزداد في العقد الأخيرين، ولكنه ما زال قليلًا وتأثيره محدود.

4. حدثت تحولات في علاقة المواطنين اليهود والعرب في الدولة، شملت تغييرات في علاقة الضبط والسيطرة من الحالة القاسية والإقصاء المباشر والمعلن، إلى المشاركة المحدودة والانتقائية والتي

لا تنكر علناً الجغرافيا المعدّة حسب المنهج، بل تحاول التوافق معها وتعديلها معتمدة المنهجية الذرائعية. شملت هذه التحوّلات تغييرات في أهداف منهج تعليم الجغرافيا وأساليب تطبيقه، ربما تمثل بداية توجّه توافقي نحو العرب، مع أنّ الكتب المدرسية المعدّة حسب المنهج الجديد في المدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية، كما أشرنا سابقاً، ما زالت تعدّ بالعبرية، وبعد ذلك يتم ترجمتها بعد تورية بعض المفاهيم والمضامين الجغرافية وتهجينها ومواءمتها في بعض الحالات، مثل كتب "الحياة معاً في إسرائيل" للصفوف الابتدائية (الثاني - الرابع)، إلا أنّ رسالة الكتاب ما زالت لا تلبي احتياجات وثقافة التلميذ العربي. فمثلاً في كتاب "الحياة معاً في إسرائيل" للصف الثالث، فإنّ القصائد الثلاث المذكورة فيه هي لشعراء يهود: أصحابي، ترتسا اتار ص. 17؛ الحقوق، يهودا اطلس، ص. 37؛ أنا أحب حارتي، ماشه كالوا ص. 76 (سواعد وفاين، 2007)، وينقص الكتب ذكر آيات من القرآن الكريم، أحاديث نبوية، شعر عربي، قصص وروايات شعبية تشكل جزءاً من ثقافة التلميذ العربي. وجزء من الخروج عن المؤلف في كتاب الصف الثامن "الكرة الأرضية، البيئة، الإنسان" تم افتتاح الفصل ج من الكتاب والذي يتناول الكرة الأرضية والقمر في حركة بآية من القرآن الكريم (أنظر في كتاب الكرة الأرضية، البيئة، الإنسان، 2012: 35). ورغم هذا التوافق الانتقائي المحدود، والذي شمل المعارف الجغرافية العامة والمهارات التعليمية، إلا أنّ هناك ثوابت

في المنهج بقيت جزءاً من جغرافية الإنكار للعرب. ويشمل هذا الهوية المكانية والتي يتم التعبير عنها من خلال الأسماء. فان اسم فلسطين أطلق عليه "ارض إسرائيل" أو إسرائيل، والقدس أطلق عليها أورشليم واستطاعت لجنة الأسماء الحكومية التي أسّست بموجب قانون سنته الكنيست عام 1950 إقرار ما يزيد على تسعة آلاف اسم لموقع جغرافي، في بعضها تم تحويل أسماء عربية إلى عبرية، وفي بعضها استُبدل الاسم العربي باسم عبري من العهد التوراتي أو من العهد الصهيوني الحديث. إنَّ تغيير الأسماء وشملها في الكتب والخرائط والعرض النصّي وفرض مضامين جغرافية من قبل الدولة ومشروعها العبري الصهيوني، أدى إلى تشويش التلميذ العربي لأنه بدأ يترنح بين خارطتين (عرّاف، 2004). الخارطة الأولى عبرية مفروضة ومشمولة في المنهج وأخرى عربية فلسطينية معروفة ومتعارف عليها في المجتمع العربي، ولكنها غير موثقة بشكل مناسب وغير معروفة للتلاميذ ولا تدرّس حسب المنهج. حيث يُذكر لنفس المكان الجغرافي أسماء مختلفة، أحدها مذكور في كتاب الجغرافيا المقر حسب المنهاج، وآخر مهجّن يذكره المعلم في الصف ربما بعد تحريفه، وحتى ربما تداوله في البيت والمجتمع، ودمجه بين العبرية والعربية (أنظر نماذج كثيرة في كتاب ميعاري، 2003، 2007)، وثالث وهو الاسم الجغرافي العربي والذي جرى إخفاؤه أو تناسيه بعد أكثر من ستين سنة من العمل بالمنهج من قبل وزارة التربية والتعليم، وزارة المواصلات (لافتات الطرق)،

وزارة السياحة، والإعلام المقروء والمسموع. أما مراجعة ترجمة الكتب المعدّة حسب المنهاج الجديد، وتشمل تلك المعدّة للطلاب العرب في الصفوف الابتدائية والكتب المترجمة مع موازنة نسبية للعربية، فإنها أكثر قبولاً لتطوير الحس والمهارات الجغرافية، رغم أنها انتقائية، وما زالت تشمل رسالة ومنظومة قيمية ومعرفية تعيق تنمية وإنتاج هوية وطنية للطلاب العرب، بل تسعى إلى ما يسعى إليه المنهاج وهو خلق مواطن عربي إسرائيلي صالح مهجن وأليف، قابل ومتعايش مع الرواية والخطاب الصهيونيين.

إشكاليات أهداف المنهاج وما نتج عنه

شمل المنهاج الجديد تعديلات أخذت بعين الاعتبار تطوّر علم الجغرافيا والتحوّلات والتجديدات التي شملها، وكذلك بعض خصوصية الطالب العربي في الواقع المتناقض الذي يعيش فيه، والذي شمل التذبذب بين تنمية المواطنة حسب أهداف المنهاج الإلزامي المقر وبين الهوية القومية الوطنية والثقافية التي من المطلوب أن تُعزز لدى التلميذ العربي. هذا التذبذب نجده في المنظومة القيمية التي تقف وراء أهداف المنهاج وتطبيقه، وفي أساليب وإجراءات تدريس وتناول موضوع الجغرافيا، وفي المضامين المعرفية والتعليمية، وفي البنى التحتية البشرية (مثل المعلمين) والمادية (مثل كتب التدريس والأطالس والحواسيب) والتطبيقية، وتشمل طرق التدريس وتنظيم الرحلات التعليمية. فيما يلي نحاول عرض بعض هذه الإشكاليات بإيجاز:

1. بين إسرائيل و"أرض إسرائيل": تشكل هذه الإشكالية إحدى الإشكاليات المركزية في المنهج، والتي تشمل التذبذب بين الدولة والمواطنة وبين الحيز كجزء من العقيدة والانتماء، والتغاضي عن حدود الدولة. وتسعى أهداف المنهج إلى تنمية انتماء الطالب إلى "أرض إسرائيل" وإلى "أورشليم - القدس" (התפוז והגל, 2002). ومن الواضح أن مصطلحات مثل "أرض إسرائيل" و"أورشليم" و"يهودا والسامرة" هي حسب الرواية والخطاب الصهيونيين (הגה ואחרים, 1999). ويفتقر المنهج إلى مصطلحات مثل فلسطين والقدس وجبال نابلس وبرية الخليل، وهي ليست ألفاظاً ومصطلحات ومسميات لمواقع جغرافية فحسب، بل هي جزء من منظومة قيم وهوية وطنية أيضاً. لذلك فإن تركيز المنهج على "أرض إسرائيل" أو إسرائيل وتجنب ذكر حدود دولة إسرائيل، أو ذكر الخط الأخضر، كذلك استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية، مثل "عيمك يزراعي" بدل مرج ابن عامر وصحراء يهودا بدل برية الخليل، أحدث شرخاً في القاعدة المعرفية والهوية الوطنية والجغرافية للتلميذ العربي. ويجد الفاحص لكل الكتب الجغرافية التي ترجمت المنهج إلى كتب تدريسية مقررة أنها تشمل كل فلسطين الانتدابية وهضبة الجولان، إلا أن المنهج والكتب المنبثقة عنه تعرضها كـ "أرض إسرائيل" أو إسرائيل أو حتى دولة إسرائيل مع تجاهل الفلسطينيين في الضفة الغربية وحدود الخط الأخضر، عدا الإشارة في الخرائط إلى مناطق أ و-ب التي تدار من قبل السلطة الفلسطينية. ويعني هذا للطالب كأنه ضمّ عملي

للضفة الغربية لإسرائيل (أنظر شكل رقم 1)، والتعامل معها كجزء من جغرافية عبرية مفروضة تنكر الجغرافية الفلسطينية. وفي هذا السياق يتم محو الفرق بين سيادة الدولة وبين مكونات الجغرافيا السياسية والجغرافيا الانتمائية التي تعبر عن أيديولوجية قومية، دينية وتراثية. والمراجع لكتاب "جغرافية إسرائيل في القرن الـ21" أو "إسرائيل الإنسان والمدى" يجد أنّ كل الخرائط الموجودة في الكتب تشير إلى إسرائيل بأنها تشمل حدود فلسطين الانتدابية، بالإضافة إلى هضبة الجولان. وتشير الخرائط إلى الأراضي التي تخضع لإدارة السلطة الفلسطينية منطقة أ، و ب كجزء من خارطة إسرائيل (انظر شكل رقم 1). لقد عارضت خلال مشاركتي في إعداد الكتب المدرسية حسب المنهج الجديد أن يشار إلى حدود إسرائيل حسب حدود فلسطين/أرض إسرائيل الانتدابية وحاولت (ر.خ) تعديل ذلك ووضع حد الخط الأخضر في الخرائط، إلا أنني فشلت في تغيير بعض المضامين والخرائط والصور، ورُفِضت بعض النصوص البديلة التي كنت قد اقترحتها، وواجهت معارضة شديدة من قبل وزارة التربية والتعليم لأنها رأت بذلك اعتداءً على قيمة رئيسية يجب أن يشملها الكتاب. فيما يلي نموذج للخريطة المعروضة في الكتب المقررة حسب المنهج الجديد والتي تشمل حدود فلسطين الانتدابية/أرض إسرائيل، وليس حدود دولة إسرائيل.

شكل رقم 1: "إسرائيل وجاراتها"، 2005

المصدر: فاين وآخرون (2008)، إسرائيل: الإنسان والمدى، ص:7.

2. اللغة والخطاب والرواية: كما أشرت سابقاً فإنّ منهج الجغرافيا في مراحل التعليم المختلفة، بما في ذلك قيمه وأهدافه ولغته وخطابه وروايته، وُضع أساساً للتلاميذ اليهود. وتسعى رسائله القيمية إلى تعزيز الأهداف الصهيونية وبسط أخلاقيات المشروع الصهيوني للسيطرة على جغرافية البلاد. لذا نجد أنّ الكتب تفتتح بقطع من التوراة أو مقاطع من أشعار قومية يهودية كما هو شأن كتاب "إسرائيل في القرن الـ21" بالعبرية (٦٧١٦٦، 2009: 5)، أو بصور تمثل اليهودي الصهيوني "الطلائعي" الذي جاء لينقذ البلاد ويطورها، ويصوّر العربي بأنه متخلف ومُهَدَّد (٧٧٥، 2001 ; Peled- Elhanan, 2012). هذه اللغة والخطاب تم فرضهما على التلاميذ العرب مع محاولة محدودة لأخذ الخصوصية العربية بعين الاعتبار. وهذه التعديلات البسيطة فيما يتعلق بجغرافية إسرائيل والشرق الأوسط وكتب "الحياة معاً في إسرائيل" ما زالت دون المستوى المطلوب، آخذين بعين الاعتبار سياق التحوّلات في الصراع الجيوسياسي والثقافي المُجذر بين الشعبين. إن محاولات تخفيف الخطاب ووضعها في إطار "الحيادية" يظهر في بعض فصول كتب "نعيش معاً في إسرائيل" مثل الوحدة 3 في هذه البلاد وطننا ص. 159-125 للصف الثالث الابتدائي (سواعد وفاين، 2007)، وكتاب "معالم بلادنا" من إعداد الأستاذ كامل يعقوب؛ 2005. هذا الكتاب مقرّر من وزارة التربية والتعليم وأعدّ

وفقاً للمنهاج المقرّر في الجغرافيا للمرحلة الثانوية وامتحانات البجروت. إن استخدام "بلادنا" في العنوان والنص لتجنب كتابة أرض إسرائيل أو إسرائيل، هي محاولة بحد ذاتها تنطوي على قيمة (1999, פ'רמאן, 1999) لأنها مترجمة من الكلمة العبرية (1976)، وهي مصطلح من إنتاج الحركة العبرية الصهيونية وكثيراً ما نجده مستخدماً في سياق الحديث الإعلامي والانتمائي مثل العودة إلى البلاد (1976, פ'רמאן). وحتى المخطط القطري رقم 35 - أطلق عليه مصطلح "آرتس" (البلاد)، وذلك لاعتقادهم أن الانتماء إلى البلاد (فلسطين / أرض إسرائيل) يقتصر على اليهود بسبب ارتباطهم الديني والتراثي والعقائدي. وهناك أحكام شرعية يهودية متعلقة بالمجال الجغرافي لحدود "أرض إسرائيل" حسب المفهوم الديني العبري. وهكذا فإنّ محاولة المشاركة الانتقائية والحيادية تقع في فخ الخطاب واللغة والرواية العبرية الصهيونية المفروضة في المنهج والكتب الصادرة عنه.

3. من العبرية إلى العربية المَهجّنة: صحيح أنّ الدولة أبقت على اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العبرية، وذلك استمرار لعرف وإقرار صدر في صك الانتداب عام 1922 بموجبه تم الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية تحت الانتداب، بالموازاة مع الاعتراف باللغة العبرية، وكانت اللغة الرسمية الثالثة هي الانجليزية. وخلال فترة الانتداب بدأ يطلق على البلاد رسمياً: "فلسطين / أرض إسرائيل". ويجدر الذكر أنّ إحياء اللغة العبرية وتطويرها كلغة شعب ولاحقاً لغة دولة هي بحد ذاتها قيمة وجزء من

المشروع العبري الصهيوني كما أشرنا سابقاً. فمن جهة، تسعى الدولة ومؤسسات التعليم إلى تطوير اللغة العبرية وفرضها على الحيز العام، ومن جهة أخرى، تعترف باللغة العربية رسمياً، ولكنها لا تمنحها المكانة الملائمة في المعرفة الجغرافية والتعريف المكاني. إن الربط بين اللغة العبرية والمعرفة الجغرافية ووصف المكان يؤدي إلى تهجين وترويض التلاميذ العرب، بواسطة فرض اللغة العبرية كمصدر وكأساس ومحاولة ترجمتها للغة العربية بشكل مشوّه أو كتابة المعالم الجغرافية بأحرف عربية وليس بلغة عربية. هذا التهجين والتشويه يتم خلال ترجمة الكتب الجغرافية من العبرية إلى العربية وإقرارها حسب المنهاج من قبل الوزارة، وبعد ذلك ترجمتها إلى اللغة العربية بشكل مختزل أو بتصرف وتصديق الوزارة على الترجمة. فمثلاً حول ترجمة كلمة "موليدت" (מולידת) دار نقاش داخل اللجنة المرافقة لترجمة المنهاج الجديد للصفوف الابتدائية - للصف الثالث - "الموطن والمجتمع والمدنيات"، والذي صدر في كتاب "الحياة معا في إسرائيل" (سواعد وفاين، 2007). فالعنى الحرفي لكلمة "موليدت" (מולידת) هو وطن والكلمة "إزرخوت" (אזרחות) هو مواطن. إلا أنّ أعضاء في اللجنة، ممثلي وزارة التربية والتعليم، عرّضوا كلمات عربية مثل "مسقط رأس" "بلاد" بدل وطن، ومدنيات بدل مواطنة لتجنب أن يكون للكلمات بعد قيمي وأن تكون ذات دلالات تنمي الانتماء للوطن. إنّ لغة التعليم ليست أمراً إجرائياً فحسب، إنّها بحد ذاتها قيمة معرفية وسياق انتمائي

ثقافي وهوية. لذلك فإنّ ترجمة الكتب والخرائط دون مواثمتها للسياق العربي بشكل مناسب، لها سلبيات على تعليم التلاميذ وكذلك على المعرفة الجغرافية لدى الطلاب العرب. إنّ المحاولات التي جرت لإعداد كتب جغرافية بلغة عربية مهجنة، أو للتوفيق بين اللغة العبرية واللغة العربية، لها مساوئ وسلبيات كثيرة. وبالمقابل فإنّ محاولات كتابة نصوص في كتب تدرسية مقرّرة باللغة العربية منذ البداية كانت موفقة أكثر من تلك التي هجّنت أو ترجمت بتصرف وبانتقائية، رغم أنها شملت بعض التورية في النص. لقد أشار المنهج الجديد للجغرافيا في المدارس الثانوية إلى أهمية "إثراء" اللغة الجغرافية ورعايتها، حيث يتعلم الطلاب المصطلحات والمفاهيم الأساسية في اللغة الجغرافية خلال عملية تعلم الوسائل المتنوعة في مواضيع البرنامج كافة، حيث يستعمل الطالب المصطلحات خلال تحليل هذه المسائل وفهمها، وخلال بلورة معلوماته وعرضها شفويا وكتابيا" (وزارة التربية والتعليم؛ 2009: 14). إنّ لسهولة وسلاسة اللغة وبساطتها من حيث المضمون والصيغة والشكل دورا مباشرا في تقريب وتبسيط المعلومة والمصطلح الجغرافي. أما كتابة المعلومة وترجمتها للعربية وبلغة صعبة فيؤدي إلى إبعاد التلاميذ عن المضمون والموضوع، سيما وأنّ معظم الطلاب الذين يدرسون موضوع الجغرافيا في المرحلة الثانوية ينتمون إلى مجموعة الطلاب الضعفاء والمتوسطين، الذين يعانون أصلا من ضعف في اللغة العربية. وينعكس هذا الضعف اللغوي بشكل مباشر على امتلاك المعرفة الجغرافية.

4. الكتب المدرسية، الخرائط ووسائل الإيضاح: عند مراجعة الكتب المدرسية المقررة وما تحتويه من وسائل إيضاح وخرائط، نجد فيها فروقاً بارزة. يجب الإشارة في البدء إلى قلة الكتب الجغرافية العربية وبالعبرية، مما يقلل من فرص الطالب الانكشاف على معلومات جغرافية من مصادر متعدّدة بالعبرية. أما الكتب التي صدرت عن "مطاح"، والتي تم ترجمتها ومواءمتها بشكل انتقائي، فيمكن أن نصفها بأنها جيدة نسبياً من حيث المضمون والمعرفة الجغرافية التي تقدّمها. فهي توفر الشكل والرسومات ووسائل الإيضاح، ويوجد تشابه تقريباً بين الكتب الصادرة بالعبرية وتلك المترجمة للعبرية، رغم اختلافنا معها ونقدنا لرسالتها الأيديولوجية والجيوسياسية والقيمية. أما الكتب العربية المعمول بها حسب الولايتين الإلزاميتين فتغطي بعض الاحتياجات، لكنها تفتقر لخرائط وأشكال وبيانات واضحة وملوّنة، وبين الكتب هنالك فروق في سلاسة اللغة والعرض والرسالة التعليمية. كما أنّ هذه الكتب أعدت من مؤلف واحد لم ترافقه لجنة أو طاقم في إعداد الكتاب. وتفي هذه الكتب بجزء من متطلبات منهج الجغرافية الجديد. كذلك فإنّ الأطلس المقرّر للتعليم والمعد باللغة العبرية هو ذو جودة عالية وفيه الخرائط واضحة. أما الأطلس العربي فألوانه غير واضحة، والخارطة المعدّة من قبل دائرة المساحة والمقرة بمقياس رسم 1:400000 هي خارطة عبرية بالأصل، ترجمت وكتبت الأسماء بها بأحرف عربية. وبالطبع، فإن الكتب المتوفرة وذات الجودة غير اللاتقة لا

تقرّب المعلومة الجغرافية للتلميذ بشكل كافٍ، وتنفره من تنمية رغبته وزيادة معارفه الجغرافية. وتعود أسباب حالة الكتب هذه إلى اعتبارات اقتصادية، وتجنب مشاركة طواقم لإنتاج الكتب، وعدم إصرار وزارة التربية والتعليم على إصدار كتب ذات جودة، مدعومة، ومؤلفة من طواقم مهنية متعددة الأشخاص ويشرف عليها طواقم علمية. إنّ تجربة عمل "مطاح" بحاجة إلى تقييم ودراسة واستخلاص العبر. وشملت هذه الكتب كل مراحل التعليم المقرّر باستثناء كتاب الوحدة الإلزامية "إسرائيل في القرن الـ21"، والذي صدر بالعبرية ولكنه لم يترجم حتى الآن إلى العربية، كما هو شأن الكتب الأخرى. وقد يعود تأجيل الترجمة لهذا الكتاب إلى اعتبارات اقتصادية، إذ إنّ عدد التلاميذ العرب الذين يدرسون وحدات جغرافية في المرحلة الثانوية لا يتجاوز، حسب التقديرات، ألفي تلميذ. كذلك فإنّ عدم ترجمة ومواءمة هذا الكتاب للتلاميذ العرب ربما يعود إلى وجود كتب تفي بالغرض حسب ادعاء البعض، رغم النواقص التي تشملها هذه الكتب ونقد المعلمين والمرشدين لها. هذا الواقع للكتب الجغرافية المدرسية يعيق تطوّر علم الجغرافيا والمعرفة الجغرافية لدى التلاميذ العرب وتحصيلهم العلمي.

5. الجولات التعليمية: لقد أشار المنهج إلى أنّ "الجولات التعليمية الميدانية هي جزء لا يتجزأ وملزم من تعليم الجغرافيا، حيث تحمل هذه الجولات للدارسين والتلاميذ تجربة شعورية مؤثرة من اللقاء الحميم والحقيقي مع مختلف الأماكن والمناظر

الطبيعية والظواهر الجغرافية البيئية والبلداتية التخطيطية. وتعتبر هذه الجولات جزءاً لا يتجزأ من برنامج التعليم والتعلم في الوحدة الإلزامية جغرافية "أرض إسرائيل". زد على ذلك أن الجولات التي تقام في أنحاء البلاد من شأنها تعزيز التجربة الحسية التي يعيشها التلميذ، فتقوى صلته بالمنظر الطبيعية وبمختلف المواقع في البلاد" (وزارة التربية والتعليم، 2009: 14). وحدد المنهج اقتراحات لجولات تعليمية مكونة من ستة مواضيع جغرافية: طبيعية، جيوسياسية، بشرية، عمرانية، اقتصادية، شبكات البنى التحتية وعلاقة الإنسان والبيئة. هذه المواضيع الستة مقسمة إلى اقتراح مسارات (أنظر: وزارة التربية والتعليم 2009: 88-99). لا شك في أن الجولات الميدانية التعليمية الموجهة والمنظمة ذات الرسالة والمغزى التعليمي والقيمي لها دور كبير في إثراء المعرفة الجغرافية وكذلك في زيادة حب التلميذ لبلده ووطنه، ما يزيد من انتمائه إليهما (7179, 1992; 7117, 1999). إن دمج تدريس الجغرافيا مع زيارة مواقع عديدة يتعلم عنها الطالب لمعرفة عن قرب هو أمر مهم، وهذا لا يتم تطبيقه في المدارس العربية بشكل كاف بسبب التكلفة العالية لمثل هذه الرحلات، عدا المدارس التي يوجد فيها موضوع "معرفة البلاد" مثل "شلع" (7179).

دراسة الجولات التي يقوم بها الطلاب حالياً تظهر أنها لا تفي بالغرض المطلوب ولا تلبي على الغالب متطلبات المنهج. بل إن معظم الرحلات المدرسية التي يقوم بها الطلاب غالباً ما تكون

للترفيه والتنزه ولا يرافقها إعداد مناسب، وخلال الرحلة أو الجولة لا يتم تقديم إرشاد وشرح منظم وهادف للطلاب من قبل معلم أو مرشد متخصص. بالموازاة مع ذلك فإنّ الطلاب الذين يشاركون في الرحلات غالباً ما يميلون إلى التنزه واللهو والترفيه، وقلما تتطور لديهم دافعية للتعرف الجغرافي المنظم الهادف. كما أنّ شح الخرائط المناسبة، وخلط دور المدرسة والتعليم الإلزامي مع دور الأهالي في عملية التنزه واللهو خلال الرحلات، والمعوقات الأمنية، كل ذلك يخلق إشكاليات تعيق تقرب التلميذ، وتُعيد التزام المعلم بإنجاز أهداف ومضامين المنهاج بالنسبة للرحلات والجولات التعليمية.

6. المعلمون: للمعلم دور كبير في تعميق المعرفة الجغرافية وحب الموضوع، كما هو شأن مواضيع أخرى. وتشير البيانات التي تم جمعها من عينة لمعلمي الجغرافيا العرب أنّ حوالي ثلثي المعلمين ذكروا أنه تقع عليهم مسؤولية مباشرة عن تردي موضوع الجغرافيا في المدارس، وذلك حسب تقييم المعلمين أنفسهم (أنظر التفصيل لاحقاً). ومن الواضح أنّ توفر معلمين ومرشدين مؤهلين وكُفاء، يمارسون التعليم بحب ويعطون التلاميذ كما يجب، يعزز دافعية وميل التلاميذ لزيادة معرفتهم الجغرافية. لا يكفي أن يكون المعلم مؤهلاً رسمياً، أي يحمل شهادة جامعية في موضوع الجغرافيا، لكي يقوم بتدريس الموضوع، بل يجب أن يملك الدافعية لذلك. حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي كان عدد المعلمين العرب خريجي أقسام الجغرافيا الأكاديمية

محدودًا. وكان تعليم وتأهيل معلمي الجغرافيا في كليات المعلمين شموليًا ووصفيًا وسرديًا عامًا. ولاحقًا ازداد عدد الجغرافيين العرب، خريجي المؤسسات الأكاديمية، ولكن عددًا كبيرًا منهم تعلم الموضوع ليس حبًا فيه، بل من أجل الحصول على شهادة جامعية في أي موضوع. وإذا كان تعليم الجغرافيا في الماضي يتم في حالات كثيرة من قبل معلمين غير مؤهلين، فاليوم يتم تعليم الموضوع بواسطة معلمين معظمهم يحملون شهادة جامعية، ولكن تنقص بعضهم الخبرة والدافعية للتعليم الجغرافي، وإجراء الرحلات واستقطاب طلاب ذوي مهارات تعليمية. كما أنّ عدم إقرار تعليم إلزامي لموضوع الجغرافيا في المدارس الثانوية، وقلة الطلاب الذين يدرسون وحدات جغرافيا، أدّى في حالات كثيرة إلى توزيع وظيفة المعلم المتخصص في الجغرافيا بين عدة مدارس أو بين مواضيع مختلفة في نفس المدرسة نظرًا لعدم توفر حصص / ساعات تعليمية كافية لإشغال معلم جغرافيا متخصص في المدرسة. هذه الظروف البنوية، بالإضافة إلى دافعية المعلمين والطلاب الضعيفة، أضعفت موضوع الجغرافيا. فرغم الإيجابيات المعرفية التي أضافها منهاج الجغرافيا الجديد، إلا أنّ المعلم يشكّل النواة لتطوير الموضوع، خاصة وأنّ المنهاج وضع إطارًا توجيهيًا وترك هامشًا لا يستهان به لاختيار وأداء المعلم. ولكن بعض المعلمين والمدراء يشعرون وكأنهم ما زالوا تحت ظل الحكم العسكري، ولم يخرجوا من حالة الخوف من الرقابة المؤسساتية، ما أدى إلى عدم استغلال المساحة الممنوحة لهم، في المنهج ومن

الوزارة، لأجل تعليم مواضيع جغرافية تساهم في تحقيق أهداف
قيمية معرفية وتعليمية.

7. إلزامية تعليم الجغرافيا: شهد وضع موضوع الجغرافيا في جهاز
التعليم الثانوي تراجعاً مع الوقت وأصبح موضوعاً هامشياً،
إذ أنّ موضوع الجغرافيا ليس جزءاً من "وحدات النواة"، التي
تفرضها وزارة التربية والتعليم. كما أدّى تحويل ساعات ووحدات
تعليمية لموضوع البيئة والزراعة والمدنات والتاريخ إلى إضعاف
موضوع الجغرافيا في المدارس بشكل عام والمدارس العربية بشكل
خاص. ومن الجدير ذكره أنّ وزارة التربية والتعليم تخصّص
اليوم وظيفة تفتيش واحدة لكل المدارس، وأوكلت دور الإرشاد
إلى بعض المعلمين. ويتم الإشراف والتفتيش على تطبيق المنهج
من خلال مفتش المدرسة العام في المراحل الابتدائية والإعدادية.
يتدخل مفتش الموضوع والمرشدين في المراحل الثانوية وفي بعض
الأحيان في المدارس الإعدادية. وحالياً يوجد ثلاثة مرشدين عرب
(واحد للمدارس الإعدادية، وواحد للمدارس العربية في لواء
الشمال، وثالث للمدارس الدرزية في الشمال)، وذلك من بين 23
مرشداً في موضوع الجغرافيا. إن تحوّل موضوع الجغرافيا إلى
موضوع جانبي دفع بعض مدراء المدارس إلى إبطال أو تقليص
حصص الجغرافيا، أو جعلها وسيلة لإكمال وظيفة معلم أو
إشغاله لاعتبارات مختلفة. إن الرقابة المحدودة وإخراج موضوع
الجغرافيا من المواضيع الرئيسية، رغم أهميته في تنمية شخصية
التلميذ وهويته الوطنية والمعرفية والمهاراتية، خلقت إشكاليات

أمام تعليم الجغرافيا وتطبيق المنهج في المدارس العربية، حيث لا توجد مؤسسات وجمعيات تعليم غير نظامية رسمية، مثلما يتوفر الأمر في المدارس اليهودية، مما أدى إلى إضعاف موضوع الجغرافيا.

8. فجوات بين مستوى التلاميذ ومستوى المنهج والكتب المقررة: إنَّ فحص مستوى الكتب التي تدرّس حسب المنهج الجديد والاستماع إلى رأي المعلمين حول هذا الموضوع يشيران إلى أنَّ هذه الكتب تشمل معلومات كثيرة ومعدّة بمستوى عال، رغم أنها أعدت حسب المنهج الجديد. ومن وجهة نظر المعلمين، فإنَّ مستوى الكتب ومضامين المنهاج، التي تُركّز على زيادة المعارف الجغرافية وإتباع منهجية الرصد والاكتشاف والتحليل، ربما هي أعلى من مستوى غالبية التلاميذ الذين يدرسون موضوع الجغرافيا في المدارس الثانوية. والفجوة بين مضامين الكتب واللغة التي تعرضها وبين مستوى الطلاب زادت من إشكاليات تحقيق أهداف المنهج وخلقت إشكاليات أمام المعلم الجغرافي الماهر لكيفية جسر هذه الفجوة.

9. منالية مصادر المعلومات الخارجية المحوسبة: يسعى المنهج إلى إعداد التلميذ وتلبية احتياجاته التعليمية والبحثية المستقبلية في عهد العولمة، الأتمتة والشبكات المعرفية المحوسبة ومنظومات المعلومات الجغرافية. موضوع الجغرافيا، بخلاف المواضيع الأخرى، يحتاج إلى موارد عديدة من أجل تدريسه بصورة عصرية تتماشى مع التطورات التكنولوجية. إنَّ تحقيق هذا المسعى وهدف

المنهج يتطلب توفير سهولة ومناخية لمواقع محوسبة، أجهزة حواسيب وتدريب المعلمين والطلاب لكيفية الوصول إليها، وهي غير متوفرة بشكل كاف في المدارس العربية. فعلى سبيل المثال عدد المدارس العربية التي تقوم بتقديم الطلاب للوحدة الخامسة لامتحان البجروت بصورة محوسبة قليل جداً ولا يتعدى مدرستين أو ثلاث. وبالمقابل يتقدم معظم الطلاب اليهود لهذه الوحدة بصورة محوسبة، بالإضافة إلى استعمالهم وسائل تكنولوجية حديثة مثل غرفة سمعية ضوئية (777 71X 717) تخصص لهذا الموضوع والتي تفتقر إليها الكثير من المدارس العربية. كذلك فإن اللغة المتوفرة في المواقع التي يوجه إليها المنهج هي على الغالب بالعبرية والانجليزية، مما يعيق اطلاع التلاميذ العرب عليها نظراً لضعفهم في هتين اللغتين.

10. موقف الأهل من تعلم موضوع الجغرافيا: يشكل موقف الأهل من موضوع الجغرافيا أحد أسباب ترديه وتجنب بعض الطلاب دراسته. رغم أن بعض الأهل يعون الأهمية المعرفية والوطنية لموضوع الجغرافيا، إلا أنهم غالباً ما يحثون أبناءهم على المثابرة في تعلم المواضيع الرئيسية أو "مواضيع النواة"، كما تم تعريفها في وزارة التربية والتعليم (وهي اللغات والعلوم والرياضيات)، ما أدى إلى تردي الموضوع واعتباره موضوعاً هامشياً في المدارس. وهذا على الرغم من ضم علوم الكرة الأرضية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من موضوع العلوم في الامتحان الدولي (التيتمز). وفي الفترة التي أجري فيها امتحان "التيتمز" الدولي شهدنا عدداً كبيراً من

الدورات التي مُنحت لمعلمي الجغرافيا وفي عدد الحصص الذي تم تكريسه للموضوع. مع ذلك فإنّ نظرة الأهل لم تتغير عملياً، مما يوثر على مكانة موضوع الجغرافيا في المدارس العربية.

موقف المعلمين من أهداف المنهج ومكانة موضوع الجغرافيا

دور المعلم ومدير المدرسة ذو أهمية كبيرة في العملية التعليمية، بما في ذلك تعليم موضوع الجغرافيا. ولمعرفة موقف المعلمين من منهج ومكانة موضوع الجغرافيا، أجرينا مقابلات مع بعض المرشدين والمعلمين، وقمنا بإعداد استمارة شملت عدة أسئلة لكشف وجهة نظرهم حول الموضوع. وتم توزيع هذه الاستمارة، كما ذكرنا، على مئة معلم لموضوع الجغرافيا في المدارس العربية، أجاب منهم على أسئلة الاستمارة وأعادها إلينا 44 معلماً. وكان معدل خبرة هؤلاء المعلمين في التدريس 10.2 سنوات، وتوزعوا حسب المرحلة التدريسية كالآتي: 11.4% يدرسون في المدارس الابتدائية، 50% يدرسون في المدارس الإعدادية و38.6% يدرسون في المدارس الثانوية. وتشير البيانات إلى أن 46.5% فقط من عينة المعلمين اطلعوا على منهج الجغرافيا الجديد المقر بشكل كامل رغم أنه منشور في موقع وزارة التربية والتعليم، وتم إجراء دورات تدريب عليه من قبل مفتش ومرشدي الموضوع (פּינאן און און, 2013).

بشأن موقف المعلمين من المنهج ومدى مناسبة أهدافه للطلاب العرب في البلاد، أشار فقط 14.1% إلى أنهم موافقون بشكل كامل على أهداف المنهج وأنه يتناسب مع احتياجات التلاميذ العرب، و 46.4% أشاروا إلى

انهم موافقون بشكل جزئي.

وبشان الكتب الجغرافية المقررة حسب المنهج ومدى تنميتها للمعرفة الجغرافية لدى الطالب، فأشار 20.5% فقط من المعلمين أن كتب الجغرافيا تنمي بشكل كامل المعرفة الجغرافية للطالب، بينما ذكر 68.2% أن المنهج ينمي بشكل جزئي المعرفة الجغرافية للطالب. أما بشأن دور المنهج في تنمية الهوية الوطنية للتلميذ، ذكر 24.2% فقط من المعلمين أنه يمكن تنمية شخصية وهوية التلميذ الوطنية، و27% ذكروا أن المنهج يمكن بشكل جزئي ذلك.

وبشأن إعطاء المعلم حرية في تدريس موضوع الجغرافيا كما يراها، أجاب 2.3% فقط بنعم، بينما 37.2% أجابوا بأن المنهج موجه والمعلم يستطيع أن يضيف مضامين، و 53.5% أجابوا بأن المنهج محدد ولكن توجد مساحة كافية للمعلم أن يضيف مواضيع ومسائل كما يراها خلال الدرس وفي الرحلات التعليمية، و فقط 7.0% أشاروا إلى أن المنهج هو محدد وضابط يمنع أي حرية. والسؤال الذي اود طرحه هو كم من المعلمين والمدراء يعي هذه النقطة ويستغل المساحة المعطاة في المنهج لأجل تنمية وتطوير موضوع الجغرافيا في المدارس؟

وبشان مكانة موضوع الجغرافيا ومدى ترديه فقد وافق 26.8% من المعلمين أن موضوع الجغرافيا في المدارس العربية يتردى، و53.7% أشاروا إلى أن الموضوع يتردى بشكل جزئي. و فقط 19.5% قالوا بأن موضوع الجغرافيا ما زال مهما ويستقطب تلاميذ إليه (أنظر جدول رقم 1 في الملحق رقم 2).

وردا على سؤال حول مسؤولية كل طرف في العملية التعليمية عن وضع

موضوع الجغرافيا الضعيف في المدارس العربية، فتشير النتائج إلى أن الطرف الذي يتحمل أكبر مسؤولية في ذلك، من وجهة نظر المعلمين، هو مدير المدرسة الذي لا يوفر حصصا كافية لتدريس الجغرافيا، فقد ذكر 83.4% أن مدير المدرسة يتحمل مسؤولية كاملة أو كبيرة في ذلك (مجموع الخيارين 4 و 5 في جدول رقم 2). ويلى مدير المدرسة في تحمل المسؤولية وزارة المعارف التي لا تضع موضوع الجغرافيا ضمن «مواضيع القلب» (79%). يليهما، حسب الترتيب، في تحمل المسؤولية: نظرة الطلاب إلى موضوع الجغرافيا على أنه موضوع غير مهم لتقدمهم العلمي (59%)، معلم الجغرافيا الذي لا يمتلك المعرفة الجغرافية الكافية (58.1%)، عدم توفر كتب جغرافية مناسبة للتدريس (53.5%)، منهاج الجغرافيا الذي يؤدي إلى الغربة بين التلميذ وبيئته (45.2%)، وأخيرا الجامعات والكليات التي لا تجهز المعلم / الخريج ليكون معلما مؤهلا لتعليم موضوع الجغرافيا (31.9%) (انظر جدول رقم 2 في الملحق رقم 2).

تنسجم نتائج هذا الاستطلاع مع النتائج التي عرضناها وتوصلنا إليها من خلال المقابلات المفتوحة ومراجعة الكتب المدرسية ووثائق المنهج. وكان المنهج الجديد قد عدل بعد أن تم تقييم منهج موضوع الجغرافيا وموقف المعلمين والتلاميذ منه (Bar-Gal and 2006، 177-178). حيث أشارت كلتا الدراستين إلى أن معلمي الجغرافيا العرب يركّزون على النواحي البيئية والمعرفية الجغرافية، بينما يركّز معلمو الجغرافيا اليهود على المواضيع الجيوسياسية والحدود. وهذا يعني أن دور المعلمين في فهم موضوع الجغرافيا وتحديد مكانته، بما في

ذلك المشاركة في إعداد المنهج، هو مركب مهم يجب أن لا يتم تجاوزه في أي ظرف.

استنتاجات وتوصيات

يهدف منهج الجغرافيا إلى استمرار التدريس حسب المدرسة التقليدية الإقليمية التي صيغت قبل قيام دولة إسرائيل، واستمرت بعدها مع بعض التعديلات المتأثرة من تطوّر علم الجغرافيا والأدوات البحثية والمعرفية التي شملها. نظر اليهود الصهاينة إلى موضوع الجغرافية كجزء من رسالة إحياء الشعب اليهودي في الوطن الموعود. ولذلك طوّر المنهاج جغرافية إنكار وتعامل بازدواجية وثنائية مع المحيط الجغرافي العربي الفلسطيني. جزء من جغرافية الإنكار هو محو المشهد العربي الفلسطيني، إنكار الوجود العربي الفلسطيني وإحلال جغرافية عبرية صهيونية مطورة ومؤدّجة ومكوّنة خارطة عبرية بدل الخارطة العربية. هذه الرسالة والخارطة فُرضت على العرب المواطنين في دولة إسرائيل، وذلك بهدف تهجينهم ودفعهم إلى نسيان جغرافيتهم. لذلك لم يذكر منهج الجغرافيا بشكل مناسب الجغرافية العربية، التي تشمل اسم البلاد والمواقع باللغة العربية وكذلك القرى المدمّرة والمهجّرة. وركّز منهج الجغرافيا المعدّل الأخير على إظهار بداية جغرافية توافقية مهجنة ومحدودة. وكان للمشاركة العربية المحدودة أثر في تعديل بعض مركبات المنهاج المتعلقة بالمواقع الحالي للعرب، بالرغم من تغليب وهيمنة اللغة والخطاب الجغرافي العبراني الصهيوني؛ إنّ الجغرافية الإنكارية والصراع على جغرافية الحيز تظهر بشكل جليّ في الوجدتين الإلزاميتين: «أرض

إسرائيل» و«الشرق الأوسط».

إنّ دراسة المنهاج وأهدافه والكتب التي صدرت بموجبه بيّنت أنّه مرّ في ثلاثة مراحل: الإعداد، الإنتاج وصيانة الدولة والبناء المجتمعي. هذه المراحل موازية للمراحل التي خلص إليها بودية (2006: 55-96) حيث قسّم عرض تطور الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ إلى ثلاث مراحل: الطفولة 1920-1967، المراهقة 1967-1985 والبلوغ 1985-2000. وينقسم منهج الجغرافيا المعدل في مرحلة بناء المجتمع إلى جغرافية إقليمية قومية وجغرافية كعلم معرفي. إنّ إشكالية أهداف المنهج تتركز في الجغرافيا الإقليمية القومية التي تسعى إلى تحقيق أهداف تهويد الحيز الجغرافي في بلادنا بشكل سلس، معلن في بعض الحالات ومبطّن على الغالب من تورية معلومات، تهجين معرفة وترويض للخطاب. شملت أهداف المنهج الجديد تعديلاً محدوداً، أخذاً خصوصية العرب بعين الاعتبار. ولكن ما زالت هناك حاجة ماسّة إلى تعديل المنهاج في بعض الزوايا لأجل تنمية وتطوير جغرافية توافقية تشاركية في الوطن والمواطنة. هذه التوافقية يجب أن تبدأ بتعديل إضافي للمنهج، أهدافه لغته، خطابه وروايته. يجب الإشارة إلى أنّ تقييم المنهج من حيث المعرفة الجغرافية الموضوعية يتميّز بمستوى رفيع من حيث عرض وطرح المسائل الجغرافية المعرفية والتدريسية. لذلك فمن أجل تحسين المنهاج وتطبيق الجغرافية التوافقية المشاركة-التشاركية نسوق في ما يلي اقتراحات وتوصيات موجزة من أجل إخراج موضوع الجغرافيا من حالة التردّي:

1. نظرة سطحية مبسطة وعامة لأهداف المنهج التعليمي للجغرافيا

تظهر أنّ هذه الأهداف عامة ومناسبة على الغالب لمعظم الفئات السكانية، ولكنها ما زالت تمارس بعض جغرافية إنكار تجاه المواطنين العرب والشعب الفلسطيني. السبب في ذلك هو أنّ بعض هذه الأهداف يُعرض بشكل حيادي، إيجابي وبلغّة القارئ العربي لأنّ بعض المناهج - المدارس الثانوية - مترجمة إلى العربية، ولكن مضمونها يركّز على التهويد. عند التعمّق في دراسة المنهج وقراءته يتمعن يمكننا أن ندرك أن هذه الأهداف قد صيغت بشكل ذكي كغلاف لسياسة خطيرة تهدف إلى تهويد الذهنية العربية وأسرتها وتهجينها. وتنعكس هذه السياسة فيما يلي:

- أ- ترسيخ مفهوم «أرض إسرائيل»، والمواطنة في دولة إسرائيل، إذ إنّ المنهج يكرس لهذا العنوان جانباً لا بأس به كمّاً وكيفاً. وهناك تجاهل كبير للعرب الفلسطينيين في هذا الإطار.
- ب- التأكيد على مواقف سياسية وترسيخها من خلال المنهج مثل القدس عاصمة إسرائيل، تسمية الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، وكتابة أسماء المواقع الجغرافية العبرية بأحرف عربية.
- ج- تسعى أهداف المنهج بما في ذلك بالمرحلة الابتدائية إلى تجذير تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. في هذا الإطار يجري التركيز بشكل خاص على الربط بين التعرّف على واقع وتاريخ البلدات العربية بإيجاز، ويتم الإسهاب

- بتاريخ وواقع الاستيطان العبري الصهيوني.
- د- تخدم المناهج السياسة التي تسعى إلى تفرقة وتجزئة العرب في الوطن من خلال عرضهم كمجموعات إثنية وعرقية وثقافية وطائفية (مسلمون، مسيحيون، دروز وبدو الخ).
- هـ- يتم تأليف الكتب المعدّة حسب المنهاج باللغة العبرية، وبعدها تتم ترجمتها إلى العربية. رغم محاولة الملاءمة والتورية تبقى فيها التوجيهات والرسالة القيمية العبرية لمؤلفي الكتاب، ويبقى تهमيش العرب وقضيتهم سائداً أيضاً، عدا بعض التعديلات الطفيفة هنا وهناك والتي تقرّ من قبل وزارة التربية والتعليم بعد صراع طويل.
- و- تشير الخرائط المعروضة في الكتب المدرسية إلى حدود فلسطين الانتدابية - ارض إسرائيل- كحدود إسرائيل وتتجاهل حد "الخط الأخضر".

يظهر مما تقدم أن هناك حاجة إلى تعديل الأهداف والمنهاج لخلق منهاج جغرافي توافقي تشاركي وذلك يشمل:

1. تقوية موضوع الجغرافيا في المدارس لأهميته، وذلك من خلال تحويله إلى وحدات تعليم إلزامية في المدارس الثانوية لما له من علاقة مباشرة بالحياة اليومية (المناخ، المشهد، المدن، التخطيط، المواصلات...الخ)، وأهميته لربط الإنسان بحيزه الجغرافي وتنمية محبته لوطنه.

2. تشمل الكتب المتوفرة والمقرّرة حسب المنهج مواداً واسعة وأخرى لا تلبي الاحتياجات. هذه الكتب والمواد المتعلقة بها مثل الأطالس، وسائل الإيضاح، والخرائط بحاجة إلى إعادة صياغة وتبسيط أو تعديل وتحسين وملائمة لاحتياجات الطالب العربي. لأجل ذلك نقترح أن يقوم المجلس التربوي العربي بإقامة لجنة مناهج عربية، تراجع الكتب المدرسية المقرّرة وتفحص إذا ما كانت تتلاءم واحتياجات وطموحات الطالب العربي، تعرض روايته، وتأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يعيشه في وطنه، بما في ذلك إعداد منهج بديل. وبالمقابل يجب العمل على زيادة تمثيل العرب في الطواقم التي تقوم بإعداد المناهج التعليمية، كي تتمكن من تحقيق مبتغانا في تعديل المناهج التعليمية بشكل يتناسب مع انتمائنا العربي الفلسطيني في وطننا.
3. يظهر من الدراسة أنّ نظرة المدرسة والتلاميذ والمجتمع إلى موضوع الجغرافيا هي أنه موضوع هامشي، رغم أهميته القيمة الوطنية ورسالته الثقافية والمعرفية والحياتية وأثره على صياغة هوية وشخصية التلميذ وتطوير مهاراته. لذا يجب العمل على تعديل هذه النظرة المشوّهة، وذلك من خلال توعية الطلاب لأهمية الموضوع، استقطاب معلمين أكفاء وتدريبهم لكيفية تعليم موضوع الجغرافيا، بما في ذلك القيام برحل تعليمية موجّهة ومبرمجة. ويبدأ تغيير النظرة من قرار الوزارة بمنح موضوع الجغرافيا مكانة مميزة وتوفير الساعات التعليمية المناسبة. كذلك فإن تعريف الجغرافيا كموضوع علمي سيساهم

في استقطاب تلاميذ مهرة مما يزيد من قيمته في المدرسة وفي المجتمع .

4. يتركز تدريس موضوع الجغرافيا في المدارس العربية على التعليم الإلزامي الرسمي، بينما في المدارس اليهودية توجد مؤسسات تعمل، كجزء من التعليم غير النظامي (مثل شيلح، الجيش، جدناع وما شابهة)، على تنمية وتطوير المعرفة الجغرافية. لذلك لا بد من تشجيع إقامة فعاليات ومؤسسات عربية غير رسمية تعمل على زيادة معرفة البلاد والارتباط بها وإصدار كتب وكراسات وخرائط بديلة تطرح الخطاب العربي والرسالة العربية بشكل مهني وعقلاني لكي يستقطب طلاباً أكفاء لدراسة الجغرافيا.

5. نقترح على المجلس التربوي العربي عقد ندوات واستكمالات للمعلمين العرب بخصوص المنهاج، من خلالها يتم تعريف المعلمين على مركبات المنهاج المختلفة وإسقاطاته على الطلاب العرب ومواقع يجب تعديلها. حيث أنّ الكثير من المعلمين لم يقوموا بدراسة المنهاج بشكل كلي كما يتضح من الدراسة. والأهم من ذلك يجب توعية المعلمين للمساحة المعطاة لهم في المنهاج من أجل تربية الطالب على القيم الوطنية وتعزيز هويته وانتمائه الوطني والقومي. وبموازاة ذلك، يجب العمل على توعية الأهل لأهمية موضوع الجغرافيا وتشجيع تدريس الموضوع في المدارس العربية.

يمكن أن نسهب في التوصيات ولكن سنكتفي بما تقدّم. إنّ إدراك أهداف

المنهج الجغرافي في تكوين جغرافية الإنكار، ونتيجة لذلك استمرار العداء والصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الصهيونيين، يتطلب تعديل وتغيير المنهج والكتب المقررة بموجبة. إنّ مرحلة البناء المجتمعي، التي يعيشها العرب واليهود في هذه البلاد، تتطلب تطوير وتبني جغرافية توافق، تساهم في تخفيف الصراع، وتعتمد على مبادئ أخلاقية إنسانية مستدامة.

المنهج التعليمي في الجغرافيا: بين جغرافية الإنكار والتوافق

المراجع

الريماوي حسين وآخرون، (2011)، الجغرافيا الطبيعية والبشرية للصف الثاني الثانوي، السلطة الفلسطينية، رام الله.

وزارة التربية والتعليم (2012)، المدرد القطري في الجغرافيا، موقع الكتروني وزارة التربية والتعليم، شباط.

وزارة التربية والتعليم (2009)، الجغرافيا وتطوير البيئة- منهج تعليمي للمدارس الثانوية، موقع قسم تخطيط وتطوير المناهج، www.edu.gov.il/tal/portal القدس (بالعربية).

بودية ا.، (2006)، الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية 1948-2000، رام الله: مدار، ترجمة وليد ابو بكر.

جال اوفيرا، (2001) إلى النقب فصول في جغرافية جنوب البلاد، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

سواعد صالح علي وفاين تسفيا، (2007) الحياة معاً في إسرائيل للصف الثالث، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

سواعد صالح علي وسفيربيلي، (2009) الحياة معاً في إسرائيل للصف الثاني، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

سواعد صالح علي جال اوفيرا، (2008) الحياة معاً في إسرائيل للصف الرابع، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

سيغف مئيرا وفاين تسفيا (2011) الناس والبلدات ، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

سوفير ارنون وسفير بيلي (2010) حول البحر المتوسط ، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

فاين تسفيا وجال اوفيرا (2000) السهل الساحلي الأوسط والجنوبي وشمالي البلاد (الجزء الثاني) ، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

فاين تسفيا، سيجف مؤثرا وشيلوني ايريس (2011) التطوير والتخطيط الحيزي، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

فاين تسفيا، (2010) الكرة الأرضية والبيئة، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

فاين تسفيا، سيجيف مؤثرا ولابي راحيلي (2008) اسرايل الانسان والمدى، مطاح، مركز التكنولوجيا التربوية، تل أبيب.

محمدین، م. م. (1993)، التراث الجغرافي الإسلامي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

منهاج الجغرافيا في لبنان، (1994) موقع من الشبكة العنكبوتية.

میعاري خليل، (2003) جغرافية اسرايل، دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، م.ض شفاعمرو.

میعاري خليل، (2007) جغرافية الوجدتان الإلزاميتان، إسرائيل والشرق الأوسط، دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، م.ض شفاعمرو.

عبد المنعم، م. أ. وب. أ. نجار، (2008)، المنهج: النظرية والتطبيق، القاهرة، الانجلو المصرية.

عزاف شكري، 2004، المواقع الجغرافية في فلسطين الأسماء العربية والتسميات العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت

يعقوب يوسف كامل (2005) معالم بلادنا: جغرافية طبيعية وبشرية واقتصادية وإقليمية، حيفا الطبعة الثالثة.

بندس-יעקב، א' (2006)، פיתוח תכנית לימודים בגיאוגרפיה לחטיבה העליונה- מחקר הערכה, משרד

החינוך, המזכירות הפדגוגית ומכון הנרייטה סאלד, דוח מחקר מס' 276, ירושלים: נדלה ביום 20 לינואר 2013 מאתר:

http://meyda.education.gov.il/files/Tochniyot_Limudim/

- בר גל, י' (1993) *מולדת וגיאוגרפיה במאה שנות חינוך ציוני*, עם עובד: תל אביב.
- בר-גל, י' (1993), מהלכים לקראת סטנדרטיזציה בינלאומית של החינוך הגיאוגרפי, אופקים בגיאוגרפיה, 37-38, עמ' 61-88.
- גלובמן, ר' ועירם, י' (עורכים) (1999). *התפתחותה של ההוראה במוסדות החינוך בישראל*. תל אביב: רמות.
- גרייצר איריס, פיין צביה, שגב מאירה (2009) *ישראל במאה ה-21*, תל אביב מטח המרכז לטכנולוגיה חינוכית.
- דרור, י' (2011), תמונות ואיורים בספרי הלימוד למועד ולגיאוגרפיה ביישוב של ימי המנדט ובמדינת ישראל, תבניות נופים תרבותיים, עמ' 134-150.
- הופמן, ע' ושנל, י' (עורכים) (2002). *ערכים ומטרות בתכניות הלימודים בישראל*. אבן יהודה ובית ברל: רכס ומכללת בית ברל.
- זהר, נ', ליאון, ח' ופלג, ר' (1999). *זאת הארץ – מבוא ללימודי ארץ ישראל*. ירושלים: משרד החינוך, האגף לתוכניות לימודים ויד יצחק בן-צבי.
- זילברשטיין, מ' (1978). *גישה פתוחה וגישה מובנית בפיתוח תכנית לימודים*. הלכה למעשה בתכנון לימודים, 2, 23-36.
- סלע רונה, (2001) *צילום בפלסטין/ארץ ישראל בשנות השלושים והארבעים*, הוצאת הקיבוץ המאוחד, תל אביב.
- שנל, י' (2002), *גיאוגרפיה כאתגר חינוכי: ביקורת תכנית הלימודים לבתי הספר; בתוך: הופמן, ע', שנל, י'.* (עורכים), *ערכים ומטרות בתכניות הלימודים בישראל*, רכס: תל אביב עמ' 163-186.

סנה, יי (1999), היבטים גיאוגרפיים בחינוך סביבתי בארץ-ישראל וביטויים ביטויים וסיורים לימודיים במאות ה-19 וה-20. בתוך: נ' קליאוט, א' גולן וא' פלד (עורכים), מגמות בגיאוגרפיה בישראל: כנס האגודה הגיאוגרפית הישראלית, חנוכה תש"ס-1999 (עמ' 65-82). חיפה: אוניברסיטת חיפה, המחלקה לגיאוגרפיה.

פיין, צ' (1992). מישור החוף התיכון והדרומי וצפון הארץ. תל אביב: המרכז לטכנולוגיה חינוכית.

פרור, א' (1992), דרכו של הטיול לידיעת הארץ תרמ"ח-תרע"ח: ראשיתו של הטיול החינוכי בארץ-ישראל על רקע התפיסות החינוכיות של בתי הספר הראשונים. עבודת גמר לתואר מוסמך. ירושלים: האוניברסיטה העברית.

פינג, ד', ואחרים, (2013) תכנית לימודים לכיתה ט, נדלה מהאינטרנט ביום 20, לינואר 2013.

http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Mazkirut_Pedagogit/Geographya/TochniyotLimudim/Geografiazh/Kita9.htm

תכנית (1954), משרד החינוך והתרבות, תכנית הלימודים לבית-הספר היסודי, תל אביב.

משרד החינוך והתרבות (2008), תכנית הלימודים ב"גיאוגרפיה ופיתוח הסביבה" לחטיבה העליונה התחלת הטמעה בתשס"ח, הגרסה הערבית של התכנית
http://meyda.education.gov.il/files/Tochniyot_Limudim/DochotMechkarim/Geografia.pdf

Bar Gal, B., and S. Sofer, (2010), Israeli Student's perceptions of Geography instruction goals, International Research in

Geography and Environmental Education, Vol. 19, no.2, pp. 127-137

Berry B. J. L. 1964 Approaches to Regional Analysis: A Synthesis, *Annals of the Association of American Geographers*, 54, Pp. 2-11.

Bloom, A., (1986), *The Closing of the American Mind*, London: Penguin.

Buttimer, A. 1993 *Geography and the Human Spirit*, John Hopkins University Press: Baltimore.

Catling, S., (2004), An understanding of Geography: The perspective of English primary trainee

teachers, *Geojournal*, 60, pp. 149-158.

Chisholm, M. 1975 *Human Geography*, Pelican Penguin Books: Harmondworth, England.

Corney, G., & Middleton, N., (1996), Teaching environmental issues in schools and higher education; in: E. Rawling & R. Daugherty (eds.), *Geography into the twenty-first century*, Chichester, UK: Wiley, pp. 323-338.

Cutter, S.L., R. Golledge and W.L. Graf, (2002), The big question in geography, *Professional Geographer*, 54 (3), pp. 305-317.

Dror, Y. (2004). Textbook images as a means of 'Nation/State Building':

Zionist geographical textbooks 1918 to 1948. *History of Education Review*, 33 (2), pp. 59-72.

Graves, N. J., (1984), *Geography in Education*, London: Heinemann

Education Books.

Grosvenor, G., (1984), Geography Has Been Losing Ground in Our School,

National Geographic, 166, p.2.

Grosvenor, G., (1985), Geographical Ignorance: Time For a Turnaround, National Geographic, 167, p.7.

Hartshorne, R., (1960), *Perspective on the Nature of Geography*, John Murray: New York.

Hooson, D.,(1994) (Ed.) *Geography and National Identity*, Blackwell: Oxford.

Hopwood, N., (2004), Pupils conceptions of Geography towards an improved understanding, *International Research in Geography and Environmental Education*, 13 (4), pp. 348-361.

IGU- Commission on Geographical Education, (1992), International charter

on geography education, Washington, DC.: International Geographic Union.

James, P. E., (1969), The Significance of Geography in American Education, *Journal of Geography*, 68, pp. 473-483.

Kennedy, K. (1989). Regionalism and nationalism in South German history

lessons, 1871–1914. *German Studies Review*, 12 (1), 11–33.

- Kennedy, K.D. (2000). Visual representation and national identity in the elementary schoolbooks of Imperial Germany. In M. Depaepe and B. Henkens (Eds.), *The challenge of the visual in the history of education*, PH – Supplementary Series, 36 (1), Vol. VI. Gent: CSHP, 225-245.
- Jonas, A., (1988), A New Regional Geography of Localities, *Area*, 20, 2. Pp. 101-110.
- Lam, C., & Lai, F., (2003), What is Geography? In the eyes of junior secondary students in Hong Kong, *International Research in Geography and Environmental Education*, 12 (3), pp. 199-208.
- Manson, G., (1981), Notes on the Status of Geography in American Schools, *Journal of Geography*, 80, pp. 244-248.
- National Geographic Society (1988), *Geography: An International Gallup Survey*, Princeton: The Gallup Organization.
- Nir, D., (1990), *Region as a socio-environmental system: An introduction to a systemic regional geography*. Dordrecht, Boston & London: Kluwer.
- Peled-Elhanan, N., (2012), Palestine in Israeli school books: ideology and propaganda in education, London : I.B. Tauris.
- Slater, F., (1994), *Education through geography: Knowledge,*

understanding, values and culture, *Geography*, 79 (2), pp. 147-163.

Schnell, I. 1999 Narratives and Styles in Regional Geography of Israel, in Buttimer, A., Bruhnn, S., Wardenga, U. (Eds.) *Text and Image: Constructing Regional Knowledge*, Institut fur Landeskunde: Leiptzig.

Schnell, I. 2000 Heimatkunde in Israeli Regional Geography, in: Hofman, A., Schnell, I., Stephan, G., Brauer, G., Fenn, P. (Eds.) *Identity and Education in Germany and Israel*, Verlag Dr. Korvac: Hamburg.

Schnell, I., (2004), Israeli Geographers in Search of National Identity, *The Professional Geographer*, 56 (4), pp.560- 573.

Tas, I., H., (2007), Geographic Education in Turkish High Schools, *Journal of Geography*, 104, (1), pp. 35-39.

ملحق رقم 1:

استمارة استطلاع آراء بشأن منهج الجغرافيا في المدارس العربي

1. لقد وضعت وأقرت وزارة المعارف منهج جديد للجغرافيا. هذا المنهج يستخدم لحتلنة كتب الجغرافيا وطرح أساليب جديدة لتعليمها. لأجل التعرف من خلالكم على وضع منهج الجغرافيا ودوره في صياغة شخصية الطالب وزيادة معرفته الجغرافية المحلية، القطرية والعالمية. فيما يلي نطرح أسئلة نتمنى عليكم الإجابة عليها. الاستمارة سوف تستخدم لغرض البحث فقط ولا يوجد ذكر للأسماء. أود أن أقدم لكم شكري على مساعدتكم لاستثمار وقتكم لتعبئة الاستمارة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بروفيسور راسم خمائسي

قسم الجغرافيا ودراسة البيئة، جامعة حيفا

1. كم سنة تدرس موضوع الجغرافيا: _____
2. تدرس الجغرافيا في المدرسة: 1. الابتدائية، 2. الإعدادية، 3. الثانوية، 4. آخر (اذكر) _____
3. هل اطلعت على منهج الجغرافيا الجديد؟
 1. نعم بشكل جزئي، 2. نعم بشكل كامل، 3. لا 4. آخر (فصل) _____
4. هل توافق على أهداف منهج الجغرافيا الموضوعة وتري أنها مناسبة للطلاب العرب في البلاد؟

1. نعم بشكل كامل، 2. نعم موافق بشكل جزئي، 3. لا أوافق بشكل جزئي، 5. لا أوافق بشكل مطلق، 6. لم اطلع عليه . 7. آخر (فصل) _____

5. هل كتب الجغرافيا المحددة حسب المنهاج وتدرس من قبلكم تنمي المعرفة الجغرافية للطالب؟

1. نعم بشكل لائق، 2. نعم بشكل جزئي، 3. لا تنمي المعرفة، 4. تحدث غربة بين الطالب وموضوع الجغرافيا . 5. آخر (فصل) _____

6. هل منهاج الجغرافيا يُمكن الطالب من تنمية هويته وشخصيته الوطنية؟
(ضع دائرة حول الرقم)

1	2	3	4	5	0
لا يمكن	نعم بشكل لائق	ليس لذلك علاقة			

آخر (فصل) _____

7. هل المنهاج الحالي يعطي حرية للمعلم بشكل كافٍ لتدريس الجغرافيا كما يراها المعلم؟

1. نعم، 2. المنهاج مُوجه والمعلم يستطيع أن يضيف مضامين، 3. محدد ولكن توجد مساحة كافية للمعلم أن يضيف مواضيع ومسائل كما يراها، 4. محدد وضابط يمنع أي حرية.

آخر (فصل) _____

8. هناك من يدعي أن موضوع الجغرافيا في المدارس يتردى، هل توافق هذا الادعاء؟

1. نعم يتردى، 2. يتردى بشكل جزئي، 3. لا ما زال مهم ويستقطب طلاب،

4. آخر- فصل: مؤخرا (3 سنوات) يلاحظ اهتمام متنامي من قبل الوزارة والمرشدين في دعم الموضوع، دورات استكمال، استعمال تكنولوجيا في

التدريس, الجغرافيا جزء (25%) من امتحان العلوم الدولي.
5. برأيكم من المسؤول عن وضع موضوع الجغرافيا الضعيف
في المدارس العربية (يمكن أن تضع أكثر من جواب)

رقم	تلخيص الادعاء	لا توجد مسؤولية مسؤولية كاملة					لا توجد علاقة
1	معلم الجغرافيا الذي لم يمتلك المعرفة الجغرافية الكافية مما لا يستقطب طلاب	1	2	3	4	5	0
2	مدير المدرسة الذي لا يوفر حصص كافية لتدريس الجغرافيا	1	2	3	4	5	0
3	نظرة الطلاب إلى موضوع الجغرافيا على انه موضوع غير مهم -هامشي لتقدمهم العلمي	1	2	3	4	5	0
4	الجامعات والكليات التي لا تجهز المعلم/ الخريج ليكون معلم مؤهل لتعليم موضوع الجغرافيا	1	2	3	4	5	0
5	عدم توفر كتب جغرافية مناسبة لتدريس موضوع الجغرافيا	1	2	3	4	5	0
6	منهاج الجغرافيا الذي يساهم في تطوير الغربة بين الطالب وحيظه وبيئته	1	2	3	4	5	0
7	وزارة المعارف التي لا تضع موضوع الجغرافيا كجزء من مواضيع القلب (717)	1	2	3	4	5	0
8	آخر، فصل						

9. لأجل تطوير منهاج الجغرافيا ليتناسب مع احتياجات الطالب العربي ما
هو اقتراحك (لا تبخل بالاقتراحات) :

10. هل توجد لك ملاحظات/انتقادات على منهاج ووضع موضوع الجغرافيا في المدارس؛ (أرجو عرضها بشكل موسع قدر الإمكان):
11. ملاحظات/اقتراحات إضافية – ترى من المناسب قولها:

وشكرا جزيلا على تعاونكم

ملحق رقم 2: الجداول

جدول رقم 1:

تليخيص نتائج استطلاع مواقف المعلمين بشأن المنهج وتعليم موضوع الجغرافيا، 2012 (نسب مئوية)

هل اطلعت على منهج الجغرافيا الجديد		نعم بشكل كامل	نعم بشكل جزئي	لا	آخر (فصل)
46.5		44.2	9.3	--	
هل توافق على أهداف منهاج الجغرافيا الموضوعية وتري أنها مناسبة للطلاب العرب في البلاد		نعم موافق بشكل كامل	نعم موافق بشكل جزئي	لا اوافق بشكل مطلق	لم اطلع عليه (فصل)
14.1		46.4	27.9	2.3	9.3
هل كتب الجغرافيا المحددة حسب المنهج وتدرس من قبلكم تنمي المعرفة الجغرافية للطلاب		نعم بشكل لائق	نعم بشكل جزئي	لا تنمي المعرفة	تحدث غربة بين الطالب وموضوع الجغرافيا
20.5		68.2	6.8	4.5	آخر (فصل)
هل منهج الجغرافيا يُمكن الطالب من تنمية هويته وشخصيته الوطنية		لا يُمكن	يُمكن بشكل لائق	ليس له علاقة	
6.8		29.6	27.3	15.9	6.8
هل المنهج الحالي يعطي حرية للمعلم بشكل كافٍ لتدريس الجغرافيا كما يراها المعلم		نعم	المنهاج مُوجه والمعلم يستطيع أن يضيف مضامين	محدد ولكن توجد مساحة كافية للمعلم أن يضيف مواضيع ومسائل كما يراها	محدد وضابط يمنع أي حرية
2.3		37.2	53.5	7.0	آخر (فصل)
هناك من يدعي أن موضوع الجغرافيا في المدارس يتردى، هل توافق هذا الادعاء		نعم يتردى	يتردى بشكل جزئي	لا ما زال مهم ويستقطب تلاميذ	آخر - فصل
26.8		53.7	19.5	--	

جدول رقم 2 :
مسؤولية عدد من الأطراف عن ضعف موضوع الجغرافيا في المدارس
العربية من وجهة نظر معلمي الجغرافيا العرب، 2012 (أعداد مطلقة
ونسب مئوية)

رقم	تلخيص الادعاء	لا توجد مسؤولية					
		مسؤولية كاملة	5	4	3	2	1
1	معلم الجغرافيا الذي لم يمتلك المعرفة الجغرافية الكافية مما لا يستقطب تلاميذ مدير المدرسة الذي لا يوفر حصص كافية لتدريس الجغرافيا	n	6	4	8	14	11
	%	14.0	9.3	18.6	32.5	25.6	100
2	مدير المدرسة الذي لا يوفر حصص كافية لتدريس الجغرافيا	n	2	-	5	12	23
	%	4.7	-	11.9	28.6	54.8	100
3	نظرة التلاميذ إلى موضوع الجغرافيا على انه موضوع غير مهم - هامشي لتقدمهم العلمي	n	5	3	10	13	13
	%	11.4	6.8	22.8	29.5	29.5	100
4	الجامعات والكليات التي لا تجهز المعلم/ الخريج ليكون معلم مؤهل لتعليم موضوع الجغرافيا	n	3	11	16	9	5
	%	6.8	25.0	33.6	20.5	11.4	100
5	عدم توفر كتب جغرافية مناسبة لتدريس موضوع الجغرافيا	n	2	9	9	12	11
	%	4.7	20.9	20.9	27.9	25.6	100
6	مناهج الجغرافيا الذي يساهم في تطوير الغربية بين التلميذ وحيزه وبيئته	n	4	8	11	14	5
	%	9.5	19.0	26.3	33.3	11.9	100
7	وزارة المعارف التي لا تضع موضوع الجغرافيا كجزء من مواضيع القلب (הלב) (70%)	n	-	3	6	13	21
	%	-	7.0	14.0	30.2	48.8	100

الفصل الخامس

منهاج المدنيات في المدارس الثانوية العربية

دكتور مهند مصطفى

مدخل

حظي موضوع التربية المدنية في التعليم العربي بالاهتمام البحثي مؤخرًا، كحقل دراسي منفصل عن مجمل المناهج التعليمية. وقد ساهم الباحثون الأكاديميون بدراسات عديدة تناولت هذا الموضوع في إطار اشتباكه مع التعليم العربي¹. يحاول هذا البحث أن يساهم في هذا النقاش البحثي وطرح زوايا جديدة في تناوله. يندرج موضوع تدريس المدنيات ضمن منظومة العلاقة بين التربية والسياسة، وتعود هذه العلاقة إلى تاريخ العلاقة بين المواطن والدولة الحديثة، حيث تفترض هذه العلاقة أنّ على

1. أنظر على سبيل المثال:

Ayman K. Agbaria, "Civic Education for The Palestinian in Israel: Dilemmas and Challenges, in: Hanan Alexander, et al. (Eds.). Citizenship, Education, and Social Conflict: Israeli Political Education in Global Perspective, (Jerusalem: Van Leer Institute, 2011). Pp: 217-237.

Ayman k. Agbaria, "On Enmity and Acceptance: The Case of the Israeli and Palestinian Civic Education", *Al-Majmaa*, 2, 2010, pp: 1-25.

الدولة أن تقوم بعملية تربية سياسية للمواطن، ضمن سياسات تربوية عامة تهدف إلى خلق المواطن الحقيقي والصالح والواعي. تعتبر التربية المدنية من الحقول المهمة في العلوم السياسية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد غياب هذا الحقل لمدة أكثر من خمسين عامًا عن حقل العلوم السياسية، عاد موضوع تدريس التربية المدنية إلى هذا الحقل من جديد، لأنه بات يساهم في إنتاج المعرفة والثقافة السياسية للمواطنين، في إطار تعزيز مشاركتهم في المجال السياسي العام في الدولة².

بدأ الاهتمام بالتربية المدنية، وتحديدًا التربية للمواطنة، في عقد التسعينيات، وذلك بعد أن بدأت أدبيات المواطنة تركز على المواطن وتنمية وعيه الوطني وهويته، وعلاقته مع مؤسسات الدولة، وذلك كجزء من تنمية واستقرار النظام الديمقراطي³. ففي حين ركزت نظريات المواطنة في الماضي، بتأثير من جون رولز، على مؤسسات الدولة والمجتمع، أو كما سماها في كتابه "نظرية في العدالة"، "البنية الأساسية للمجتمع"، حيث أوكلت مهمة تحقيق العدالة، والتوزيع المنصف للموارد، إلى هذه المؤسسات، وليس إلى المواطنين. حيث اعتبر رولز أن عدل المؤسسات يشكل المُرْكَب الجوهري في النظام الديمقراطي والمواطنة⁴. فجاء التحول في التسعينيات، لينقل الاهتمام من المؤسسات إلى المواطن نفسه، وظهر

2. William A. Galston, "Political Knowledge, Political Engagement and Civic Education", *Annual Review of Political Science*, 4, 2001, 217-234.

3. Will Kymlicka and Wayne Noeman, "Citizenship in Culturally Diverse Societies: Issues, Contests, Concepts", in: Kymlicka and Norman (eds.), **Citizenship in Diverse Societies**, (New York: Oxford University Press, 2010), p:6. (1-41).

4. جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: ليل الطويل، (دمشق: وزارة الثقافة- الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011). ص:87.

مع هذا التحوّل زخم كبير في نظريات وأدبيات التربية المدنية، أو التربية للديمقراطية أو التربية المواطنة.

مرّ منهاج التربية المدنية في إسرائيل بتطورات كثيرة منذ قيام الدولة، ويعتبر المنهاج الأخير الذي اعتمد على تقرير لجان كيرمنتسير-شنتهار تطوراً نوعياً مقارنة مع المناهج التي سبقتة، فهو المحاولة الأولى لبناء منهاج مشترك للمواطنة لكل الطلاب في جهاز التعليم في إسرائيل. وفي هذا البحث سوف نستعرض قراءة نقدية لهذا المنهاج، والذي رغم تطوّره النوعي عن المناهج التي سبقتة فقد حاولت وزارة التربية والتعليم بقيادة غدعون ساعر الارتداد عنه، وعملت حثيثة في السنوات الأخيرة على إعادة بناء المنهاج ليؤكد أكثر على الادعاءات التي سنسوقها لاحقاً في مجالات الأمة، الدولة والمواطنة. ولكن بالمجمل يمكن القول إنّ جهود الوزارة الأخيرة تهدف إلى تقريب المنهاج إلى نقطة التربية الوطنية وإبعاده عن نقطة التربية للمواطنة الجوهرية.

ينطلق هذا البحث من ثلاث مقولات، حول الأمة، والدولة، والمواطنة. المقولة الأولى تدّعي أنّ تطوّر التربية المدنية/المواطنة في إسرائيل، كان نتيجة حاجة داخلية في المجتمع الإسرائيلي-اليهودي، وليس كجزء من المحاولة لبناء أمة مواطنة-مدنية تتجاوز الهوية القومية للدولة والهوية الإثنية للمجموعة المهينة، وتؤسس لدولة مواطنة إقليمية-مدنية. فإسرائيل لا تمرّ بصيرورة تحولها من دولة قومية إلى أمة سياسية، كما يشير لهذا التحوّل الكثير من منظري الدول القومية والأمة والمواطنة. ويشكّل غياب هذا التحول المدماك الأول في إقصاء العرب عن إطار

المواطنة الإسرائيلي. لا بل أنّ هنالك ردة إسرائيلية في السنوات الأخيرة عن مفهوم الأمة السياسية والمواطنة والتقوقع أكثر في تعميق الدولة الإثنية. وهو ما تحاول وزارة المعارف أن تقوم به في التعديلات التي تسعى لإدخالها على منهاج المدييات، والتي أدت إلى استقالة الكثيرين من الأكاديميين والتربويين العرب واليهود من لجنة منهاج المدييات. بالإضافة إلى ذلك فإنّ منهاج المدييات لم ينبثق عن قرار تربوي-سياسي بدمج العرب في عملية بناء الأمة المدنية من جهة، ولا نتيجة سياسات تربوية تهدف إلى تغيير الثقافة الإقصائية والعنصرية في صفوف الجيل اليهودي الصاعد⁵ تجاه الأقلية القومية وتفهم حقوقها القومية والمدنية، بل إلى عقلنة الحالة الإسرائيلية كدولة إثنية-قومية تنسجم فيها الهوية الإثنية مع الأمة المدنية.

المقولة الثانية تزعم أنّ التربية المدنية في إسرائيل تقوم على عقلنة منظومة "الديمقراطية الإثنية" في إسرائيل (كما نظر لها عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة)، وذلك عبر طرح مفهوم الدولة اليهودية الديمقراطية كمفهوم متوازن ووسطي وسط قوالب نظرية عديدة حول الأنظمة السياسية والديمقراطية⁶. بمعنى أنّ التربية المدنية لا تسعى فقط

5. بيّنت الكثير من التقارير والأبحاث تفشي الثقافة العنصرية في صفوف الطلاب اليهود، لا بل بيّنت هذه الأبحاث شغفهم بقيم غير ديمقراطية، مثل سلب العرب حقوقهم المدنية والسياسية وتطلعهم إلى قائد قوي بدل المؤسسات الديمقراطية. أنظر في هذا السياق التقارير التي يصدرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، بعنوان «مقياس الديمقراطية السنوية»، وخصوصاً مقياس الديمقراطية 2004، ومقياس الديمقراطية 2010. انظر رابط المركز وتقاريره: www.idi.org.il.

6. قام عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة بجهد أكاديمي ونظري شبيه، فهو صاحب المقولة النظرية حول الديمقراطية الإثنية، وهو جهد نظري لتكريس النظام الإسرائيلي وسط أدبيات الأنظمة الديمقراطية المتنوعة، أنظر في هذا السياق:

من خلال التعرف المعلوماتي على النظام السياسي الإسرائيلي إلى تأكيد هذه المقولة فحسب، وإنما من خلال الانحياز لمقولة الدولة اليهودية الديمقراطية حيناً، أو الحياد في طرحها دون نقد حيناً آخر. فعلى سبيل المثال يستعرض كتاب منهاج الكثير من المقولات حول يهودية الدولة وديمقراطيتها، دون استحضار الأدبيات الناقدة نظرياً وتطبيقياً لهذه المقولة.

تنطلق المقولة الثالثة من المقولتين السابقتين، مقولة الأمة ومقولة الدولة، لتؤسس لمقولة المواطنة، حيث ينتج منهاج المدنيات تراتبية في المواطنة في إسرائيل، كمياً ونوعياً. فهناك حقوق أكثر لمجموعة قومية واحدة، بالإضافة إلى حقوقها الجماعية القومية، في المقابل هنالك حقوق أقل لمجموعة قومية أخرى، وهي ذات طابع فردي. ليس هنالك جديد في هذه المقولة أكاديمياً، فقد تطرقت إليها أدبيات كتبت عن الحالة القومية والمدنية والسياسية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل⁷. إلا أنّ عقلنة هذه المقولة في منهاج المدنيات، وتحويلها إلى مركب طبيعي من النظام الديمقراطي، هو المثير في الموضوع.

قبل الخوض في الإطار النظري التربوي والسياسي للعلاقة بين التربية

Smooha, Sammy (1997). "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype". *Israel Studies*, 2, 2, pp: 198-241. Smooha, Sammy (2002). "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State". *Nation and Nationalism*, 8, 4, pp: 475-503.

7. أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Yiftachel, Oren & Ghanem, Asad (2004). "Toward a Theory of Ethnocratic Regimes: Learning from the Judaization of Israel/Palestine". In: Eric P. Kaufmann (ed.). *Rethinking Ethnicity: Majority Groups and Dominant Minorities*. London and New York: Routledge. Pp: 179-197.

والسياسة، لا بد من البدء بوضع علامة استفهام كبيرة على مصطلح "مدنيات"، فهذا المصطلح ليس موجوداً في قاموس السياسات التربوية، بل نجده في الأدبيات السوسولوجية. ففي لسان العرب لا نجد لفظ مدنيات، بل جاء لفظ "مدن" بالمكان، أقام به، ومنه المدينة وهي فعيلة، ومدن الرجل إذا أتى المدينة، وإذا نسب الرجل إلى المدينة سمي مدني، أو مديني أو مدائني⁸. إذن، فمدنيات هي جمع مدنية، وهي عكس الريف. والمثير في الموضوع، أنّ المصطلح الدارج في اللغة العبرية هو (מדינות) أي المواطن، بينما تتم ترجمتها إلى اللغة العربية إلى مصطلح "مدنّيات"، وهو مصطلح لم اصطدم به في مناهج التربية المدنية في العالم العربي. وإذا أردنا أن ننتقل من الإثارة البيانية إلى الريبة التربوية والسياسية، فيمكن القول، وهو ما ينسجم مع ادعاء البحث، إنّ هدف المناهج للمواطنة في التعليم العبري هو إنتاج مواطن مشارك وفاعل في الحياة السياسية ضمن الأمة الإسرائيلية-اليهودية-الإثنية، بينما يهدف منهاج المدنيات (وهو نفس المنهاج العبري) في التعليم العربي، إلى كشف الطالب العربي، كفرد يعيش في الدولة، على مؤسساتها وبنية المجتمع فيها دون أن تتوقع منه أن يكون فاعلاً في إنتاج الحيز العام والتأثير فيه .

تفرز العلاقة بين التربية والسياسة ثلاثة مستويات من السياسات التربوية: التربية الوطنية، التربية المدنية والتربية المواطنة. تخلط الكثير من الأدبيات والمقالات والمقولات بين هذه المستويات من العلاقة بين

8. ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار الحديث الجزء الثامن، 2003)، ص: 233-234.

التربية والسياسة، رغم الاختلاف بينها الذي يصل أحياناً إلى درجات متباينة من الاختلاف وحتى التوتر.

يحدّد ناصيف نصّار درجات التباين بين هذه المستويات، فالتربية الوطنية "هي التربية التي تعنى بتنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز به، وبتغذية الولاء الوطني في نفوس أفراد الجماعة الوطنية وفئاتها"⁹. ولكن يُستعمل مفهوم التربية الوطنية أيضاً في سياق الإشارة إلى السياسات التربوية العامة في الوطن في كل المناهج التربوية والتعليمية، وهي بمفهوم (National Education)، وهي ليست التربية الوطنية، أي التربية لحب الوطن (Patriotisms)، بل السياسات التربوية العامة على المستوى الوطني. ونكمل مع ناصيف نصّار في تمييزه بين مستويات العلاقة بين التربية والسياسة، فالتربية المواطنة (Citizenship Education)، تعمل على "تشكيل المواطن وتنميته، انطلاقاً من تصوّر فلسفي معيّن لماهية المواطن ومن واقع التجربة في حياة الجماعة الوطنية ووجودها السياسي"، أما التربية المدنية (Civic Education)، حسب نصّار، فتأتي في سياق التمييز الذي يقوم بين ما هو مدني وعسكري وديني¹⁰.

يتأثر نصّار، في تمييزه بين مستويات العلاقة بين التربية والسياسة، بسياق التربية المواطنة في العالم العربي، وهو في الحقيقة موضوع كتابه، ولكن التربية المدنية والمواطنة كما ظهرت في أدبيات التربية للمواطنة

9. ناصيف نصّار، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية، مواطناً؟، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، 2005)، ص:17.

10. المصدر السابق، ص:18.

تتباين في بعض جوانبها عن تعريفات ناصيف نصار. سنحاول خلال هذا البحث تناول هذه الأدبيات بالنقد، واستخدامها لتحليل مناهج المدينيات للمرحلة الثانوية. مع التركيز على كتاب المدينيات "أن نكون مواطنين في إسرائيل"¹¹. (لاحقاً: كتاب المدينيات).

تعود الجذور الفلسفية للتربية المواطنة إلى أرسطو وأفلاطون، فقد حثّ أفلاطون على التربية الصحيحة التي تخلق المواطن الكامل في دولته الفاضلة. أما أرسطو فقد رأى في التربية للمواطنة عاملاً مهماً في تعميق مشاركة الفرد في السياسة والحكم¹². ومنذ الفلسفة اليونانية القديمة تطوّر مفهوم المواطنة وأصبح أكثر الاصطلاحات إشكالا، لتداخل الأيديولوجي والنظري في تعريفاته، مما يجعل موضوع التربية للمواطنة إشكالا يستحضر هذا التداخل أيضاً. تزخر نظريات السياسة والفلسفة بتعريفات لمفهوم المواطنة. إلى جانب هذه الأدبيات، هناك تناول نقدي ومقاربات تاريخية ونظرية لمفهوم المواطنة في الفكر والتراث العربي والإسلامي¹³.

وعلى غرار نصار، تميّز الأدبيات النظرية بين التربية المدنية والتربية المواطنة (التربية للمواطنة - وتسمّى في بعض الأدبيات "التربية للديمقراطية"). حيث تشير التربية المدنية إلى التربية على مبادئ،

11. وزارة المعارف، السكرتارية التربوية، أن نكون مواطنين في إسرائيل: كتاب مدينيات للمدارس الثانوية، (القدس، وزارة المعارف- مركز تخطيط وتطوير المناهج التربوية، 2003).

12. عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006)، ص: 48-49.

13. أنظر على سبيل المثال الجهد النظري والبحثي الذي جمع في كتاب: علي خليفة الكوادي (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004)، الفصلان الأول والثاني.

الصّيرورات وعملية اتخاذ القرارات، المشاركة، نظام الحكم والسلطة التشريعية الموجودة في المجتمعات. كما تُعنى التربية المدنية بتعليم الطالب وكشفه على المؤسسات السياسية، والحياة المدنية، حقوق الأفراد والنظام الديمقراطي، وذلك ليكون واعياً ومطلعاً على الحياة السياسية والمدنية بعد تخرّجه من المدرسة¹⁴. أما التربية المواطنة فإنها، إلى جانب المعرفة للنظام السياسي، تشجّع ”فرص المشاركة في الحياة المدنية والمجتمع المدني (Civic and Civil Society). بمعنى أنّ التربية المدنية تشدّد على المعرفة بينما تسعى التربية المواطنة إلى الدمج بين المعرفة والمشاركة¹⁵.

تهتم الدول بشكل خاص في التربية المدنية أو المواطنة، وتسعى إلى دمجها في المنهاج التعليمي الوطني، إلا أنه لا يوجد توافق أو تشابه حول كيفية دمج التربية المدنية والمواطنة في المنهاج الدراسي. في تقرير كبير أعده شولز وآخرون (2009)، حول التربية المدنية والمواطنة في 38 دولة، لم يجدوا توافقاً بينهما حول طريقة دمج هذه التربية في المنهاج الدراسي العام، وقد وزعوا أساليب دمجها إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى تدرس التربية المدنية والمواطنة كموضوع مستقل (اختياري أو إلزامي)، المجموعة الثانية تدمجه في مناهج تعليمية أخرى، أما المجموعة الثالثة فتدرسه كموضوع عابر للمناهج التعليمية (Cross-Curricular)

14. Muhammad Faur and Marwan Muasher, Education for Citizenship in the Arab World: Key to the Future, (Washington: Carnegie Middle East Center, 2001), p: 8.

15. المصدر السابق، ص: 8-9.

(Theme)¹⁶.

تتعدّد التقسيمات النظرية لتدريس التربية المدنية والمواطنة، حيث تندرج التربية المدنية في منظومة التفسير الأدنى (Minimal Interpretation)، والتي تتضمن تعليمًا رسميًا للنظام السياسي ومعرفة الحقوق وواجبات المواطنين. وهو تفسير ذو بعد تعليمي محض، مع حيز ضيق للفاعلية والمشاركة المدنية والسياسية. بينما تندرج التربية المواطنة في منظومة التفسير الأقصى (Maximal Interpretation). وتحتوي على مركبات منهجية وغير منهجية للتربية للمواطنة، مثل المشاركة المجتمعية، المناظرات السياسية والتفكير النقدي. وتركّز على القيم المواطنة وليس على المعرفة فقط كما هو الحال في التربية المدنية¹⁷. وسنّدي خلال البحث، عطفًا على هذا التمايز، أنّ المنهاج في إسرائيل تطور في اتجاه التفسير الأقصى للتربية المدنية، وإن لم يصل خط النهاية بعد، إلا أنّ كتاب المنهاج لا يزال، في واقع الأمر، أسير التفسير الأدنى للتربية المدنية. وفي نفس السياق يميز "مايكلغلين" (1992)، بين ثلاثة أنماط من التربية المواطنة: التربية حول المواطنة، التربية من أجل المواطنة، والتربية من خلال المواطنة. فالتربية حول المواطنة تركّز على إكساب الطلاب المعرفة السياسية والإحاطة بالتاريخ الوطني للنظام السياسي ومبنى الحكم، وهي تنسجم في مضمونها مع المنظومة الدنيا للتربية

16. Wolfram Schulz, et, al., ICCS 2009 International Report: Civic knowledge, attitudes and engagement among lower secondary school students in thirty-eight countries, p: 46. <http://research.acer.edu.au/civics/6/>.

17. McLaughlin, T.H, "Citizenship Diversity and Education: A Philosophical Perspective", Journal of Moral Education, 21 (3), 1992, pp: 335-346.

المدنية. أما التربية من أجل المواطنة فإنها تكسب الطلاب المعرفة من خلال ممارسة الفعل السياسي المحلي. بينما تشدد التربية من خلال المواطنة على دمج مركبات المنظومتين التربويتين السابقتين، أي الدمج بين المعرفة وممارسة المواطنة، إذا استحضرننا في هذا السياق مقولة "ايزين" و"نيلسين" حول فعل المواطنة¹⁸.

يقدم "ماكلاغلين" صورة المواطن الذي ينتجه كل تفسير للتربية المواطنة، فالتربية في تفسيرها الأدنى تنتج مواطناً سلطوياً (Autharchic)، يتميز بطاعته للنظام وبمحدودية التفكير العقلاني وتحقيق الذات. بينما ينتج التفسير الأقصى مواطناً مستقلاً (Autonomous)، يتميز بتوجه نقدي لكل القضايا الهامة التي تشغل المجتمع¹⁹. بينما يقدم باحثون آخرون ثلاثة أنماط من المواطنين يمكن أن تنتجها التربية المدنية-المواطنة، أولاً: مواطن ديمقراطي نقدي، ثانياً: مواطن مع نزعة نحو العدل (Justice-oriented Citizen)، وهما النموذجان المثاليان للمواطن الذي يدمج بين مبدأ العدل الاجتماعي والنزعة نحو تطوير المجتمع، والمواطن المحافظ. ويقدم ويستهايمر وكاهن، فيقدمان إطاراً آخرًا لأنماط المواطنين التي يمكن أن تنتجها التربية المواطنة، وهي المسؤولية الذاتية، المشارك ومواطن مع نزعة نحو العدل²⁰. أما باركر فيميز بين

18. Engin F. Isin and Greg M. Nielsen (eds.), acts of citizenship, (London: Zed Books, 2008).

19. McLaughlin, 1992, p: 245.

20. Westheimer, J. and Kahne, M. (2004). "What Kind of Citizen? The Political of Education for Democracy", *American Education Research Democracy*, 41 (2), pp: 237-269.

ثلاثة تصورات للتربية المواطنة، التربية المحافظة (Traditional)، وهي حين تركز التربية للمواطنة على طريقة الحكم والقيم الديمقراطية. والتربية التقدمية (Progressive)، وهي تضيف على التربية لطريقة الحكم والقيم الديمقراطية، أهمية المشاركة المدنية والسياسية في الحيز العام. والتربية المتقدمة (Advanced)، وهي تتأسس على طبقة التربية التقدمية ولكنها تقوم بالتمييز بين التعددية والذوبان، وهو ما أطلق عليه تشارلز تيلور «سياسات الاعتراف»²¹.

يشير المركز الدولي لدراسة التربية المدنية والمواطنة (ICCS)، إلى ثلاثة أبعاد للتربية المواطنة، أولاً: معرفة المصطلحات المدنية، الأنظمة وضرورة الحياة المدنية، ثانياً: مهارات المشاركة المدنية، وحل المشاكل والمفاوضات، أما ثالثاً: فتتعلق بقيم الانتماء والأخلاق²². ومن الجهة الأخرى يحدد ريميرمان أربعة توجّهات للتربية المواطنة: التوجّه الأول يتم بواسطة التعلم من خلال الممارسة في الحيز العام للمجتمع المحلي، والاندماج في نشاطات وفعاليات وخدمة المجتمع؛ والتوجّه الثاني يتم بواسطة التعلم من خلال الحوار وتطوير مهارات الجدل. ويرى هذا التوجّه أنه قبل دخول الطلاب غمار المشاركة السياسية في مجتمعاتهم المحلية، كما يزعم التوجه الأول، فإنّ على الطلاب أن يتعلموا كيف يحدّدون الصالح العام (Public Good)، قبل انخراطهم في الحيز العام؛ ويشدّد التوجه الثالث على التعلم من خلال ديمقراطية الحرم الدراسي،

21. Parker, W. (1996). “‘Advanced’ Ideas About Democracy: Toward a Pluralist Conception of Citizen Education”, *Teachers College Record*, 98, (104-125), p: 113.

22. Wolfram Schulz, et, al., ICCS 2009, p: 22.

وذلك من خلال ممارسة الطلاب العمل السياسي داخل المدارس، وتحويل الحرم المدرسي إلى مختبر صغير للحياة المدنية والسياسية، لأنّ المواطنة، ”يجب تعلمها من خلال ممارستها“، ولكن ما يميز الممارسة في الحرم المدرسي عن الممارسة العامة في التوجّه الأول، هو أنّ الممارسة تتم هنا دون تراتبية اجتماعية واقتصادية كما هي قائمة في المجتمع المحلي الخارجي. أما التوجّه الأخير فيشددّ على ”التعلم من خلال التعلم“، وهو التوجه التقليدي الذي يهتم باكتساب المعرفة المدنية والسياسية، وينطلق من الادعاء أن على المؤسسة التعليمية أن تكون محايدة وبعيدة عن السياسة²³. وهو ما نراه غريباً، فكيف تكون محايداً وبعيداً عن السياسة وأنت تعلم ماهية السياسة ومنظومة الحقوق والواجبات؟ إلى جانب ما ذكر أعلاه، ظهرت توجّهات مختلفة للتربية المدنية، ولكنها توجهات ضيقة، بمعنى أنها تحاول التعامل مع ظواهر ومشاكل سياسية واجتماعية تعصف بالمجتمع، أو كيو توبيا لخلق المواطن العالمي المثالي قيماً، حيث ظهرت على سبيل المثال:

التربية للمواطنة المضادة للعنصرية (Anti-racist Citizenship)
(Education)

التربية المواطنة التحويلية (Transformational Citizenship)
(Education)

23. Craig A. Rimmerman, “Teaching American Politics through Service: Reflections on a Pedagogical Strategy”, in: Grant Reeher and Joseph Cammarano (Eds.). **Education for Citizenship: Ideas and Innovations in Political Learning**, (New York: Rowman and Littlefield Publishers, INC., 1997), pp: 18-20.

التربية للمواطنة المعولة (Global Citizenship Education). يرتبط جوهر التربية المدنية والمواطنة بطريقة التعليم أيضاً، حيث ظهر نقاش (تطرقنا إليه سابقاً في دراسة "شولز" الشاملة) حول ضرورة تدريسها ضمن منهاج تعليمي واسع أو ضيق. وعلى خطى التوجّه الذي ينطلق من اعتبار التربية المدنية والمواطنة مجالاً تعليمياً قائماً بذاته، فقد ظهرت مدرستان حول تدريسه. التوجّه الأول هو التوجه النيوليبرالي والذي يطالب بفك الارتباط بين السياسة والتربية وتدرّيس النظام الرسمي. أما التوجّه الثاني فلا يكتفي باكتساب المعرفة فحسب، بل يهدف إلى تعميق مشاركة الطلاب في النقاشات السياسية بواسطة تدريسهم الصراعات الاجتماعية والروايات التاريخية المختلفة في الدولة²⁴. وقد ظهر توجّه جديد في مناهج التربية المواطنة يركّز على الجانب النقدي فيها، وذلك لتربية النزعة النقدية لدى المواطن، وليس فقط التربية للمواطنة. وظهر هذا التوجه في إطار العضلة في التربية المدنية التي تهدف إلى التربية على المواطنة الصالحة لضمان "طاعة الجماهير"، من جهة، والتربية الناقدة التي تهدف إلى خلق مواطن ناقد وليس مطيعاً فقط، من جهة ثانية²⁵.

تهتم نظريات وتوجّهات التعددية الثقافية (Multiculturalism) بشكل خاص في التربية المواطنة، وتطلق عليها، عادة، اسم "التربية

24. ميكل برق وיעل عوفريم، حينוך لاورחות، לדמוקרטיה ולחיים משותפים، (ירושלים: מכון ואן ליר، משרד החינוך וקרן אברהם، 2009)، עמ' 9.

25. Laura Johnson and Paul Morris, "Towards a Framework for Critical Citizenship Education", *Curriculum Journal*, Vol. 21, Issue, 1, 2010, (pp: 77-96). P: 78.

للييمقراطية“. ففي أدبيات التعددية الثقافية تشكّل التربية للييمقراطية نواة منهاج التعليمي المشترك للجماعات الثقافية المختلفة في الدولة. فإلى جانب حرص الدولة على منح الحق في الثقافة للمجموعات الثقافية، تحرص الدولة كذلك على فرض التربية للييمقراطية كمنهاج مشترك وموحد بين كل المجموعات. وهو منهاج غير محايد، ليس من الناحية الثقافية، وإنما من الناحية اللييمقراطية. حيث يسعى إلى تعزيز القيم اللييمقراطية والقيم المدنية المشتركة بين مختلف المجموعات الثقافية²⁶. وظهر مؤخرًا توجه لا يعتقد بأحادية منهاج التربية المدنية والمواطنة في المجتمعات المتعدّدة فحسب، بل أيضًا بضرورة بناء منهاج واحد للتربية المدنية-المواطنة يكون موحدًا على مستوى العالم. وقد قدّمت خطوط عريضة تحاكي هذا منهاج المعولم²⁷.

يعطي ”مايكل والتسر“ أهمية خاصة للتربية المواطنة في المجتمع الإسرائيلي. وبحسب اعتقاده فإنّ فرض تدريس القيم اللييمقراطية سيعزز اندماج المجموعات الثقافية داخل المجتمع، ولكن بشرط أن لا يتضمن منهاج توجهًا ثقافيًا للمجموعة المهيمنة²⁸. تتباين رؤية ”والتسر“ ومجمل منظّري التعددية الثقافية مع رؤية وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة، التي تحاول تطعيم منهاج ”المدنيات“

26. أنظر على سبيل المثال:

Well Kymlicka, “Multicultural states and intercultural citizens”, **Theory and Research in Education**, vol. 1 (2), 2003, pp. 147-169.

مייكل وولزر, ”חינוך, אזרחות ורב תרבותיות“, בתוך: פרי, פ. חינוך בחברה רבת תרבותיות: פולרליזם ונקודות מפגש בין שסעים תרבותיים. (ירושלים: כרמל, 2007).

27. Laura Johnson, “Towards a Framework for Global Citizenship Education”,

28. مايكل فولتسر، المصدر السابق.

بتوجّهات وطنية صريحة للمجموعة اليهودية المهيمنة على الحيز العام. وهو ما يدلّ على أنّ الوزارة لا تميّز، من حيث تدري أو لا تدري، بين تدريس القيم الوطنية والرواية التاريخية للمجموعة المهيمنة عبر مناهج التاريخ، وبين تدريس القيم الديمقراطية المشتركة عبر منهاج المواطنة (المدنيات). ففي نظرية التعدّية الثقافية، على كل مجموعة ثقافية وفي إطار الحق في الثقافة تدريس روايتها التاريخية وتطوير ثقافتها والحفاظ على خصوصيتها الثقافية عبر منهاج التاريخ، الدين، الجغرافيا وغيرها، بينما تحافظ الدولة لنفسها بالحق في فرض القيم الديمقراطية كشرط للحق في الثقافة.

تشكّل التربية المدنية والتربية المواطنة بمثابة نواة مشتركة بين الدول الليبرالية ودول التعددية الثقافية. ففي الحالتين تحرص الدول على فرض التربية المواطنة والمدنية على الأفراد والمجموعات الثقافية، بينما تبقى الدول القومية التقليدية والتي لم تمر بصيرورة تحول تعريف الأمة فيها من أمة إثنية إلى أمة إقليمية-مواطنة، الوحيدة التي تدمج بين التربية المواطنة والتربية الوطنية²⁹. ففي بحثها حول تدريس "المدنيات" في إسرائيل، تحاول هيلي بنسون دحض الادعاء حول علاقة يمكن أن تقام بين المواطنة والانتماء الوطني، وتزعم في بحثها أنّ مفهوم المواطنة يشتمل بذاته على تناقض داخلي، ففيه من جهة مركب "احتواء" يرتكز على المفاهيم العالمية للمواطنة، وفيه مركّب "إقصاء"

29. ناصيف نصار، مصدر سبق ذكره. ص: 17-18.

يحدّد حدود التمايز بين "نحن" المدني (المواطني) وبين الآخرين³⁰. يقترح "ديجاغير" (2009)، أربعة توجّهات للتربية المواطنة الناقدة في المجتمعات متعددة الثقافات، وما يميّز التوجّهات التي يقدمها "ديجاغير" أنها تأخذ بعين الاعتبار وجود مجموعات أصلية تحاول أن تقدم تربية أصلانية، ورواية مضادة. ويقترح أن يضم المنهاج للتربية المواطنة رؤية السكان الأصليين حول إنكار حقوقهم ونضالهم من أجل تصحيح الظلم التاريخي وخصوصًا في قضايا الأرض. وهذه التوجّهات هي³¹:

أولاً: على منهاج التربية المواطنة أن يضم المنظومة المعرفية المهمّشة والصوت المهمّش، وإتاحة بناء أشكال جديدة للمواطنة، تكون أيضًا على علاقة ناقدة مع التيار المركزي في نظريته لمفهوم المواطنة والديمقراطية. ثانيًا: إنتاج وعي مزدوج، يقوم، من جهة، على تعلم التوجّهات المتعلقة بمفهوم المواطنة. ويعني من جهة أخرى تعقيدات هوية المواطن المتأثرة بالتمييز والقمع.

ثالثًا: تطوير فهم بين-ثقافي من خلال تعلم بين-ثقافي للتواصل مع الآخرين بواسطة علاقات مدنية.

رابعًا: استخدام استراتيجيات العمل الاجتماعي الجماعي من أجل إحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

30. הללי פינסון, "בין מדינה יהודית לדמוקרטיה: סתירות ומתחים בתכנית הלימודים באורחות", **פוליטיקה**, 14, 2005, עמ': 10.

31. Joan Dejaeghere, "Critical Citizenship Education for Multicultural Societies", *International Journal of Education for Democracy*, Vol.2, No. 2, 2009, (223-236). P: 228.

إنَّ التربية المدنية تشكّل الانحياز السياسي للدولة، وخصوصاً، دولة كدولة إسرائيل. هناك اشتباك بين الكثير من الأدبيات الأكاديمية حول تعريف إسرائيل. وثمة في بعضها خلط بين الأيديولوجي والنظري. فقد صنّف سامي سموحة إسرائيل كديمقراطية إثنية، وهو اصطلاح جديد في نظرية أنظمة الحكم. وكان سموحة يبغى من هذا التوصيف الادعاء أن إسرائيل تستطيع أن تكون جزءاً من النظم الديمقراطية، ليس عبر تصحيح نظامها الإثني بل عبر شرعنته نظرياً، والزمع أن الديمقراطية الإثنية تعطي أفضلية للمجموعة الإثنية المهيمنة قي مجالات معيّنة ولكنها تستطيع أن تقدم مساواة للأقلية في القضايا المدنية وحتى السياسية. ووصفها غانم ويفتحئيل كدولة "اثنوقراطية"، وهو إطار نظري ناقد للنظام الإسرائيلي، والذي يبيّن الخلل البنيوي والجوهري في الديمقراطية الإسرائيلية. ولكن كانت هناك محاولات نظرية ادّعت أن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية تستطيع أن تكون ليبرالية أيضاً. ولكن لا ترى التربية المدنية في إسرائيل ضرورة للاشتباك النظري بين الأدبيات المختلفة حول النظام السياسي الإسرائيلي، بل تحاول أن تقدم الواقع كما هو. هنالك كشف لتوترات معينة في هذا النظام داخل المنهاج، ولكنه لا يطالب تجاوز هذه التوترات نحو نظام أكثر ديمقراطية، بل يُطلب من الآخرين التكيف مع هذه التوترات³².

32. حول النقاش عن النظام الإسرائيلي وعلاقته بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل أنظر: أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية (رام الله: مركز مدار، 2010)، مدخل الكتاب والفصل النظري.

منهاج "المدنيات/ المواطنة" في إسرائيل

التبرير الأيديولوجي

يعتمد منهاج المدنيات وكتاب المدنيات في إسرائيل على تبرير أيديولوجي واضح. يعرّف داريير وآخرون (2003) الأيدولوجيا بأنها "المنظومة الفكرية التي تستعمل في المجتمع لتنظيم وإعطاء معنى للعالم الاجتماعي والسياسي الذي نعيش فيه"³³.

يعتقد ناصيف نصار أن التبرير الأيديولوجي مجال مفتوح لأنواع كثيرة من الحجج والتنظيرات. ذلك لأنه:

"يسهل التداخل فيه بين اعتبارات مستمدة من فلسفة المواطنة واعتبارات مستمدة من الأيدولوجية الوطنية. فمن الناحية الفلسفية يحتاج تبرير المواطنة إلى منظومة من الأفكار والنظريات حول أمور أساسية تتعلق بها وجود الإنسان كمواطن، مثل الدولة والشعب والسلطة والأمر والطاعة والقانون والحق والواجب والمصلحة العامة والمصلحة الخاصة. ومن الناحية الأيدولوجية، يحتاج إلى منظومة من الأفكار والنظريات حول أمور أساسية تتعلق بها وجود الوطن في دولة وطنية تاريخية معينة، مثل الوطن والهوية الوطنية والانتماء الوطني ووحدة الحياة المتجلية نسبياً على مختلف المستويات الروحية والمادية، والتضامن والتضحية والرموز الوطنية"³⁴.

33. Antonia Darer, et. al. The Critical Pedagogy Reader, (New York: Routledge, 2002), p: 13.

34. ناصيف نصار، مصدر سبق ذكره، ص: 72-73.

تشكّل "وثيقة الاستقلال" الإطار الأيديولوجي لمناهج المديريات / المواطنة في إسرائيل. لهذا ليس صدفة أن يستهل كتاب المديريات صفحاته بالحديث عن "وثيقة الاستقلال". ليس هنا المقام لتحليل وثيقة الاستقلال، ولكن لا بد من الإشارة إلى أنّ "وثيقة الاستقلال" تنسجم مع تعريف إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. بالمجمل تنقسم الوثيقة إلى قسمين، الأول يتعرض للحقوق التاريخية والدينية لليهود في "أرض إسرائيل"، واعتبار إسرائيل هي حق تقرير المصير للشعب اليهودي، حيث يتم تعريفها كدولة قومية تعبّر في هويتها وروايتها وثقافتها عن الشعب اليهودي. جاء في الوثيقة المقولة الهامة التالية: "في أرض إسرائيل، نشأ الشعب اليهودي، وفيها تبلورت هويته الروحية والدينية والسياسية... وفيها أبدع قيماً ثقافية ذات دلالة قومية وعالمية، وأورث للعالم كله سفر الأسفار الأزلي".

أما القسم الثاني فيتطرّق إلى الحقوق المدنية والسياسية للسكان فيها وإلى النظام السياسي. في هذا السياق تعتبر وثيقة الاستقلال عند الأوساط الأكاديمية وخصوصاً اليسار الصهيوني، الأساس الليبرالي للدولة القومية اليهودية، حيث يتم التعاطي مع الوثيقة من خلال الادعاء أنها تقدّم الأرضية الفكرية والأيديولوجية لإسرائيل كدولة يهودية تعبّر عن ثقافة المجموعة المهيمنة، وديمقراطية بحيث أنها تضمن وتحقق المساواة لكل المواطنين بدون تمييز على أساس الدين، الجنس أو القومية³⁵.

35. أنظر عن هذا التعبير في: سلوميت אלוני، **דמוקרטיה באזיקים**. (ת"א: הוצאת עם עובד، 2008).

يشير رائف زريق إلى أهمية الوثيقة في الفكر اليهودي-الإسرائيلي: "تشكل وثيقة إعلان الدولة، نصًا غزيرًا ومكتفًا لكثير من المقولات والأفكار والفرضيات الصهيونية، وتكمن أهميتها القصوى بكونها حظيت بإجماع عام، إذ وافقت عليها التيارات الصهيونية وجميعها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وتشكل الوثيقة اللحظة الحاسمة والمكثفة للفكر السياسي الذي انبثق عنه كل المبنى القانوني الدستوري للدولة، وكذلك نقطة الوصل بين السياسي والقانوني، بين الأخلاقي والمهني. ويسمح فهم الوثيقة بادراك طبيعة القانون الإسرائيلي وتفسيراته الممكنة وآفاق تطوره، لا لأن لها موقعًا قانونيًا واضحًا باعتبارها جزء من دستور الدولة، وإنما بالعكس لكونها الروح السرمدية التي تعيش قبل القانون (الدستور) وبعده، وتشكل مدخلًا تأويليًا للقانون وللدستور نفسه"³⁶. في كتاب المرشد لتدريس منهاج المدنيات الصادر عام 2009، تم تحديد أهداف تدريس وثيقة الاستقلال، وتتمثل في إفهام الطلاب "حق الشعب اليهودي في إقامة دولة إسرائيل، كدولة قومية يهودية وشرعية، وكذلك العلاقة الثقافية بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل، واعتراف هيئات دولية بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، كما تجسد ذلك في وعد بلفور، بالانتداب البريطاني وقرار الأمم المتحدة عام 1947"³⁷. يبين المرشد أنّ على التلاميذ أن يتعرفوا من خلال وثيقة الاستقلال،

36. رائف زريق، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية»، في: كميل منصور (محرر). دليل إسرائيل العام 2011، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص: 37. (1-58).

37. وزارة المعارف، السكرتارية التربوية، مرشد لتدريس موضوع المدنيات وفقا لكتاب المدنيات لتلاميذ المدارس الثانوية: أن نكون مواطنين في إسرائيل، (القدس: وزارة المعارف، 2009). ص: 26.

على أن دولة إسرائيل هي دولة اليهود داخل إسرائيل ودولة اليهود غير المواطنين خارج إسرائيل، كما أنها دولة الأقليات فيها³⁸. وهذا يعني أنّ إسرائيل هي دولة اليهود وليس دولة يهودية فقط. بمعنى أن الدولة تعتبر نفسها دولة كل اليهود حتى أولئك الذي قرّروا عدم الهجرة إليها والتجنس بجنسيتها.

وفي الفصول الجديدة التي أضيفت إلى كتاب المدييات، في العام 2013، أضيف فصل يعرض صدقية الدولة القومية والدولة اليهودية. ورغم أنّ هذا الموضوع ليس على علاقة مباشرة بالتربية المدنية، وإنما يصلح لأن يكون فصلاً للنقاش والنقد في منهاج التاريخ، إلا أنّ الوزارة تحاول من خلاله إعطاء أولوية للجانب الوطني-القومي-الإثني على الجانب المدني-المواطني في المنهاج. حيث يتم عرض وبشكل إجرائي غير نقدي صدقية الدولة القومية، من النواحي الليبرالية، الديمقراطية، الثقافية وغيرها من النواحي، في إشارة إلى أنّ "يهودية الدولة" لها من الصدقية الليبرالية، الديمقراطية والثقافية ما يجعل هذا الطابع لدولة إسرائيل أخلاقياً، ولا يتناقض مع حقوق المجموعات الأخرى في الدولة.

أهداف تعليم المدييات / المواطنة

اهتم جهاز التعليم اليهودي، قبل قيام الدولة، في إطار مؤسسات "الييشوف" اليهودي التي سبقت قيام الدولة، بموضوع التربية المدنية كجزء من بناء اللحمة الوطنية، والتعرّف على مؤسسات الدولة المستقبلية

38. المصدر السابق، ص: 26-27.

والمؤسسات السياسية الفاعلة فيه. أما بعد قيام الدولة فقد أخذ منهاج المدنيات في حلتها الأولى مهمة التربية للديمقراطية والتعريف بمؤسسات النظام السياسي، وذلك أيضا كجزء من عملية بناء الدولة الجديدة³⁹. وقد كانت عملية دمج المهاجرين اليهود في صلب أهداف التربية المدنية في العقود الأولى بعد قيام الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنّ إسرائيل استقبلت مئات آلاف المهاجرين إليها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، من الدول العربية والإسلامية ومن أوروبا، وخصوصا شرقها. وساد الاعتقاد بأنّ جزءاً من عملية دمج هذه المجموعات، التي لم تعيش في دول ذات نظام ديمقراطي، يجب أن يكون تربيتها على النظام الديمقراطي وحقوق المواطن. إذن، كان موضوع التربية المدنية حاجة داخلية يهودية في الدولة الفتية، ولم يؤخذ العرب بعين الاعتبار. فقد كان هؤلاء يركزون تحت الحكم العسكري الذي فرض قيوداً صارمة على حرياتهم السياسية والمدنية.

في العام 1975 أدخل موضوع المواطنة لأول مرة كموضوع إلزامي مستقل في المدارس الثانوية اليهودية، وبعد ذلك بسنوات عديدة للمدارس العربية. وكان المنهاج التعليمي في التعليم العربي مختلفاً عنه في التعليم اليهودي. وقد ركزت المناهج على الجوانب الإجرائية للنظام الديمقراطي، وتجاهلت نقاطاً خلافية هامة مثل التصدّعات في المجتمع الإسرائيلي وتعريف إسرائيل كدولة يهودية، ألا أنّ مفهوم المواطنة في هذا المنهاج

39. Orit Ichilov et al. "Citizenship Education in Israel- A Jewish Democratic State", in: pp:30-35.

كان يتوافق مع الرواية الصهيونية. وتزعم بنسون أنه رغم المحاولة، أو على الأقل الظاهرة منها، بعدم تسييس المنهاج القديم، فإنه كان مسيئاً بامتياز (بالمعنى الأيديولوجي، فالتربية المدنية هي سياسية بالنهاية)، بمعنى أنه يجيّرهُ للرواية الصهيونية⁴⁰.

في العام 1984، تم صياغة أهداف جديدة لتعليم المدنيات في المدارس الثانوية العربية، وذلك كجزء من المنهاج الجديد الذي أقرته وزارة المعارف لموضوع المواطنة، والذي جاء على خلفية مظاهر العنف السياسي في المجتمع الإسرائيلي (اغتيال الناشط السياسي غرينسبيرغ في مظاهرة على خلفية مجزرة صبرا وشاتيلا) وصعود حركة "كاخ"، والتهديد الذي أصاب القيم الديمقراطية. فدعت الحاجة (اليهودية الإسرائيلية) إلى صياغة منهاج يعزز قيم الديمقراطية والتعددية والتسامح⁴¹. وتم تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث قدرات: معرفية، وفكرية وسلوكية⁴².

على مستوى القدرة المعرفية، تم تحديد الأهداف التالية⁴³:

- أ. الوقائع والمعطيات اللازمة لفهم مشاكل التنمية الاجتماعية.
- ب. فهم التيارات العقائدية والأفكار التي تساعد في فهم خصائص إسرائيل كدولة يهودية-ديمقراطية، تضم أقليات قومية.
- ج. معرفة الخلفية التاريخية للمجتمع الإسرائيلي.

40. הללי פינסון، פוליטיקה، 14، عم' 12.

41. הללי פינסון، פוליטיקה، 14، عم' 12.

42. للاستزادة حول تطور أهداف التعليم في إسرائيل عمومًا، وأهداف التعليم العربي خصوصًا، نوصي بقراءة: ماجد الحاج، تعليم الفلسطينيين في إسرائيل: بين الضبط وثقافة الصمت، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، الفصل السادس.

43. المصدر السابق، ص: 224.

- د. التطوّرات السياسية التي تطرأ خارج دولة إسرائيل وتؤثر على الأحداث في داخل إسرائيل.
 - هـ. معرفة أثر التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المواطنين الإسرائيليين.
 - و. إمكانيات تأثير المواطن على الأحداث الجارية في البلاد.
 - ز. معرفة الروابط بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي.
 - ح. الروابط بين المواطنين العرب في إسرائيل والشعوب العربية.
- أما على مستوى السلوك، فيهدف المنهاج إلى توجيه الطالب العربي إلى⁴⁴:
- أ. رصد الشؤون العامة والمشاركة فيها.
 - ب. الاستعداد للمساهمة في المجتمع الإسرائيلي عامة والمجتمع العربي خاصة والمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية.
 - ج. حسّ الانتماء والولاء لدولة إسرائيل.
 - د. حسّ الانتماء إلى المجتمع العربي في إسرائيل.
 - هـ. الصورة الإيجابية للقيم الديمقراطية وتنمية الحسّ النقدي تجاه الأحداث الجارية.
 - و. الاستعداد للقيام بواجبات المواطن.
 - ز. الاستعداد للمطالبة بحقوقه بالطرق والأساليب المناسبة.
 - ح. الاستعداد لانتقاد، وسماع النقد حول الظواهر السلبية في المجتمع.

يعقّب الحاج (2006) على هذه الأهداف ناقداً:

44. المصدر السابق، ص: 224-225.

”يتبين التغيير الطفيف للمنهاج الجديد بالمقارنة مع المنهاج القديم، فعلى الرغم من أنها تتناول للمرة الأولى المسائل السياسية والروابط بين العرب في إسرائيل والعالم العربي وفهم مشاكل المجتمع الإسرائيلي والسكان العرب ومناقشة إمكانيات التأثير في الأحداث والمطالبة بالحقوق، إلا أنها لا تزال مبهمة فيما يتعلق ببعض المسائل التي تدور حول العلاقات اليهودية-العربية في إسرائيل، مثل التعارض ما بين طابع إسرائيل كدولة ديمقراطية وكدولة يهودية-صهيونية. ولكن تعتبر هذه الغايات للمرة الأولى أيضاً، المجموعات غير اليهودية كأقليات قومية (فيما كانت تعتبرها سابقاً مجرد مجموعات ثقافية-دينية) محاولة طمس تميّز العرب كأقلية قومية. فاستعمال مفردة أقليات المجردة يفيد بأنّ العرب في إسرائيل ليسوا أقلية قومية متميزة بل خليط من الأقليات. إلى ذلك، تولى هذه الأهداف اهتماماً كبيراً لمسألة الولاء لإسرائيل والانتماء إلى المجتمع الإسرائيلي، وتتجنب في المقابل مواجهة التفاوت بين اليهود والعرب وقضية التمييز المدني وواقع اعتبار العرب كمواطنين من الدرجة الثانية“⁴⁵.

في العام 1995، عيّنت وزارة المعارف لجنة لفحص التربية المدنية والديمقراطية (لجنة كريتشمير)، وبهدف وضع توصيات لصياغة منهاج يكون مشتركاً لكل الأجهزة التعليمية في إسرائيل. وقد سلمت اللجنة تقريرها في شباط 1996، وشمل التقرير توصيات تتعلق بواقع التربية المدنية في إسرائيل، واقترحت أهدافاً لمنهاج التربية المدنية وطرقاً

45. المصدر السابق، ص: 225.

لتدريسها. وقد وضعت اللجنة ثلاثة أهداف، أولاً: بناء هوية مدنية جامعة لكل المواطنين في الدولة، ثانياً: التربية على ثقافة الحوار المبني على التسامح (ولا بد من الإشارة إلى أن اللجنة وضعت توصياتها بعيد مقتل رئيس الحكومة الإسرائيلي يتسحاق رابين. ونعتقد أنّ هذه التوصيات كانت أيضاً حاجة يهودية داخلية لرأب الصدع الداخلي في بنيان الأمة اليهودية الذي أحدثه اتفاق أوسلو، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من أراض فلسطينية محتلة). وثالثاً: تطوير فكر واقعي وعقلاني في تناول السياسة⁴⁶.

في كتاب "مرشد لتدريس موضوع المدنيات" عام 2009، تم تحديد أهداف تعليمية عامة، وأهداف في مجال المهارات، وفي إطار الأهداف العامة ذُكرت الأهداف التالية⁴⁷:

1. تنمية الصلة والانتماء والالتزام لدولة إسرائيل.
2. الاعتراف بكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، تنمية ورعاية هوية مدنية إسرائيلية مشتركة إلى جانب الحفاظ على الهويات القومية المميّزة للمجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. (لاحظ في هذا السياق أن الهوية المدنية الإسرائيلية في هذا السياق جاء بعد تأسيس الدولة الإثنية التي تنتج ترابنية مواطنة. إذن، فالهوية المدنية ليست الأساس في المنهاج ولا الأرضية الصلبة التي تقوم عليها المواطنة المتساوية، وإنما الدولة الإثنية وما تنتجه من ترابنية).

46. Orit Ichilov et, al., pp: 36-37.

47. وزارة المعارف، السكرتارية التربوية، مرشد لتدريس موضوع المدنيات وفقاً لكتاب المدنيات لتلاميذ المدارس الثانوية: أن نكون مواطنين في إسرائيل، (القدس: وزارة المعارف، 2009). ص: 8.

3. الاعتراف بالتعددية والتسامح كقيمتين أساسيتين في مجتمع ديمقراطي.
4. الاعتراف بشرعية الفوارق في وجهات النظر في قضايا أساسية في المجتمع الإسرائيلي.
5. الاعتراف بوجود مجموعات مختلفة من الناحية القومية والثقافية والطائفية والدينية داخل المجتمع الإسرائيلي.
6. الاعتراف بمبدأ كرامة الإنسان وحريته وبمبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية كقيم أساسية في المجتمع والدولة.
7. احترام القانون والمحافظة على حقوق الإنسان والمواطن.
8. تنمية التسامح تجاه الغير، والانفتاح والاحترام المتبادل للأفراد والمجموعات المخلفة.
9. تشجيع الحوار فيما بينها والاعتراف بأهمية تسوية الخلافات بطرق سلمية.
10. تنمية المشاركة والمسؤولية الاجتماعية والمدنية.

أما الأهداف في مجال المهارات، فقد تم تحديدها كالتالي⁴⁸:

1. القدرة على فهم، تحليل وتقييم الواقع المركّب في إسرائيل - السياسي والاجتماعي.
2. تحليل حدث، خطوة أو سلوك في الواقع الاجتماع والسياسي تعبر عن كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.
3. رؤية مجمل أبعاد ومفاهيم المشكلة بكامل تعقيداتها وتقييم حلول

48. المصدر السابق، ص: 8-9.

- مختلفة للمشكلة حسب القيم والمبادئ المتبعة في دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية.
4. تنمية كفاءات التعلّم المستقل لدى التلميذ بحيث يكون ذا مهارات تفكيرية مثل: التحليل، التطبيق والتقييم بواسطة أساليب تعليم وتعلم متنوع (استعمال مجتمعات المعلومات، قراءة ناقدّة، مشاهدة ناقدّة لوسائل الاتصال الجماهيريّة، الأفلام الوثائقية، مناير النقاش، ألعاب الأدوار والمحاكاة، الدراسة خارج الصف).
 5. تحليل وتفسير النص في سياقه: القدرة على تفكيك الوحدة الكاملة وتحليلها إلى عوامل من أجل توضيح الصلة بين الأفكار والمصطلحات؛ التفضيل بين الحقائق والفرضيات والمواقف، الكشف عن الافتراضات الخفية، التفضيل بين الأسباب والنتائج والاستنتاجات، التفضيل بين المعلومات ذات الصلة والمعلومات التي ليس لها صلة.
 6. التفضيل بين النصوص المختلفة التي تعبر عن موقف وبين مقالات توفر لنا معلومات، صورة وضع أو أحداث.
 7. مقارنة - التفضيل بين نقاط الشبه والاختلاف، معالجة المعلومات واستخلاص الاستنتاجات.
 8. تطبيق - القدرة على استعمال مبادئ، تعميمات، أفكار، قوانين وطرق مختلفة في حالات جديدة، مثلاً: القدرة على تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي في الدولة بواسطة المبادئ والمصطلحات التي نتعلمها.
 9. تقييم - الحُكم على الجودة والمصداقيّة بواسطة معايير: القدرة على التقييم، حسب مقاييس ديمقراطية، واقع سياسي، سلوك، وجهات

نظر أو عقائد مختلفة منتشرة في المجتمع والدولة وكذلك مدى شرعيتها .

10. استهلاك ناقد - القدرة على استهلاك معلومات بطريقة ناقدة ومدركة مدروسة.

أجرى الباحثان عيران بن آري وعيرا نمور مقارنة بين التربية المدنية في التعليم العربي والتعليم العبري، وذلك من خلال تحليل الأسئلة في امتحانات التوجيهي (البحروت)، وقد فحص بحثهما امتحانات التوجيهي في الجهازين منذ العام 1988 وحتى العام 2003. أي أنهما فحصا الامتحانات في الفترة التي لم يكن فيها المنهاج موحدًا، والفترة التي أصبح فيها المنهاج موحدًا لجهازي التعليم. وتبين خلال البحث أنه رغم توحيد المنهاج، إلا أنّ الامتحانات بقيت مختلفة باللغة العربية والعبرية. وتكمن أهمية البحث في أنّ الامتحانات تكشف عن الدور المتوقع من المنهاج لعبه في كلا الجهازين رغم توحيدهما⁴⁹.

وقد قسم الباحثان الأسئلة إلى سبع مجموعات: المعلومات حول نظام الحكم، الديمقراطية وأهميتها، الواجبات المدنية، الحقوق المدنية، القدرات المدنية، الهوية والروح الديمقراطية (قيم المساواة، الحرية والعدل). وتبين من البحث أنّ هنالك تحوّلًا في المواضيع المطروحة في التعليم العربي. فحتى منتصف التسعينيات (في المنهاج القديم) كانت غالبية الأسئلة (حوالي 92%) تركز على المركب المعلوماتي المجرد،

49. عرن بن-آري وعرن مور، "أزרחות כפולה: השינויים בבחינות הבגרות באזרחות בשנים

1998-2003"، פוליטיקה، 14، עמ' 77-98.

وتراجعت هذه الأسئلة في المنهاج الجديد إلى 21% في العام 2003. وازداد اهتمام الامتحانات في موضوع الحقوق (7% عام 1988 إلى 31% عام 2003)، بمعنى أن أسئلة الامتحانات في التعليم العربي تركّز بالأساس على مركبات المعلومات والحقوق والروح الديمقراطية. في حين تغيب الأسئلة التي تركّز على القدرات العملية للطالب، مثل أسئلة التحليل والمقارنة ومركب الهوية⁵⁰.

أما في الأسئلة في التعليم اليهودي، فقد بقي مركّب الهوية مركّباً حاضراً في كل فترة البحث، في المنهاج القديم والجديد، ليشكّل حوالي 35% من الأسئلة. وذلك بخلاف الامتحانات في التعليم العربي التي يهْمُش فيها موضوع الهوية. وكما في التعليم العربي، تراجع مركّب المعلومات في الامتحان لصالح مركبات الحقوق والقدرات الوطنية والروح الديمقراطية، ولكن تبقى الهوية المركّب الأقوى في الامتحانات⁵¹. وينطبق هذا على ما وصفته بينسون بـ "منهاج مدني واحد، وتصوّر مدني مختلف". بمعنى أنّه رغم الحديث عن منهاج مشترك للتربية المدنية في إسرائيل، إلا أن المخرجات المدنية ستكون مختلفة بين العرب واليهود⁵². ويزعم اغبارية أن أحد هذه المخرجات هو إقصاء العرب من تصميم الحيّز العام، ولهذا علاقة بالنظام السياسي الإسرائيلي الذي ينعكس في مضامين المنهاج في التربية المدنية⁵³.

50. المصدر السابق، ص: 82-83.

51. المصدر السابق، ص: 87-88.

52. Pinson, One Civic, 2011, p: 238.

53. Agbaria, 2011.

تسعى المؤسسة التربوية والتعليمية في إسرائيل، إلى تحويل مناهج المديريات إلى حلقة من حلقات التربية الوطنية في صفوف الطلاب اليهود، وجزء من فرض الرؤية اليهودية على الطلاب العرب. ويخلق هذا نوعاً من التوتر يصل إلى درجة الغربة بين الطلاب والمعلمين العرب وبين مناهج المديريات. وتعزو "ميخال براك" هذا التوتر إلى أنّ جهاز التعليم الرسمي يخشى من أن تضرّ التربية المدنية بالتربية الوطنية اليهودية للطلاب اليهود من جهة، وترى في الهوية المدنية-المواطنة المشتركة خطراً على الهوية اليهودية الوطنية⁵⁴. بمعنى، أنّ جهاز التعليم الرسمي، وكجزء من ماهية التصور اليهودي-الإسرائيلي، يرى في عملية بناء الأمة عملية ذات طابع إثني إقصائي، لا يرى العرب جزءاً من هذه الصيرورة. وفي نفس الوقت لا يرى مشكلة في أي تناقض بين هذا المفهوم للأمة وبين التربية الوطنية التي تهدد وتتحدى هذا التصور في الصميم. وقد أنسجم هذا التوجه مع رؤية وزارة المعارف عمومًا، وفي فترة الوزير غدعون ساعر خصوصًا، وبضغط من جمعيات ومؤسسات يمينية في إسرائيل قامت بنقد مناهج المواطنة وكتاب المنهاج للمرحلة الثانوية، وادعت أن الكتاب يعزز التوجهات الديمقراطية على حساب التوجهات الوطنية، وفي مركزها تعريف إسرائيل كدولة يهودية. ففي ورقة بحثية قدمها "مركز الإستراتيجية الصهيونية"، حول تعليم المواطنة في إسرائيل، جاء فيها أن المنهاج لا يعزز مفاهيم مثل: الدولة القومية (اليهودية)، تقليل

54. ميكل براك، "חינוך אזרחי בישראל"، גיליון עדאלה האלקטרוני، מס' 18، ספטמבר

2005، עמ' 2.

الحديث عن قيم الدولة اليهودية، وعدم تخفيف حدة توتر الشروخ الاجتماعية في إسرائيل⁵⁵. ويعتقد كاتب الورقة البحثية "يتسحاق غايغر"، أن كتاب المدنيات فيه الكثير من المفاهيم الليبرالية الفردانية، وقليل من المفاهيم القومية الجماعية. وطرحت الورقة البحثية توصيات لتعديل الكتاب، والمثير في الموضوع أن النقاش الذي دار في فترة الوزير ساعر حول منهاج وكتاب المدنيات ينسجم تمامًا مع التوصيات التي قدمها مركز الإستراتيجية الصهيونية، حيث دأبت الوزارة على تطبيق هذه التوصيات.

وقد قامت مجموعة بحثية موازية بكتابة ورقة بحثية أخرى، حذرت فيها من الانحياز الذي تحاول وزارة المعارف القيام به في منهاج المواطن، وخصوصًا في أعقاب ازدياد مظاهر العنصرية والكراهية في المجتمع الإسرائيلي. واقترح الباحثون خمسة مرگبات للتربية للمواطنة والديمقراطية، تشكل إجابة على صعود العنصرية وخطاب الكراهية وخطاب الرواية القومية الإقصائية في الحكومة. وهذه المركبات الخمسة هي⁵⁶:

أولاً: من نظام الأغلبية والشعبية إلى نظام المنطق والإنصاف.
ثانيًا: من الطاعة العمياء وتقديس الشخصيات إلى شخصية مستقلة ومواقف سيادية.

55. أنظر إلى نص البحث في موقع مركز الإستراتيجية الصهيونية على الرابط: <http://www.izs.org.il/heb/?catid=208>

56. نمرود אלוני ואחרים, לפני שיהיה מאוחר: על קידום החינוך הפוליטי לאזרחות דמוקרטית לנוכח התגברות של מגמות לאומניות וגזעניות, (ת"א: המכון לחינוך מתקדם ומכללת סמינר הקיבוצים, 2011). עמ' 22-21.

ثالثاً: من تفكير سطحي ونمطي إلى تفكير مرگّب ونقدي.

رابعاً: من انغلاق إثني إلى تفهم للروايات المختلفة.

خامساً: من معرفة ذهنية إلى ممارسة فاعلة.

وفي نفس السياق أشار أدار كوهن - الذي شغل منصب المفتش القطري لموضوع المواطنة، وأقيل منه بسبب توجهاته الناقدة للتعديلات التي تنوي الوزارة إدخالها على المنهاج الحالي - إلى أنّ منهاج المدييات لا يستطيع مواجهة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي. إذ يشدّد المنهاج على الجوانب الإيجابية، مثل قيم التسامح واحترام الآخر، دون وضعها في سياق مكافحة العنصرية، والتي لم تكن هدفاً من أهداف تعليم المواطنة في إسرائيل. فلا يكفي طرح القيم الإيجابية لمحاربة العنصرية، بل يجب مواجهتها بصورة مباشرة والإشارة إليها، وهو ما ليس حاضراً في أهداف المنهاج⁵⁷.

كتاب المنهاج "أن نكون مواطنين في إسرائيل"

يهدف هذا القسم إلى استقراء نصوص من كتاب المنهاج "أن نكون مواطنين في إسرائيل" (لاحقاً: كتاب المنهاج)، الصادر عام 2003 عن مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية في وزارة المعارف. يقسّم الكتاب إلى مدخل وثلاثة أقسام. يتكون المدخل من خلفية تاريخية لقيام دولة إسرائيل، ثم عرض لـ "وثيقة الاستقلال"، التي تشكّل، كما أسلفنا، التبرير الأيديولوجي لتدريس المدييات / المواطنة في إسرائيل. ويستعرض

57. أدر كوهن، "גזענות בכיתה"، הארץ، 8.2.2013، עמ' 27.

القسم الأول النظام والفكرة الديمقراطية، أما القسم الثاني فيوضّح مفهوم الدولة اليهودية، ويعالج القسم الثالث نظام الحكم والسياسة في إسرائيل.

ومع أنّ بعض الأبحاث تشير إلى أنّ منهاج المدنيات في إسرائيل ينسجم مع التفسير الأقصى للتربية المدنية⁵⁸. إلا أنّ كتاب المنهاج بقي أسير التفسير الأدنى للتربية المدنية. يقدّم الكتاب للطلاب معلومات عن الديمقراطية، ثم يحاول أن يبرّر الدولة اليهودية دون توظيف نقدي للقسم الأول عن الديمقراطية في نقد القسم الثاني عن الدولة اليهودية. أما القسم الثالث فهو قسم معلوماتي إجرائي عن النظام السياسي في إسرائيل، يستعرض بنية المجتمع الإسرائيلي والتصدّعات المختلفة فيه. وهو في هذا المبحث يقدم نقاشاً متطوراً لفهم المجتمع الإسرائيلي. وتلازم "وثيقة الاستقلال" الكثير من فصول الكتاب، فهي الأرضية الأيديولوجية التي يعتمد عليها الكتاب، كما المنهاج.

فمثلاً، عندما يناقش الكتاب حقوق المجموعة في إسرائيل، فإنه ينطلق من "وثيقة الاستقلال"، مدّعياً أنّ إسرائيل "تعترف بحق مجموعات الأقلية في الحفاظ على هويتها... متميزة عن الأكثرية اليهودية في الديانة، واللغة والثقافة" (ص: 470). يشير الكتاب، بناءً على "وثيقة الاستقلال"، إلى ثلاثة حقوق جماعية (للمجموعة): حرية العبادة والأحوال الشخصية، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وفي مجال التعليم. إلا أنّ الكتاب لا يقدّم رؤية نقدية لهذه الحقوق الجماعية، هذا

58. عرن بن-أري وعرن مور، "أזרחות כפולה: עמ' 98-77.

بالإضافة إلى أنه يغيب أهم حق جماعي يطالب به المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل وترفضه الدولة، وهو الاعتراف بالمجموعة العربية كمجموعة قومية. كما أن العرب لا يتمتعون بحقوق جماعية كاملة في مجال التعليم، مثل تدريس الرواية التاريخية الخاصة بهم. ويعرض الكتاب معلومة غير صحيحة في هذا المجال بقوله "يتعلم أبناء مجموعات الأقلية الأدب، والدين، والتراث والتاريخ الخاص بهم إلى جانب تعلم حقوقهم وواجباتهم المدنية في الدولة" (ص: 471). والحقيقة هي أن العرب يتعلمون الأدب والدين والتراث باللغة العربية، ولكنها نصوص لا تتفاعل مع الخاصية الكاملة للمجموعة العربية في الدولة. وهذه المعلومة عارية تمامًا عن الصحة بالنسبة لتدريس التاريخ. ولا يقدم الكتاب أي نقد للحق الجماعي المتعلق باللغة العربية، حيث أن اللغة العربية غير حاضرة في الحيز العام في إسرائيل، ولا يتم الاعتراف بالثقافة التي تحملها هذه اللغة. أما بالنسبة للحقوق الدينية، فهناك تغييب لموضوع الانتهاكات الشاسعة للأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعدم تمكن أبناء الطائفة المسلمة في إسرائيل من إدارة شؤون أوقافهم ومقدساتهم، مما أدى إلى انتهاك الكثير منها بصورة فظة.

يقدم القسم الأول من الكتاب شرحًا عن الديمقراطية. ويشكل هذا القسم محورًا هامًا وإيجابيًا في التربية المدنية، فهو لا يركز على الديمقراطية كنظام سياسي فحسب، بل يستعرض مبادئ الديمقراطية أيضًا. وفي هذا فائدة كبيرة لتربية الطلاب على القيم الديمقراطية. فالديمقراطية ليست نظامًا فقط بل هي أسس فلسفية أيضًا. لذا يقوم هذا القسم

باستعراض الحقوق والحريات السياسية في النظام الديمقراطي، وميّزات النظام الديمقراطي، مثل فصل السلطات وتقييد السلطة وسلطة القانون، والطرق الانتخابية المختلفة وغيرها. كما يستعرض القسم الأول حقوق المجموعات القومية، والتوجّهات الفكرية المختلفة حول هذه الحقوق. بل يستعرضها بطريقة جيدة جدًا، لدرجة أنه يمكن اعتبار المادة مادة جامعية من حيث الكيف والكم، أكثر منها مادة للمرحلة الثانوية، سيما وأنها تستعرض مقتطفات من نصوص ومقالات حول وقائع حدثت على الأرض من أجل تجسيد هذه المبادئ.

يمكن الإشارة إلى تحفظين على هذا القسم. الأول وهو التحفظ الشامل ويتعلق بالادعاء بأنه رغم غزارة المادة النظرية حول النظام الديمقراطي، إلا أنّ هذه المادة لا توظّف في نقد القسم الثاني المتعلق بالدولة اليهودية، مثل مبدأ المساواة وحقوق المجموعة وحيادية الدولة. أما التحفظ الثاني فيتعلق في إقحام الأديان السماوية في القسم الأول المتعلق بالنظام والمبادئ الديمقراطية، وهو توظيف أيديولوجي واضح للدين في شرعنة الدولة اليهودية لاحقًا. فالفكرة الديمقراطية ليس لها علاقة بالأديان، وقد فندت الأدبيات التي ساقها بعض منظريّ التحول الديمقراطي مثل "صموئيل هنتنغتون" العلاقة بين دين معيّن والديمقراطية. فالنصوص الدينية هي حقول معرفية مستقلة عن النظام الديمقراطي، فمثلا عندما يتحدث القسم الأول عن بعض مبادئ الديمقراطية يقوم بعدها باستعراض هذه المبادئ في الديانات السماوية. فمثلا عندما تم الحديث عن مبدأ حسم الأكثرية في النظام الديمقراطي،

تم إرفاق تحليل لمبدأ حسم الأكثرية في الديانات السماوية الثلاث، وعرض لنفس المبدأ في المذهب الدرزي. وهذا الأمر فيه الكثير من المغالطات وعدم الدقة في عرض الموضوع وقراءة أيديولوجية أكثر منها قراءة علمية رصينة. لا مكان لهذا التوظيف في التربية المدنية. ونعتقد أنّ الهدف منه هو التمهيد للقسم الثاني عن الدولة اليهودية، ليكون الربط بين المبادئ الديمقراطية والديانة اليهودية ربطاً طبيعياً فيما بعد، ومعتمداً على القسم الأول من الكتاب الذي ربط الديانات السماوية بالمبادئ الديمقراطية. فالأمة المواطنة لا ترتبط بالدين، بل بالانتماء إلى الكيان السياسي الدولاتي المتواجد في بقعة جغرافية واحدة، يتمتع سكّانها بحقوق مدنية وسياسية متساوية بحكم مواظنتهم، وليس انتمائهم الديني.

أما القسم الثاني، الذي يتطرّق إلى الدولة اليهودية، فيمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات بصدده. أولاً: وهي تكرار للملاحظة السابقة، فهناك قطيعة بين مبادئ الديمقراطية النظرية، كما عرضت في القسم الأول، وبين مسألة الدولة اليهودية. حيث لا يتم توظيف الأطر التي عرضت في القسم الأول لقراءة نقدية للقسم الثاني. ثانياً: هناك عرض محايد للدولة اليهودية، والعرض المحايد هو بالضرورة عرض منحاز بطبيعته. بمعنى انه يتم عرض الدولة اليهودية وكأنها نظام سياسي طبيعي، وطبعاً يستند أخلاقياً إلى "وثيقة الاستقلال". وتشير بنسون إلى أنه يتم عرض فكرة الدولة اليهودية على أنها فكرة متوازنة بين أفكار أخرى، فهي الفكرة الوسيطة بين دولة كل مواظنيها وبين الدولة الدينية

اليهودية التوراتية كما تريدها أوساط أرثوذكسية يهودية⁵⁹. فقد جاء في الكتاب ما يلي:

”في المجتمع الإسرائيلي هناك اختلاف في الآراء حول تعريف دولة إسرائيل، ودلالة المصطلح دولة يهودية.... في الطرف الأول نجد التوجه القائل أن على دولة إسرائيل أن تكون دولة التوراة..... أما التوجه في الطرف المعاكس له في التسلسل فإنه التوجه القائل أن على دولة إسرائيل أن تكون دولة لجميع مواطنيها، أي دولة غير معرفة من خلال القومية اليهودية، إنما هي دولة ديمقراطية تلتزم بمنح المساواة التامة في الحقوق لجميع المواطنين... وبين هذين القطبين تقع التوجهات الصهيونية التي تتبنى ما جاء في وثيقة الاستقلال- دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، دولة قومية يهودية معرفة من خلال الأثرية اليهودية فيها، وهي أيضا دولة ديمقراطية ودولة لجميع مواطنيها اليهود والعرب، الدروز والشركس....“ (ص: 182).

يستعرض الكتاب هذا الموضوع دون نقد. فمثلا لا يطرح التساؤل حول كيف تكون الدولة اليهودية الديمقراطية نظامًا سياسيًا أكثر مساواة وأخلاقيةً وأنصافًا من دولة جميع مواطنيها؟ بمعنى أن الكتاب يقرّ بواقع دون نقاشه، ولا يقدم تفسيرًا نظريًا وتطبيقيًا حول أفضلية الدولة اليهودية على الدولة الليبرالية أو غيرها من أنظمة الحكم. عرض الكتاب معنى دولة جميع مواطنيها وتم اقتباس فقرة من مقالة لعزمي بشارة في مجلة ”نظرية ونقد“ عام 1993، يبيّن فيها بشارة

59. . הללי פינסון, פוליטיקה, 14, עמ' 15.

رؤيته لدولة جميع مواطنيها التي لا تتناقض مع الحقوق الجماعية (ص: 184)، إلا أنّ الكتاب لا يقوم بعملية اشتباك نظري بين الأنظمة المختلفة، ولا يعرضها كلها ومنها الدولة اليهودية، ولا يبيّن أفضليتها على جميع المواطنين في الدولة. ومن هنا فإنّ "الحياد" في عرض الأفكار يشكّل في حقيقة الأمر انحيازاً للدولة اليهودية، من خلال وضعها في مصاف النظم السياسية الأخرى.

بعدها مباشرة، يعرض الكتاب بشكل واضح مفهوم الدولة اليهودية، ويبين العلاقة بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي، والمؤسسات والمنظمات اليهودية والصهيونية العالمية. ويبين أنّ دولة إسرائيل هي دولة اليهود في كل العالم، وهو ما يتناقض ومفهوم الأمة المدنية-السياسية. إلا أنّ الكتاب لا يبيّن هذا التناقض، ولا يستحضر القسم الأول في نقد هذا المفهوم للأمة وتراتبية المواطنة التي يبيّنها القسم الثاني، من خلال عرضه أفضلية كل إسرائيل دولة يهودية على حقوق اليهود في إسرائيل والعالم. ولكن هذه الأفضلية لا تكون من خلال مقارنة مع المواطن العربي، فالكتاب يتجنب أسلوب المقارنة والنقد النظري بشكل واضح. ففي حين يدّعي أن إسرائيل هي دولة تنتهج المساواة بين العرب واليهود (ص: 182-183)، نراه يستعرض في الفصل الثالث من القسم الثاني مميّزات دولة إسرائيل كدولة يهودية (ص: 191)، حيث يكشف الطالب أنّ اليهود يتمتعون بحقوق جماعية وفردية أكثر من حيث العدد وأعمق من حيث النوعية من الأقلية العربية. فرموز الدولة تعبر عن هوية الدولة اليهودية (ص: 192-191)، ومؤسسات الدولة تعبر عن يهودية الدولة

(193-197). ويعبّر التشريع بدوره عن هذا الطابع (201-198). ففي مبحث التشريع يكتشف الطالب على الأقل قانونين هامين يعبران عن يهودية الدولة، وعن كون الدولة دولة الشعب اليهودي: قانون العودة عام 1950، وقانون الجنسية عام 1952⁶⁰. وهما قانونان يُعرضان دون نقد من مبدأ المساواة والمواطنة كما ظهر في القسم الأول، سيما وأنهما على الأقل يؤسسان لمفهوم الأمة الإثنية من جهة، ولتراتبية المواطنة في إسرائيل من جهة أخرى⁶¹.

الهوية

يعزز الكتاب الهوية القومية للطلاب اليهود، ويتعامل مع التراث اليهودي كجزء من الهوية الوطنية. حيث جاء في كتاب "المرشد"، فيما يتعلق بموضوع الهوية، أن الكتاب يهدف إلى تعزيز الهوية التراثية كجزء من الثقافة العربية، ويميّز بين الطلاب العرب (مسلمين ومسيحيين) والطلاب الدروز، وهو ينسجم بهذا مع سياسات الدولة ووزارة المعارف في "درزنة" هوية أبناء الطائفة الدرزية كهوية بديلة عن الهوية القومية. بينما الهدف من تعزيز الهوية الثقافية للطلاب اليهود يجب أن يكون جزءاً من تعزيز الهوية القومية. الجدول التالي يوضح الأهداف المتباينة لكتاب المنهاج حول الهوية، كما جاء في كتاب

60. طبعاً، لم يكن التعديل الأخير على قانون الجنسية والذي أقرته المحكمة العليا في عام 2012، قد أدخل إلى الكتاب. ويمثل هذا التعديل تعصيلاً في تعميق مفهوم الدولة اليهودية، وتراتبية المواطنة بين العرب واليهود في موضوع التجنس.

61. يتم عرض نقاش قصير (نصف صفحة) حول عدم المساواة الذي ينتجه قانون العودة في القسم الثالث من الكتاب، ص: 234.

مرشد لتدريس موضوع المدنيات⁶².

للتلاميذ العرب	للتلاميذ الدروز	للتلاميذ اليهود
<p>”تعزيز المركبات والعناصر الثقافية الإسلامية والمسيحية علماً بأن الديانة الإسلامية هي إحدى المركبات المركزية في الثقافة العربية“.</p>	<p>”تعزيز الهوية الدرزية والانتماء للتراث الدرزي“.</p>	<p>”تعزيز الصلة والانتماء للتراث وللثقافة اليهودية كجزء من الهوية القومية (ليس الدينية فقط) *، للتلاميذ الذين يعيشون في دولة يهودية وديمقراطية“.</p> <p>- ”التعرف على قيم ومبادئ يهودية تشكل أساساً هاماً في الثقافة القومية“.</p> <p>- ”التعرف على مصادر يهودية تذكر ويعبر عنها في القوانين والقضاء في إسرائيل“.</p>

التشديد داخل الأقواس هو من المصدر.

في كتاب المدنيات، يتطرق الفصل الرابع إلى موضوع هوية المواطنين في إسرائيل، وهو فصل مكون من ثلاث صفحات فقط (202-204). يستعرض موضوع الهوية بطريقة إجرائية وسطحية جداً، دون

62. مرشد لتدريس موضوع المدنيات، مصدر سبق ذكره، 2009، ص: 12.

الاشتباك مع مركبات الهوية وديناميكتها، يقسم الكتاب المواطنين في إسرائيل إلى ثلاث مجموعات: العرب والدروز واليهود. يشير الكتاب إلى أنّ تعريفات الهوية لدى المواطنين في إسرائيل تشمل مركّبات المواطنة، القومية والديانة. فالمواطنة ليست هوية تلعب الدور الذهني والعاطفي مثل القومية والديانة، إلا أنّ الكتاب يضعها في مصاف القومية والديانة. كما يستعرض الكتاب هذه المركّبات وكأنّ الواحدة منها بديلة عن الأخرى، دون أن يرى العلاقة المركبة بينها وديناميكتها المستمرة. فمثلا، يقول الكتاب إنّ لهوية المواطنين العرب مركّبات عدّة. فهناك هوية المواطنة، وهي الهوية، حسب الكتاب، لمن "يشدّد على مركب المواطنة ويعرف هويته بأنه إسرائيلي، بهذا فانه يبرّر رباطه بدولة إسرائيل"، والفلسطيني "من يشدّد على المركّب القومي الفلسطيني، ويعبر عن الرباط بفلسطين (وهو الاسم الذي يطلق عليه اليهود أرض إسرائيل)". والهوية الدينية "القصد من المركب الديني هو الانتماء إلى الديانة الإسلامية أو المسيحيين أو المذهب الدرزي"، والعربي "من يشدّد على الجانب القومي العربي، ويعبر عن الرباط بالقومية العربية الشاملة في الشرق الأوسط" (ص: 202).

يلاحظ من التعريفات للمركّبات المختلفة والنتيجة الملحقة لكل مركب، أنّ الكتاب يتعامل مع هوية العرب بسطحية، دون فهم العلاقة بينها. ويرى الكتاب تناقضاً واضحاً بين الهوية الوطنية والقومية وتلك المدنية. فمن يعرف نفسه كإسرائيلي إنما يعلن ارتباطه بإسرائيل، ومن يعلن عن هويته القومية فإنه يعلن عن انتمائه "للشرق الأوسط"⁶³.

63. لاحظ بعض الأخطاء في هذه النصوص. فقد تم تصنيف الهوية الفلسطينية في الإطار القومي

خلاصة

عالج هذا البحث مناهج المدينيات للصفوف الثانوية في المدارس العربية في إسرائيل، معتمداً على المنهج التحليلي الكيفي المعمق لنصوص المنهاج، بالاستناد إلى الأدبيات النظرية حول المناهج التعليمية عموماً ودورها في بناء هوية مواطنته، وحول مناهج المدينيات تحديداً كونه المنهاج الأساس في بناء مفهوم المواطنة، والديمقراطية والحقوق. يطلق اسم منهاج "المواطنة" على هذا النمط من المناهج، ولكن وزارة المعارف الإسرائيلية اختارت أن تسمي هذا المنهاج "المدينيات"، وهو مصطلح لا يعبر عن الترجمة الحقيقية لمفهوم "Civic Education"، والذي يعني التربية للمواطنة، ولا ينسجم حتى مع الترجمة من المصطلح العبري لنفس المنهاج والذي يُطلق عليه اسم "תּוֹרַת הַמְּדִינָה"، أي مواطنة. نصّت المادة التاسعة من الأهداف التي وضعها المجلس التربوي العربي على التالي:

"تعزيز الحوار مع الآخر اليهودي-الإسرائيلي بحثاً عن أفق للعيش المشترك في وطن واحد دون هيمنة وسيطرة لأي جانب. والتربية للتطلع للحياة بأمان وتعاون ومساواة، وذلك من خلال السعي إلى بناء مجتمع مدني يعكس الاحترام المتبادل بين الشعبين الفلسطيني واليهودي، وصولاً لمواطنة كريمة جامعة ومتساوية".

وجاء هذا الهدف تأسيساً على هدف سبقه يشدّد على الطابع القومي-

(الهوية القومية الفلسطينية)، والانتماء العروبي إلى الشرق الأوسط (والشرق الأوسط مصطلح استعماري يشمل غير العرب أيضاً، وهو مصطلح غير عروبي لا جغرافياً ولا ثقافياً).

الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل، فقد جاء في المادة الأولى من أهداف التعليم العربي:

«تأصيل الانتماء لهويّة وطنيّة عربية-فلسطينية، معترّة بمنجزها الحضاريّ، ومتواصلة بفاعليّة مع عمقها العربيّ والإسلاميّ. تتأسس هذه الهويّة على تعزيز اللّحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، تعزيز الذاكرة الجمعيّة والرواية التاريخيّة الفلسطينية، التأكيد على الحقوق التاريخيّة والسياسية للشعب الفلسطينيّ، واحترام التعدديّة الثقافيّة والدينيّة والمجتمعيّة الداخليّة للمجتمع الفلسطينيّ».

وكما تبين من دراسة منهاج المدنيات، فإنّه لا يعزز الهويّة المدنية المشتركة والمتساوية بين العرب واليهود، بل يكرّس وينظر لتراتبية في الحقوق والمواطنة. كما أنه لا يعترف بالمواطنين العرب كأقلية قومية لها حقوق قومية وجماعية. وبذلك نعتقد أنّ منهاج المدنيات الرسمي لا يتعاطى مع الأهداف التي وضعها المجلس التربوي العربي.

الإدعاء المركزي لهذه الدراسة هو أنّه على الرّغم من التطوّر الذي طرأ على منهاج المدنيّات في إسرائيل، إلا أنّ المنهاج ما لبث لا يتقّف على مفهوم المواطنة المتساوية مع الأكثرية اليهودية، ولا لمفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية التي تكون فيها الدولة في حالة من الحياد. بل إنّ المنهاج رغم التطوّر الذي حصل لا يزال يعلّم على الانتماء لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. ومع ذلك نشهد في السنوات الأخيرة محاولة حثيثة من وزارة المعارف ومن جمعيات مدنية إسرائيلية للضغط على الوزارة لتغيير هذا المنهاج، لكونه يتضمّن نقداً معيّناً لإسرائيل كدولة

يهوديّة وديمقراطيّة، ويوجّه بعض النقد للسياسات الإسرائيليّة تجاه مواطنيها العرب الفلسطينيين. يؤكّد هذا الأمر أنّ التوجّه المستقبلي لهذا الموضوع لا يزال قيد البلورة، نحو التخلّي عن قيم المواطنة الحقيقية في صميم مواده، وتأكيد الولاء لإسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة. هذا بينما يتطوّر فيه هذا الموضوع في العالم ليس فقط نحو تأكيد مفهوم المواطنة المشتركة والمتساوية، بل أيضاً نحو تسييس المنهاج، ليس بالمفهوم الحزبي، بل بمفهوم خلق وعي سياسي لدى الطّلاب بأهميّة المشاركة السّياسيّة والتأثير على الحياة السّياسيّة وتغييرها للأفضل.

مرّ موضوع المدنيات بتحوّلات كثيرة. ففي المرحلة الأولى كان يهدف تدريس المدنيات إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع الإسرائيلي والشعب اليهودي، والعمل على تعميق فهمه لنظام الحكم الإسرائيلي بصفته مواطناً. ولكن المنهاج لا يقدّم تعريفاً واحداً للمواطن، بل يقدّم مفهومًا تراتبياً لفكرة المواطن، تظهر بشكل جيّلي في المنهاج في مراحل الأولى. حمل المنهاج في مرحلته الأولى توجّهًا أيديولوجيًا واضحًا. أما المرحلة الحالية من تدريس المدنيات فقد تعاملت مع إسرائيل كدولة الشّعب اليهودي، وإسباغ المشروعية السياسية والأخلاقية على إسرائيل كدولة قومية. وبذلك فإنّ الرسالة غير المباشرة الموجهة للطالب العربي أنّ إسرائيل ليست دولته بل دولة اليهود، وأنها تمنحه حقوقاً فردية مدنية من خلال الحفاظ على الطابع القومي لإسرائيل، ودون الاعتراف بالطالب العربي كعضو في مجموعة قومية لها حقوق قومية وسياسية على البلاد، وليس فيها فقط. لذا يهدف منهاج المدنيات الحالي إلى

تسويغ مشروعية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ويصبّ كلّ الكتاب في هذا السياق، أي سياق «طبيعية» هذا التعريف في النظرية السياسية والديمقراطية، وعدم تناقض النظام السياسي الإسرائيلي مع المفهوم العالمي للديمقراطية من حيث الشكل والمضمون، أي مبادئ الديمقراطية.

يعمل منهاج المدنيات أيضاً على تشكيل وعي الطالب العربي من خلال قضيتين متناقضتين، يحاول منهاج فكّ التناقض البنيوي والجوهرى بينهما. القضية الأولى أنّ إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، أي دولة الشعب اليهودي، أي تجسيد لحق تقرير المصير للشعب اليهودي، وهي دولة قومية بهذا المفهوم. إلا أنّها من جهة أخرى دولة تعددية، يمكن أن يكون غير اليهودي فيها جزءاً من هذا النظام. بمعنى أنّ منهاج يحاول التخفيف من حدة التوتر بين الطابع القومي الراديكالي لإسرائيل كدولة يهودية وبين الطابع التعددي فيها، بادّعاء أنّ طابعها القومي-الديني الراديكالي لا يتناقض مع مميزات تعددية فيها تستوعب العربي. وبهذا فإنّ الطالب العربي لن يجد التناقض الأخلاقي ولا النظري بين إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبين مفهوم المساواة. ويشدّد منهاج على المساواة والحقوق الفردية المدنية وليس المساواة والحقوق الجماعية القومية. إذن، يحاول منهاج الجديد الذي يحمل اسم «أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل» أن يؤكّد على أمرين مركزيين: الأول أنّ إسرائيل كدولة يهودية-ديمقراطية هي حقيقة واقعية وتاريخية قائمة، ونظامها السياسي والقانوني يرتكز على هذه الحقيقة. أما الأمر الثاني

فهو أنّ إسرائيل بهذا التعريف القومي الإقصائي الذي يُنتج تراتبية في مفهوم المواطنة هي أيضا حالة أخلاقية. يتعرّض المنهاج أيضًا إلى هوية المواطن العربي في إسرائيل. ففي المرحلة الأولى لم يتطرّق المنهاج إلى الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين في إسرائيل، بل تطرّق إلى العرب من خلال انتماءاتهم الدينية، وليس القومية أو الوطنية. أما في المرحلة الثانية فيعترف المنهاج بوجود أقلية عربية دون الاعتراف بطابعها القومي. بمعنى أنّ الاعتراف بالعرب بالأقلية ينحصر في المقولة الإحصائية، وبعض الجوانب الثقافية. كما أنّ هنالك تغييبًا للعلاقة الوطنية بين العرب داخل الخط الأخضر والعرب في الأراضي المحتلة عام 1967، دون ذكر للانتماء الوطني المشترك بين المجموعتين.

סיכום והמלצות

סיכום

ספר זה מציג מספר מחקרים ביקורתיים על מדיניות החינוך הרשמית ועל תכניות הלימוד בארבעה מקצועות שנלמדים בבתי הספר הערביים בישראל: השפה הערבית, היסטוריה, גיאוגרפיה ואזרחות. מאחר וכל מחקר אודות התוכניות הנ"ל מסתיים בסיכום ובהמלצות הקשורים באותה תכנית לימודים, אנחנו מסתפקים כאן בהצגת סיכום כללי והמלצות כלליות הקשורים במדיניות החינוך ובתוכניות הלימודים המיועדות לחינוך הערבי בישראל.

מהמחקרים המוצגים בספר הזה ניתן להסיק את המסקנות הבאות:

1. מדיניות החינוך הישראלית כלפי החינוך הערבי היא חלק בלתי נפרד מהמדיניות הכללית של המדינה כלפי אזרחיה הערבים. מערכת החינוך הערבית בישראל משמשת אמצעי לשליטה במיעוט הערבי פלסטיני ולהדרתו מתהליך קבלת ההחלטות. דבר זה משתקף במבנה הארגוני של מערכת החינוך הערבית, "אגף החינוך לערבים", הנמצא במשרד החינוך והתרבות. מערכת זו כפופה ישירות לממשלה, ומנוהלת בפועל בידי יהודים "ערביסטים" אשר קובעים את מדיניות החינוך, תוכניות הלימודים וספרי הלימוד מבלי לשתף באופן פעיל בקבלת ההחלטות את האזרחים הערבים.

2. רב תוכניות הלימודים בבתי הספר הערביים אינן מקוריות, הן מועתקות כמעט באופן מלא מתוכניות הלימודים הנהוגות בבתי הספר היהודיים, ומשום כך הן אינן משקפות את תרבותו ואת שאיפותיו של המיעוט הערבי הפלסטיני בישראל. ואם נוסיף לכך בעיות הקשורות בתרגום (כגון: אי בהירות, אי דיוק, שגיאות בשפה ובדפוס), תוכניות אלה עלולות להביא לניכורו של התלמיד הערבי מבית הספר ולירידה בהישגיו הלימודיים.
3. תוכניות הלימודים בבתי הספר הערביים משמשות כלי בידי משרד החינוך ליישום המדיניות החינוכית הרשמית כלפי החינוך הערבי. עיון ביקורתי בתוכניות הלימודים של ארבעת המקצועות: השפה הערבית, ההיסטוריה, הגיאוגרפיה והאזרחות מעלה כי תוכניות אלה נועדו לטשטש, או להחליש או לעוות את הזיכרון הקולקטיבי ואת הזהות הערבית הפלסטינית של התלמידים הערבים על-ידי ריקון מערכת החינוך הערבית מערכים ומתכנים לאומיים ערביים ופלסטיניים. ובמקביל, לחנך את הלומדים על ערכים ותכנים יהודיים וציוניים. המטרה ממדיניות זו היא ליצור אדם חדש, "ערבי – ישראלי", אדם ללא זהות אמיתית וללא זיכרון קולקטיבי, אדם עקור משורשיו ההיסטוריים, הלאומיים והתרבותיים.
4. תוכניות הלימודים בבתי הספר הערביים אינן מתייחסות בצורה ביקורתית לשאלת האזרחות ולמידת יישומה הלכה למעשה לגבי המיעוט הערבי הפלסטיני. האזרחות כפי שהיא מוצגת בתוכניות החינוך הערבי הרשמי,

אזרחות במדינה יהודית, אינה משמעותית ואינה אמיתית, היא אזרחות פורמאלית ובלתי מושלמת. כידוע, שוויון מלא בזכויות בין האזרחים מהווה תנאי הכרחי לאזרחות אמיתית ומושלמת, וזה לא יושג במדינה שמגדירה את עצמה כמדינה יהודית. ואכן, מוענקים לאזרחים היהודים בישראל, כולל העולים החדשים ללא קשר למוצאם ולצבעם, מספר זכויות יסוד שאינן מוענקות לאזרחים הערבים (כגון: הזכות להעדפה מתקנת, זכות השיבה של קרובי משפחה, הזכות לחיות בישראל עם בן/ בת זוג לא ישראלי/ ישראלית והזכות להנצחת "נפבה" או שואה שפקדה את קבוצת ההשתייכות). מוזר שנושא זה, דהיינו, נושא האזרחות האמיתית והאפליה הבוטה נגד האזרחים הערבים, לא מוצא את מקומו בתוכניות הלימודים. דבר זה פירושו שמקבלי ההחלטות רוצים שהתלמיד הערבי ידע את גבולותיו ויקבל את נחיתותו כאזרח ממדרגה שנייה ב"מדינת היהודים".

5. תכניות הלימודים במערכת החינוך הערבית חסרות ראייה ברורה כיצד להתייחס לשאלת הערכים ודפוסי ההתנהגות הקיימים, שנובעים בעיקר מהמעבר של החברה הפלסטינית מחברה מסורתית אל חברה שמשלבת בקרבה בו-זמנית מסורתיות ומודרניות, וכיצד להתייחס למספר תופעות שליליות שמלוות תהליך זה, כגון: אלימות, פשע, אי סובלנות, חמולתיות, עדתיות ומעמד האישה הנחות. התרבות הנפוצה כיום בחברה הפלסטינית, ובחברה הערבית בכלל, היא תרבות מעורבת שבתוכה קיים ניגוד בין מספר ערכים מסורתיים לבין

ערכים מודרניים, כגון: הניגוד בין התאחדותו של הפרט עם הקבוצה (ובמיוחד עם החמולה והעדה) וחופש הפרט, הניגוד בין חיקוי העבר והחידוש, הניגוד בין כניעה לסמכות והתמרדות נגדה והניגוד בין נחיתות האישה והדרישה לשחרורה. העדר ראייה או אסטרטגיה ברורה כיצד להתייחס למערכת הערכים המעורבת הקיימת ולתופעות השליליות הנפוצות מביא אותנו לשאול את השאלה העקרונית: האם בית הספר הערבי מוסמך (או יכול) להתמודד עם מציאות זו?

המלצות כלליות

לאור הדיון דלעיל, אנחנו מציגים את ההמלצות הבאות:

1. הכרה רשמית בייחודו של החינוך הערבי

מאחר והערבים הפלסטינים בישראל מהווים מיעוט לאומי ילידי (indigenous), ובהסתמך על הצהרות האו"ם בדבר מיעוטים לאומיים ועמים ילידים, שהאחרונה בהן הייתה הצהרת האו"ם בדבר זכויות עמים ילידים אשר אומצה ע"י עצרת האו"ם ביום 13.09.2007, אנחנו ממליצים כי המדינה תכיר בייחודו של החינוך הערבי ותשמור על ייחוד זה.

2. הקמת מינהל עצמאי לחינוך הערבי

כדי לשמור על ייחודו של החינוך הערבי, אנחנו ממליצים כי יוקם מינהל עצמאי, מבחינה ארגונית ופדגוגית, לחינוך הערבי

הפלטסטיני בישראל, וכי המדינה תתמוך בו ותספק לו את כל המשאבים הדרושים ותעזור לו להשיג את מטרתיו החינוכיות. מינהל זה ייטפל בכל הנושאים הקשורים בחינוך הערבי, כולל תשתיות, מינויים, קביעת מדיניות החינוך ותוכניות הלימודים במקצועות השונים בבתי הספר הערביים.

3. הכנסת שינויים דרסטיים בתוכניות הלימודים בחינוך הערבי

אנחנו ממליצים לשנות את תוכניות הלימודים בחינוך הערבי, כך שתוכניות אלה תשקפנה את הייחוד הלאומי, התרבותי, האזרחי והפדגוגי של החברה הערבית הפלטסטינית בישראל. השינוי יובל בידי הנהלה פדגוגית ערבית מקצועית, שתהווה חלק אינטגרלי ממערכת החינוך הערבית העצמאית מבחינה ארגונית ותרבותית. למועצה הפדגוגית הערבית – שהוקמה במטרה לקבוע את מדיניות החינוך ואת תוכניות הלימודים לחינוך הערבי – יהיה תפקיד מוביל בתהליך זה. אנחנו משוכנעים כי אם לא יבוצע שינוי זה בתוכניות הלימודים, לא יחול שינוי משמעותי בחינוך הערבי, גם לא בהישגי התלמידים בבית הספר.

4. סיפוק חומר משלים לתלמידים הערבים

בינתיים, ועד שמשרד החינוך יקבל את ההמלצות (או התביעות) הנ"ל, אנחנו ממליצים כי המועצה הפדגוגית הערבית, בשיתוף עם הרשויות המקומיות הערביות ומוסדות ערביים אחרים, תפעל לספק חומר משלים לתלמידים הערבים בנושאים השונים, שיעלה בקנה אחד עם המטרות המוצהרות לחינוך הערבי שהיא גיבשה. חומרי הלימודים המוצעים יחזקו את הזהות הערבית הפלטסטינית ואת הערכים

Pedagogical Council, in collaboration with local Arab councils and other Arab institutions, seek to provide complimentary materials for Arab students in accordance with the goals of the Arab education, which the Council has set. These materials should work for the fixation of the Palestinian Arab identity, and for the promotion of progressive human civic values (such as freedom, pluralism, tolerance, and equality between men and women) and for raising awareness about the social, political and cultural problems and issues that the Arab Palestinian minority in Israel is facing.

system, organizationally and culturally, be established and be budgeted by the state, so that it would achieve its goals, both cultural and educational. This system would care for the Arab education system; its infrastructure; designing the educational policy; appointments; and creating the curricula for the different subjects in Arab schools.

3 - Changing the curricula of the Arab education system:

We highly recommend that the curricula followed by the Arab schools be changed in a way so that they reflect the national, cultural, civic and educational specificity of the Palestinian Arab society in Israel. This process should be monitored by a professional pedagogical administration, that is part of the Arab education system, and is independent both organizationally and culturally. It is natural to assume that the Arab Pedagogical Council, which was established to design educational policy and create curricula for the Arab education, should have a leading role in this field. We believe that unless such a change is carried out, Arab education will remain as is, and no fundamental change will occur even in students' academic achievement.

4- Provision of complimentary materials for Arab students:

During this time, and until the Ministry agrees to the previous recommendations and requests, we recommend that the Arab

such as the conflict between uniting the individual with the group (especially the clan and the sect) and freedom of the individual, between salafism (imitating the inherited) and renewal, between subordination to the regime and revolting against it, and between women's inferiority and their liberation. This lack of a clear vision or strategy by the Arab educational system on how to deal with this hybrid value system, and the social problems it creates, makes us wonder if the Arab schools are truly qualified to act actively with this reality.

General Recommendations

In light of the above, we forward the following recommendations:

1- An official acknowledgment of the specificity of Arab education:

Since the Palestinian Arabs in Israel constitute an indigenous national minority, and in accordance with the declarations of the United Nations regarding minorities and indigenous people, the last of which was the declaration approved by the UN on 13-9-2007, we recommend that the Israeli State acknowledge the specificity of Arab education and maintain it.

2- Independence of Arab education:

In order to maintain the specificity of Arab education, we recommend that an independent Palestinian –Arab education

applied to the Palestinian Arab minority. The citizenship which the curricula discuss is that in the Jewish state, and therefore, it is fake and unreal, and rather formalist and imperfect. Equal rights, a necessary condition for true citizenship, cannot be achieved in a country that defines itself as Jewish. In fact, Jews in Israel, even recent immigrants, receive some basic rights that the Arab citizens themselves do not enjoy, such as the right for affirmative action; the right of return for expatriated family members; the right to live in Israel with a spouse who does not carry Israeli citizenship; and the right to commemorate a national catastrophe, etc. What is odd is that this subject of true citizenship and the clear discrimination against the Arabs does not get its due attention in the Arab education system, which means that the decision makers want the Arab students to know their limits and accept their inferiority as second class citizens in the “state of the Jews”.

o- The curricula of the Arab educational system lack a clear vision on how to deal with prevailing social values and behavioral patterns of Palestinian Arab society, which has moved from being traditional into one mixing tradition with modernity. Such a transition can have serious negative phenomena such as violence, crime, intolerance, tribalism, sectarianism and low status of women. The dominant culture in our society, as well as in Arab society, is a hybrid culture which combines traditional values with modern ones, and it is only natural that conflict exists between the two patterns,

government, run by Arabist Jews who decide its educational policy without actively involving Arabs in it.

2- Most of the curricula in the Arab schools are not original, but are almost a copy of those in the Jewish schools. These curricula do not stem from the culture and worries of the Palestinian Arab society in Israel. When problems related to translation (such as lack of clarity, inaccuracy, weak language, linguistic errors and typographical errors) are also considered, then these curricula might as well lead to the alienation of the Arab students from school and consequently to their low academic achievement.

3- The Ministry of Education and Culture uses the curricula in the Arab schools as a tool to execute the official educational policy of the government towards the Arab education. A critical study of the Arabic, history, geography and civics curricula points to the intention of weakening, submerging and distorting the collective memory and the Palestinian Arab identity amongst the Arab students, by making them void of any nationalistic Palestinian and Arab contents and values, while overloading them with Zionist and Jewish ones. All of this is geared towards creating an "Israeli-Arab" person, with no true identity, with no collective memory and uprooted from his or her historical, national and cultural roots.

4- The curricula of the Arab educational system do not discuss critically the issue of citizenship and the extent to which it is

Summary and General Recommendations

Summary

This book presents a number of critical studies of the official educational policy and the curricula of four subjects taught in the Arab schools in Israel: Arabic, history, geography and civics. Since the study of each curriculum concludes with a summary and recommendations for that specific curriculum, we will present only a general summary and recommendations regarding the educational policy and the curricula of the Arab educational system inside Israel.

Below are the most significant results that the studies in this book have reached:

1- The Israeli educational policy towards the Arab education is not separate from the general policy of the state towards its Arab citizens, but is rather part of it; a policy of dominance, control and exclusion which affects it and is affected by it. The Arab educational system in Israel is therefore a tool for controlling the Palestinian Arab minority and excluding it from the process of decision-making. This has been clearly reflected in the organizational structure of the Arab educational system, in its "Department of Arab Education," that belongs to the Ministry of Education and Culture, characterized by being highly centralized and completely dominated by the

